التصحيح اللغوي عند ابن برّي في كتابه غلط الضعفاء من الفقهاء

م.م. بيداء عبد الحسن ردام
جامعة بغداد / مركز إحياء التراث العلمي العربي

المقدمة:

يُعدُّ ابن برّي[١]، من أوائل المصححين اللغويين، الذين اعتنوا بتنقية ما يصدر من كُتب الدولة التي يُخاطب بها ملوك النواحي وأُمراءها إلاّ بعد تصحفها وإصلاح ما فيها من خلل أو علة[٢]؛ لأنه كان مطلعاً على أكثر كلام العرب وعُرِفَ بسعة العلم وغزارته، فضلاً عن سعة اطلاعه ، ومعرفته بكتاب سيبويه [٣]. نحن لسنا بصدد التعريف بابن برّي، إذ إنه عالِم لغوي جليل عُرِفَ باهتمامه بالتصويب اللغوي، وإصلاح ما شاع من لحن على ألسنة العوام والخواص من الناس، وتُرجم له في كتب التراجم والطبقات، وكُتب عنه من اعتنى بالتصحيح اللغوي وعن جهوده اللغوية في التصحيح[٤].

قال ياقوت الحموي: (كانت عنايته تامة في تصحيح الكتب وكتب الحواشي عليها بأحمر، فإذا رأيت كتاباً قد ملكه فهو الغاية في الصحة والإتقان، وله على كتاب الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري حواش، أخذ عليه في بعضها وشرح في بعضها وزيادات فيما أُخلَّ به، ولو تمّت كان عجيباً)[٥]. ومما نقل ابن منظور شرح ابن برّي على صحاح الجوهري يتعقبه فيه، ويكثر من تخطيئته في لسان العرب[٦]، أُعجب الزّبيدي وغيره من علماء اللغة بأسلوب ابن برّي؛ إذ إنه لا يسارع إلى التخطئة ولا يهتم بالغفلة أو الجهل كان يهتم بفضل العلماء السابقين، ويحترم اجتهادات غيرهم، كما جاءت عبارات المؤرخين له حافلة بالتقدير، وألفاظ الثناء[٧] .

إنَّ كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء يبحث في تصويب اللحن الذي يدور على ألسنة ضعفاء الفقهاء، إذ أشار إلى ذلك ابن برّي في مقدمة كتابه[٨]، فقد تناول ابن برّي مجموعة من الأغلاط التي استعملها الفقهاء، والعامة[٩]، قال الدكتور رمضان عبد التواب: (وقد أورد المؤلف في هذا الكتاب أكثر من مئة لفظة التي يُخطئ الفقهاء في ضبطها أو في معناها، وإشارات صوابها معتمداً في ذلك أقوال العلماء)[١٠]، أما الباحثة فترى أنه اعتمد في تصويب الأغلاط على ما نقله من العلماء دون الإشارة إليهم.

يذكر لنا محقق كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء بأن ابن برّي رتّب كتابه بذكر الألفاظ من غير ترتيب معتمداً على أقوال علماء اللغة السابقين، إذ تبدأ كل فقرة بعبارة (يقولون، أو قال بعضهم، أو من ذلك قولهم)، فضلاً عن أنه كان يذكر اللفظة كما تنطق، فيشير إلى الصواب بإيجاز من دون ذكر شواهد أو أمثلة إلاّ في النادر منها[١١].

يذكر محقق الكتاب أنَّ ابن برّي اعتمد في تأليف كتابه على النقل ممن اعتنوا بالتصويب اللغوي ممن سبقه من علماء اللغة، فضلاً عن المعاصرين له بقوله: (نقلها عنهم كما ذكروها، واتبعت ذلك بزيادة بيان لا غير)[١٢]، فضلاً عن أن المحقق توصل إلى أن ابن برّي اعتمد على النقل من ثلاثة كتب من الكتب التي اعتنت بلحن العامة، إذ نقل خمسين لفظة من كتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، الذي أفرد في كتابه باباً لغلط أهل الفقه، ونقل ما يقارب ثلاثين لفظة من كتاب الزّبيدي، لحن العوام، وعشرة ألفاظ من درّة الغواص للحريري، أما الشواهد التي ذكرها ابن برّي في كتابه، فقد استشهد بآيتين كريمتين من القرآن الكريم، وثلاثة أحاديث نبوية شريفة، وبيتين من الشعر[١٣].

فضلاً عن أنَّ الباحثة ترى أنَّ فكرة عنوان كتابه ربما جاءت عن طريق الباب الذي أفرده ابن مكي الصقلي في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحت باب غلط أهل الفقه، إذ صنّف الدكتور رمضان عبد التواب محقق الكتاب الأغلاط التي تناولها ابن برّي على النحو الآتي:

١ –من أغلاطهم في ترك الهمز وتسهيله:

(البداية):

عن ابن برّي قولهم: (البداية) من الأغلاط التي شاع استعمالها في لغة أهل الفقه بقوله: (وصوابه: البُداءة بضم الباء، والهمز؛ لأنه من بدأت فلامه همزة)[١٤]، من ثم قال: (وعن الأصمعي في مصدر بدأ: بُدْءاً وبُدّأة، وزاد أبو زيد: بُدّاءة، على وزن ثُفاحة، وكلام الأصمعي حكاه القالي في كتابه البارع، وعن أبي زيد أيضاً: بُدَاءة، على وزن قُلامة)[١٥].

أجاز علماء اللغة استعمال (البداية)، إذ قال ابن جنّي: (قد أبدلوا الهمزة ياء لغير علّة إلاّ طلباً للتخفيف، وذلك قولهم: في: قرأت: قريت، وبدأت: بديت، وفي توضأت: توضيت)[١٦]، استشهد ابن جنّي بقول زهير بن أبي سلمى:

جريءٌ متى يُظلَم يُعَاقبُ بظلمه سريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظلمِ يظلم

إذ قال: (أراد يبدأ، فأبدل الهمزة، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء)[١٧]، أي قلب الهمزة ياءً للتخفيف وحذفت للجزم، إذ إنَّ تقدير الكلام: (وإلاّ أن يبدي بالظلم يظلم)[١٨]، وبَديت بالشيء بَديت به، عند ابن قطّاع لغة أنصارية، إذ استشهد بقول ابن رواحة[١٩]:

باسمِ الإله وبهِ بدينا ولو عبدنا غيرهُ شقينا

فلما خفت الهمزة في (بديت) كُسِرت الدال، وقلبت الهمزة ياءً، وهو ليس من بنات الياء[٢٠]، فالبداية من المهموز الذي خُفِّف في بعض أحاديث الفقهاء، إذ حدث إعلال بتخفيف الهمزة وإنقلابها إلى ياء؛ لانكسار ما قبلها، إذ إنَّ قولهم: (بداية، أو بداءَة) صحيحة لورود اللفظتين في استعمال قدماء العرب، فضلاً عن أنهم قالوا إن فيها ست لغات، كما جاز لك الاستعمال ورود المصادر: (البُدَاءة، والبَدْاءة، والبُدْأة، والبِدْأة، والبَدْأة) في معجمات اللغة العربية الأصلية[٢١].

(توضا، الميضاة):

اتبع ابن برّي ابن مكي الصقلي في رفضه استعمالهم الفعل توضأ بغير همز في قولهم: (توضا من الميضاة)[٢٢]، كما نبّه ابن مكي إلى غلط أهل الفقه في استعمالهم الفعل (توضيت) بالياء[٢٣].أجاز ابن جنّي قولهم: (توضيت من توضأت) للتخفيف[٢٤]، وهذا ما أنكره الأخفش بقوله: (إنَّ بعض العرب تقول: تَوَضَّيت)[٢٥].

أنكره ابن السكيت[٢٦]، وابن قتيبة في باب ما يهمز وتترك العامة همزه[٢٧]، وقال الجوهري: إنَّ الصواب في اللغة الفصحى أن تقول: (توضأت للصلاة)[٢٨]، إذ إنَّ تخفيف الهمز من أغلاط العامة التي يرفضها اللغويون المتشددون ممن عملوا في التصويب اللغوي.

جاء في معجمات اللغة عن صاحب التاج ناقلاً عن شيخه اللبلي: (ذكر قاسم بن الحسن أنه قال يوماً: تَوَضَّيت بالياء، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل، وفيهم نشأت)[٢٩].من ثمَّ نبّه أبو بكر الزّبيدي على استعمالهم (الميضأة) بغير همز، وتبعه ابن برّي في ذلك[٣٠]، إذ تحدث الزّبيدي عن إعلال حدث في الكلمة؛ لأنَّ أصل الياء فيها (واو) انقلب لانكسار ما قبلها، فضلاً عن أنه رفض جمع العامة لها على (مِيض)؛ لأنَّ الصواب أن تجمع على: (مَوَاضِي)[٣١].جاء في معجمات اللغة: (الميضأة: مِطْهَرة، وهي التي يتوضأ فيها أو منها، والوضَاءة مصدر الوَضيءِ)[٣٢].

بناءً على ما تقدم فـ (الميضأة) الموضع الذي يُتْوضأ فيه المصلون، إذن هي اسم آلة وضعت في ذلك الموضع على وزن(مِفْعَلة)، أي (مِوْضَأة) فأصل الياء فيها (واو) كما أشار إلى ذلك أبو بكر الزّبيدي، فحدث إعلال بقلب الواوَ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فغدت مَيْضَأة[٣٣].من ثمَّ قال أبو بكر الزّبيدي: إنَّ العامة تجمع الكلمة على (مِيضَ، والصواب أنها تجمع على (مَوَاضِئ)[٣٤]، جاء في معجمات اللغة عن ابن السكيت يجمع مِيْضَأة على (مَوَاضِئ)[٣٥].

(استقا فقا):

تبع ابن برّي من سبقه من علماء التصويب اللغوي في رفض قولهم: (من استقافقا)[٣٦]، إذ أشار ابن مكي الصقلي إلى أنها بالهمز جميعاً، فضلاً عن أنه رفض كتابتها بالياء[٣٧].قال الخطابي: إنها من أوهامِ العامة وأهل الفقه[٣٨]، جاء في معجمات اللغة العربية: (القيء: مهموز، قاء يقيء قيئاً، وتقيأ واستقاء بمعنى الاستقاء هو التكلف لذلك، والتقيؤ أبلغ)[٣٩].

فاستقاء تكلف القيء، أي طلبه وسأله، والسين في الاستفعال للطلب والسؤال، بمعنى أنه فعل فعلاً ليخرج القيء، والمصدر منه الاستقاءة بزيادة التاء، كقولك استقالة[٤٠]، لذا ينبغي أن تكون استقاء ممدودة من استفعل، أي تعمد القيء، أما (استقى) فمن استقى الماء؛ لأنَّ السين فيه أصلية، فهو من سقى، يسقي[٤١].أما قوله (فقا): فقاء القيء من المهموز العجز الأجوف، إذ أن أصل الفعل قاء، قَيء، تقيأ[٤٢] حدث إعلال بقلب الياء ألفًا؛ ولسكونها وانفتاح ما قبلها أصبح الماضي منه على قاء[٤٣] واستقاء على زنة اسْتَفْعَل، إذ إنَّ السين للطلب والسؤال، فضلاً عن أن الفعل من المهموز الأجوف؛ لأنَّ أصله (اسْتَقْيءَ)، حدث إعلال بقلب الياء ألفاً؛ لانفتاحها، ومسبوقة بساكن على استقاء[٤٤].

(اسْتَبْرَيت):

منع ابن مكي ترك الهمز في قولهم: (اسْتَبْرَيت)، وتبعه ابن برّي في أنها من أغلاط أهل الفقه؛ إذ إنَّ الصواب عندهم هو تحقيق الهمز: (اسْتَبْرَأت)[٤٥]. تناول علماء التصويب اللغوي ما نقله الفقهاء من الحديث النبوي الشريف لرسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (حتى يَسْتَبْرِئن بحيضه) بالياء، إذ قال النسفي بأنَّ الرواية ثابتة بالياء؛ لأنَّ النبي لا يهمز[٤٦]. ورد في معجمات اللغة عن ابن دريد من العرب من يسهل المهموز، إذ قال: (سائر العرب يقولون: برئت من المرض أبرأ، والمصدر فيه: البُرْء)[٤٧]، فـ (بَرَي) بغير همز على لغة من ترك الهمز تسهيلاً وقولهم: برأت هي لغة أهل الحجاز[٤٨].قال المطرزي: (فالصواب يستبرأ بالهمزة، أي يتحقق ويتعرف وترك الهمزة فيه خطأ، وكذلك قوله: حتى يَسْتَبْرِين، وفي قوله: كانوا يَسْتَنْجُون ويَسْتَبْرُون؛ وإنما الصواب حتى يَسْتَبْرِئْن، ويَسْتَبْرِئُون)[٤٩].

(هاوها):

كان ابن برّي من علماء التصويب اللغوي الذين اهتموا بتفسير قوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (الذهب بالذهب، رباً إلاّ هاوها) متفقاً معهم بأن الأفصح استعمالها بالمد والهمز: (هاء وهاء)[٥٠]. قال الأزهري: اختلف في تفسير الحديث، وظاهر معناه هو أن يقول لصاحبه: ها فيعطيه بيده، ومن ثم يفترقان، وقيل أيضاً معناه، أن يقول لصاحبه: هات

أو هلك[٥١]، وقال الخطابي: هي من أغلاط العامة، وإنها تستعمل في الأمر فتقول: هاك قصرت، وإذا حذفت الكاف مددت، وبالمد أوْلى وهي لا تستعمل في النهي، إذ إنها بدل من كاف المخاطبة[٥٢]، بينما يرى ابن مكي الصقلي التزام المد والهمز؛ لأنها لغة القرآن الكريم، واستشهد بقوله تعالى : ﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ١٩)[٥٣].

نقلت معجمات اللغة قول أبي عمر لأبي موسى: (ها وإلا جعلتك غطة، قال إسماعيل القاضي عن المازني: إنَّ الرواية خطأ، وصوابه: (لا ها الله ذا)، وذا صلة في الكلام، قال: ليس في كلامهم: لا ها الله إذن، وقال أبو زيد، قال أبو حاتم: يقال في القسم: لا ها الله ذا، والعرب تقول: لا هاء الله إذاً بالهمز، والقياس ترك الهمزة)[٥٤].

وعن (ها) جاء في معجمات اللغة العربية الأصيلة: (هاء: ها بمعنى خُذ، فيه لغات للعرب معروفة، ويقال: ها يا رجل، وللرجلين هاؤما، وللرجال: هاؤم، قال الله جلَّ وعز في هذه اللغة؛ لأنَّ القرآن نزل بها، ... ﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾(الحاقة: ١٩))[٥٥]. بناءً على نص الخليل؛ فهي كلمة تستعمل عند الأخذ والمناولة. كما ذكرت كتب التفسير والشروح بأن (ها) فيها لغات كثيرة: (قال الكسائي، وابن السكيت العرب تقول: هاءَ يا رجل، وللاثنين أو امرأتين: هاؤما، وللرجال: هاؤم، وللمرأة: هاءِ، بهمز مكسورة من غير ياء، وللنساء: هاؤن)[٥٦].

أشار أبو حيان الأندلسي إلى ضعف الرأي في من قال إنَّ الهمزة فيها بدل من الكاف، إذ إنَّ الكاف لا تُبدل من الهمزة، ولا الهمزة تُبدل من الكاف، لمن قال أصلها: هاكَ، هاكِ، وهاكما، وهاكم، وهاكن[٥٧]. يذكر أهل اللغة استعمالها مقصورة، فمن أجاز استعمالها مقصورة؛ لكونها تستعمل في المداولة، كأن يقول كل واحد لصاحبه: هات أو هاك، وعن المظفر: عندما تمدها؛ كأنك تستعمل الوعيد، أو تكون حكاية لضحك الضاحك[٥٨].

قيل فيها لغة ثالثة بهمزة بعد الألف، بأن يجعله ثلاثياً كـ (خلف)، إذ تصرف تصريف الفعل المعتل العين بفتح الهمزة مع المذكر، وكسرها مع المؤنث كأن تقول للرجل: هاءَ يا رجل، وهاءِ يا امرأة[٥٩]. ولغة رابعة بأن تصرفها تصريف الفعل المعتل اللام، بأن تكون بالكسر للمذكر والمؤنث فتقول: هاءِ يا رجل، ويا امرأة مثل: راعٍ من راعي، ولغة خامسة وهي الأكثر استعمالاً ممدودة بعدها كاف، وتكسرها للمؤنث[٦٠] .

عن ابن يعيش إنَّ ما يؤكد كون هذهِ الألفاظ أسماء وليست أفعالاً، اتصال الضمير بها؛ لأنَّ الميم إنما يتصل بضمير المخاطبة، كقولك: أنتم، أنتما، فقيل: هاءَ يا رجل، وهاءَا وهاؤم على حد أضرب، واضربوا[٦١]. فضلاً عن اختلاف النحاة وأهل اللغة والصرف في عدد لغاتها، فمنهم من قال: إنها كلمة ثلاثية مما فاؤه (واو) من باب (وهب، يهب)، أو تكون الهمزة في موضع الكاف فيفتحونها مع المذكر، ويكسرونها مع المؤنث المخاطب، وهي

ليست زائدة للخطاب، كالكاف، إذ إنها عندهم بمنزلة: حيهل، وحيهلك[٦٢]. إذن اتفق ابن برّي مع رأي اللغويين على استعمال المد في الكلمة، فضلاً عن أنها لغة القرآن الكريم، وما يؤيد صحة ما ذهبوا إليه ورودها في القرآن الكريم.

٢ – من أغلاطهم في قصر الممدود:

(خنفسا):

رفض ابن برّي قصرهم المد في خنفساء متبعاً ابن مكي الصقلي الذي نسب الغلط فيها إلى أهل الفقه، فضلاً عن أنه نبّه على أنها بفتح الفاء[٦٣]. جاء في معجمات اللغة العربية في قولهم: (الخُنْفَساء: دويبة سوداء تكون في أصول الحيطان، يُقال: هو ألح من الخُنْفَساء، لرجوعها إليك كلما رميت بها)[٦٤].

قال ابن جنّي: الهمزة في خُنْفَساء ليست للتأنيث؛ لأنها بدل من الألف التي هي بدل من الواو، التي بدل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعد الألف، إذ قاس النحويون ذلك من انقلاب الهمزة إلى (واو) عند الجمع على خُنفساوات[٦٥]. عندما حركوا ألف التأنيث انقلبت همزة وبذلك تكون (خُنْفَساء) على وزن (فُعْلاء)، إذ جاءت الهمزة بعد ألف التأنيث الزائدة للمد، فصارت ألف التأنيث طرفاً بعد الألف الزائدة، فاجتمعت ألفان؛ إذ إنه لا يجوز الجمع بين ألفين؛ لسكونهما ولا يجوز إسقاطهما أيضاً فذلك يخلُّ بالمعنى، نعني دخولهما، ففي دخولهما معنى، أي لكل منهما معنى؛ لذا لا بُدَّ من أن تحرك إحداهما[٦٦]، قال أبو القاسم الثمانيني: ولا يجوز تحريك الألف الأولى لسببين:

الأول: أنها زيدت للمد، فإذا حركوها حركوا ما لا يجوز تحريكه.

والثاني: عند تحريك الأولى تنقلب همزة، وجاءت بعدها ألف التأنيث. لذا تكون الكلمة مقصورة، وهم يطلبون المد، ولن يحصل لهم، وعندما فاتهم تحريك الأولى حركوا الثانية، إذ إنها أولى بالحركة لسببين: أحدهما: عند تحريكها تصح الكلمة ممدودة، والثاني: أنهم شبهوا ألف التأنيث بالأُصول، فهم كانوا يقلبونها ياءً في جمع التكسير، ففي قولهم: (حبالِي)، جعلوها حرف روّي، فعندما كانت كالحروف الأُصول كانت الأوْلى بالتحريك، ولما حركوا الثانية التي هي ألف التأنيث والألف عندما تُحرّك تُقلب إلى أقرب الحروف إليها، والهمزة أقرب الحروف إلى الألف، لذا قالوا: حمراء فحصل لهم المد المقصود[٦٧].

ففي خُنْفساء وخُنْساوي تبدل الهمزة واواً، لتفرق بينها وبين الهمزة الأصلية[٦٨]، فالطويل من الأسماء الممدودة والقصير حكمها واحد، إذ لا يوجب إسقاط شيء منه؛ لأنَّ الحرف بحركته يمتنع حذفه في المكان الذي يسقط الساكن[٦٩]. أما تنبيه ابن مكي أن الخلاف في ضبط الفاء في (خنفساء) بالفتح، جاء مخالفاً لابن درستويه الذي يرى أنَّ فتح الفاء من أقوال العامة، والصواب ضمها[٧٠].

لا يخلو المزيد من أن تجتمع فيه لغتان منه على (فُنْعُلاء) و(فُنْعَلاء)، أي (خُنْفُساء، وخُنْفَساء)، يرى ابن يعيش ليس في أبنيتهم (فُعْلُل، وفُعْلَل)؛ لذلك حكم بزيادة النون في (خنفساء)، وقال أيضاً: إذا كانت زائدة في لغة الفتح، فهي زائدة في لغة الضم أيضاً، إذ لا تكن زائدة في لغة وأصلاً في أُخرى[٧١].

(الولا):

رفض ابن برّي ناقلاً عن ابن مكي الصقلي استعمال أهل الفقه (الولاء) بالقصر في قولهم: (كتاب الولا والمواريث)؛ لأنَّ الصواب: (الولاء) بالمد[٧٢] . تناولت كتب التصويب اللغوي أن العامة تخلط بين فتح الواو وكسرها في(الولاء)[٧٣]، جاء في معجمات اللغة عن الخليل: (ولي: الوَلاية مصدر الموالاة، والوِلاية مصدر الوالي، والولاءَ مصدر المولى)[٧٤]، فالوَلاء: هم الموالون، إذ يُقال: هم وَلاء فلان، أما الوِلاء فهو التتابع، إذ تقول: أفعل هذهِ الأَشياء على الولاء، أي متابعة الشيء بعد الشيء[٧٥]. ما تقدّم لم يتناوله ابن برّي بالرفض، فهو رفض استعمالها اللفظ بالقصر، جاء عن ابن سيده: (والوَلا مقصور من المطر، ولا يعرف البصريون إلاّ الوَلِيُّ والوَلاء ممدودة: العتق)[٧٦]. يذكر القالي (الولاء) في باب الممدود على زنة فَعال من الأسماء والصفات، فالوَلاء في العتق ممدود مستشهداً بقول الحارث بن حلزة:

زعموا أنَّ كل من ضرب العيـ ـر لنا وأنا الوَلاء[٧٧]

يُقال: بينهما وَلاء، أي قرابة، والوَلاء يستحق الإرث؛ فالوَلاء ضربان: وَلاء عتق، وَوَلاء موالاة، ويكون بفتح الواو وممدوداً[٧٨].

٣- من أغلاطهم في التصحيف:

(الحَمرة):

ورد عن أهل الفقه في باب الأضحية: (ولا بأس أَن يضحى بالشاة الثولاء إذا كانت سمينة، والشاة الحَمِرة التي بشمت من الأكل كالفرس إذا سنق من الشعير)[٧٩]. خالف ابن برّي ابن مكي الصقلي في تغليط أهل الفقه في استعمالهم لفظة (الحَمِرة) في قولهم: (يضحى بالشاة الحَمِرة، التي انتنَّ فوها)، إذ يرى أن صوابها بالخاء المعجمة[٨٠]، ويرى ابن مكي أن صوابها بالحاء غير المعجمة[٨١]. جاء في معجمات اللغة العربية عن (الخمرة) فيما يعم الرائحتين عن ابن سيده: (والخُمرة . الريح الطيبة وربما قيلت في غير الطيبة، وخصَّ أبو عبيدة بها الطيبة)[٨٢]، وجاء أيضاً: (وحَمِر الفرس حَمَراً، فهو حَمِرٌ: سنق من أكل الشعير، وقيل تغيرت رائحة فمها منه)[٨٣]، فالحَمِر هوداء يصيب الدابة من كثرة أكل الشعير، حتى

ينتن فمها، لذلك قالوا: الشاة الحَمِرة[٨٤]. (الحَمِرة، والخَمِرة) تحمل الدلالة ذاتها، أي الشاة التي انتنَّ فوها.

(غَبِيط/ عبيط):

من أَغلاط التصحيف التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي الصقلي، إذ رفض قولهم: (دَمٌ غَبيط) بالعين المعجمة، إذ إنَّ الصواب فيه استعمال الكلمة بالعين المهملة، وهو للطريّ[٨٥]. عن الاطلاع على متون الحديث المعتمدة ورد تعبير (دم عبيط) بالعين المهملة، إذ جاء عن الإمام علي (عليه السلام): (إذا تطهرت المرأة من الحيض، ثم رأت بعد الطهر ما يريبها، فإنما هي ركضة من الشيطان في الرحم، فإذا رأت مثل الرُّعاف، أو قطرة الدم، أو غسالة اللحم، توضأت وضوءها للصلاة، ثم تُصلي، فإن كان الدم عَبِيطاً، الذي لا خفاء به، فلتدع الصلاة)[٨٦].

نقل الماوردي ما رواه الشافعي عن سفيان بن أبي أُمية: (عن مقسم، عن ابن عباس يرفعه قال: من أتى امرأة وهي حائض إن كان الدم عَبِيطاً تصدق بدينار وإن كان أَحمر تصدق بنصف دينار)[٨٧]، وردت الرواية في سُنن الفقهاء المعتبرة والمعتمدة بالعين المهملة[٨٨]، فضلاً عن أَنَّ دلالة (غبيط) في معجمات اللغة هو الموضع الذي يوطأ لمراكب النساء كالهودج، والأرض الواسعة المستوية التي يرتفع طرفها، ومسيل الماء الذي يشق كالوادي في السعة[٨٩]، أما دلالة (عِبيط) فهي: (ولحم عَبِيط: طَرّي، وكذلك دم عَبيط)[٩٠].

فما رواه الشافعي هو من التصحيف، إذ إنَّ الحديث ورد في السُنن المعتبرة، بالعين المهملة.

(دشيش/جشيش):

نقل الأصبهاني عن جابر بن عبد الله: (صنعنا لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم فَحَادة... فيها دَشِيشَة)[٩١]، ونقل الخطابي حديث للرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في غريبه أنه انطلق مع رجل من أهل الصُفَّة إلى بيت عائشة فقال لها: (يا عائشة أطعمينا، فجاءت بدشيشة، فأكلناها)[٩٢]. رفض ابن قتيبة استعمال الكلمة بالدال ونسب الغلط فيها إلى العامة[٩٣]، ويرى الخطابي أنها لغة في الجشيشة[٩٤]، وهذا مذهب الزمخشري في الفائق[٩٥]، إلاّ أن الزّبيدي في لحن العوام يرى أن الصواب أن تكون بالجيم[٩٦]، وهذا ما نبّه عليه ابن مكي في تثقيفه[٩٧]، وتبعهم فيه ابن برّي ناقلاً من دون تحليل أو ذكر شواهد توضح وجوب استعمال الكلمة بالجيم[٩٨]. جاء في معجمات اللغة عن الأزهري في أنَّ الليث جعل الدَشيش لغة في الجَشيش، وهي حسو يتخذ من بُرّ مرضوض، ويرد الأزهري عليه بأنها ليست لغة، إنما هي لكنة، من ثم يستدلُّ بالحديث المرفوع المذكور آنفاً مما نقله الخطابي على أنها لغة[٩٩]، أما دلالة (جشيش) فهي: دق البُرّ وطحنه طحناً غليظاً[١٠٠].

(يهدر، يحدر):

رفض ابن برّي قولهم: (يَهْدر في قراءته) لمن يُسرع في قراءة القرآن، ناقلاً عن ابن مكي بأنها من أغلاط التصحيف[١٠١]. إذ ذكر ابن برّي الصقلي عن الهروي في غريب الحديث قوله: (سميت القراءة السريعة الحدر؛ لأنَّ صاحبها يحدرها حدراً)[١٠٢].

جاء في معجمات اللغة قولهم: (حدر القرآن، والقراءة، الجوهري: وحَدَر في قراءته وفي أَذانه، أي أسرع، وفي حديث الآذان: إذا أَذَّنتَ فترسل، وإذا أَقمتَ فاحْدُر، أي أسرع)[١٠٣].قال ابن سيده: سُميت القراءة السريعة بالحَدْرِ؛ لأنَّ صاحبها يسرع فيها[١٠٤]، عن أبي البقاء في كلياته بالحاء المغفلة يُسرع في قراءته، وبالهاء . يهتاج فيعلو صوته في القراءة[١٠٥]. أما عن دلالة (الهَدْر) ما استدركه صاحب التاج: (وهو يهدر في منطقه وخطبته)[١٠٦]، أي بمعنى يعلو صوته، فهو يخالف الحدر الذي يعني السرعة في القراءة.

٤- من أغلاطهم في إبدال حرف من آخر:

(بشيمة/ مشيمة):

اتبع ابن برّي، ابن مكي الصقلي في رفض قول أهل الفقه (بشيمة) بالباء، للجلدة التي يخرج فيها الولد؛ لأنَّ الصواب أنها بالميم (مشيمة)، فضلاً عن أنهم يجمعونها على (بشايم)، والصواب: مشايم[١٠٧]. ورد في تفسير القشيري: (إنَّ الله يصوّركم ويركّب أحوالكم في ظلمات ثلاث: ظلمة البطن، وظلمة الرحم، وظلمة المشيمة)[١٠٨]، قال محقق كتاب القشيري: إنها في المخطوطة بالباء، وأنه صوّبها إلى (مشيمة)، ونقل القرطبي حديث رواه عن سليمان الهروي عن السيدة عائشة قولها: (كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يأمر بدفن سبعة أشياء عن الإنسان: الشعر، والظفر، والدم، والحيض، والسن، والغفلة، والبشيمة)[١٠٩]، نقل الترمذي الحديث في نوادر الأصول، والسيوطي في الفتح الكبير بالميم[١١٠]. جاء في المنتخب في كلام العرب: (المشيمة: للمرأة، وهي التي فيها الولد، وجمعها مشيم، ومشايم)[١١١]، والمَشِيْمة على وزن كريمة التي أصلها على مَفْعِلة بفاء ساكنة وعين مكسورة، حدث إعلال بنقل الكسرة إلى الشين المثقل[١١٢]. أما عن دلالة (بشيم) في معجمات اللغة قال الخليل: (والبشم: تخمة على الرسم، وربما بشم الفصيل من كثرة شرب اللبن حتى يدقى سلحاً، فيهلك)[١١٣]، ومن دلالاتها ما استدركه صاحب التاج: الماء بين ري وطبرستان، شديد البرودة كالثلج والبشيمة أيضاً كحل السودان[١١٤].

(نخاص/نخاس):

عدّها ابن مكي الصقلي من أغلاط التصحيف، ورفضها ابن برّي على أنها مما أبدل فيها حرف من آخر، إذ رفضوا الصاد في قولهم: (نخاص البائع الرقيق)؛ لأنَّ الصواب أن تكون بالسين: (نَخَّاس)[١١٥]. قال ابن هشام: (الصواب: نَخَّاس بالسين، وأصله من النَّخْس،

وهو الضرب باليد على الكفل)[١١٦]، جاء في معجمات اللغة عن ابن دريد أنه لفظ عربي الأصل[١١٧]، وعن ابن سيده: (النخاس: بائع الدواب، سُمي بذلك لنخسهِ إياه حتى تنشط، وحرفته: النَّخاسة، وقد سُمي بائع الرقيق نخّاس، والأول هو الأصل)[١١٨]. والنخاس أيضاً هو الذي يلكز بالسيف أو العود[١١٩]، أن ما تقدم يؤكد أن ابن برّي نقل اللفظ عن ابن مكي من دون تحليل.

(عفاص):

قال ابن برّي أن بعض أهل الفقه لا يفرقون بين: (عِفاص القارورة وصمامها، فضلاً عن أنه ذكر دلالة الوركاء التي هي الخيط الذي تُشدُّ به القربة وغيرها[١٢٠]. ورد في متون الحديث أنه سُئِلَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن اللفظة؛ فقال: (اعرف عِفاصها ووكاءَها وعَرِّفْها سنةً، فإن اعترفت، أو لا فاخلطها بمالك)[١٢١]، ومن ثمَّ نقل الإمام ابن حنبل عن أبي عبد الرحمن قوله لأبيه: (إنَّ قوماً يقولون عِقَاصها، ويقولون: عِفاصها، قال: عِفاصها، قال: عِفَاصها بالفاء)[١٢٢]. صنّفها الإمام ابن حنبل على أنها من أغلاط التصحيف، ولكن ابن برّي جعلها من الألفاظ التي أبدلوا فيها حرفاً من آخر، جاء في معجمات اللغة عن الخليل: (العِفاص: صِمَام القارورة، عفصتها جعلت العفاص في رأسها)[١٢٣]. عبَّر بعض أهل الفقه عن العِفاص بأنه الجلد الذي يلبس رأس القارورة، إذ يسمى في بعض المواضع صماماً[١٢٤]، والصمام ما يسدُّ به الفرجة[١٢٥].

قال الهروي: العِفاص ليس الصمام، إذ إنَّ الصمام الذي يدخل في فم القارورة، فيكون سداداً لها[١٢٦]، أما الوكاء فهو الخيط الذي يشدُّ به الوعاء[١٢٧]. نقل صاحب التاج ما ورد عن اللغويين في دلالة العفاص، واختلافهم في الصمام، فالصاغاني يرى أَنَّ العفاص هو الوعاء الذي تكون فيه النفقة، إذ خصَّ بعضهم به نفقة الرّاعِي أي كان جلداً أو خرقة، فضلاً عن أنه ذكر ما ورد عن الهروي آنفاً، أما الجوهري يرى أَنَّ العفاص غير الصمام الذي يكون سداداً للقارورة، أي يفرق بين العفاص والصمام، والليث يخالف الجوهري في أن عفاص القارورة صمامها[١٢٨]. في تحليل ابن برّي للفظة فضلاً عن ذكره لدلالتها ودلالة الوكاء يتضح أنه اطلع على ما ورد عن علماء الفقه واللغة، فضلاً عن اطلاعه الواسع على معاجم اللغة، فهو هنا محللاً يرفدنا بدلالة الألفاظ ولم يكن ناقلاً.

(سابور/صابور):

رفض ابن برّي استعمالهم السين في قولهم: (سابور) لما يثقل به المركب، متبعاً الزَّبيدي الذي قال بصواب أن تكون بالصاد[١٢٩]. قال ابن هشام: إنَّ سابور اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق[١٣٠]، إذ جاء في معجمات اللغة عن (صابور) بأنه: (ما يوضع في بطن المركب من ثقل)[١٣١]، وأما عن دلالة قولهم: (سابور) قال ابن دريد موضع، وهو اسم

أعجمي[١٣٢]، ويرى الأزهري أن دلالة (سابور) هو شاه بور، أي ملك بور، ومعنى بور بلسان الفرس الابن[١٣٣]، ويتبع ابن سيده، ابن دريد فيما ذهب إليه في دلالة (سابور)[١٣٤]، وقال ابن برّي: إنها بلد من بلاد العجم[١٣٥]، نرى أنه ناقلاً واكتفى بذكر أنها بالصاد من دون تحليل.

(مِزْدَعة/مِصْدَغة):

خالف ابن برّي، الزَّبيدي في جوازه استعمال(مِزْدَغة)، لما يجعل تحت الصدغ؛ لأنَّ الصواب عنده: (مِصْدَغة) بالصاد[١٣٦]. يرى ابن السكيت أنها بالسين والصاد[١٣٧]، وهذا ما أكده القالي[١٣٨]، والزَّبيدي قال بالزاي[١٣٩]، وابن فارس قال: الله أعلم[١٤٠]، قال الجوهري: (المِصْدَغة: المخدة؛ لأنها توضع تحت الصدع، وربما قالوا: مِزْدَغة بالزاي)[١٤١]، ونقل ابن سيده عن أبي حاتم أنه لا يرى أنها خالصة بالزاي؛ لذا أَنكر أبو بكر ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو في قراءته الزراط المستقيم[١٤٢]. نقل ابن برّي اللفظ عن الزَّبيدي إلاّ أنه خالفه بأنها بالصاد فقط، بينما الزَّبيدي قال: هي بالزاي والصاد.

(الباعوث/ الباغوت):

من الغريب الذي نقله الفقهاء ونبّه عليه ابن برّي في قولهم: (الباعوث) على عيد النصارى، بأن الصواب فيه أن تقول: (الباغوت) بالغين المعجمة والتاء[١٤٣]. إذ نقل الخطابي قبله عن رواة الحديث ما كتبه نصارى أهل الشام لما تصالح معهم عمر ابن الخطاب: (إنّا نُحدِث في مدينتنا كنيسة ولا مَكَّيَّة ولا تخرج سعانينا ولا باعوثاً)[١٤٤]. ورد عن اللغويين ممن اعتنوا بدراسة غريب الحديث بأنها كلمة أعجمية، وقال ابن الأثير: إنها سريانية رواه بعضهم بعين مهملة وتاء مثلثة[١٤٥]، ونقل ابن بطّال عن الزمخشري بأنه وجدها مضبوطة بالعين والغين والتاء، وأن قولهم: (باغوثنا)، النون فيها تصحيف[١٤٦].

هو استسقاء النصارى يخرجون فيه وهم يحملون صلبانهم إلى الصحارى يستسقون، عند اللغويين هي بالعين المعجمة والتاء التي هي أُخت الطاء في اللفظ[١٤٧]، قال الأصبهاني: (بالغين المعجمة والتاء المنقوطة من فوقها)[١٤٨]، جاء في معجمات اللغة: (الباغُوث: أعجمي مُعَرَّب: عيد النصارى، وفي حديث صُلح نصارى الشام: ولا يظهرون باغوثاً)[١٤٩]. مما تقدم، لم يكن ابن برّي ناقلاً ممن سبقه من علماء التصويب اللغوي، بل كان مطلعاً على غريب الحديث وألفاظه المتداولة على ألسنة الفقهاء.

(الناسور):

روى الطبري في معجمه عن رجل أتى النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال: (يا رسول الله إن بي الناسور فيسيل مني)[١٥٠]. نبّه ابن برّي إلى أن (الناسور) بالباء؛ لأنَّ الناسور علّة تحدث في العين، ويقال لها، ناصور بالصاد أيضاً[١٥١]، قال الجوهري:

(الناسور، بالسين والصاد علّة تحدث في مآقي العين، وتحدث أيضاً في حوالي المقعد، وفي اللثة وهو مُعَرَّب)[١٥٢]، وعن ابن سيده الباسور كالناسور كلاهما أعجمي[١٥٣]، جاء في معجمات اللغة عن ابن منظور أنه لفظ أعجمي، ودواء معروف يجمع على بواسير، إذ إنه علّة تحدث في المقعد[١٥٤]. يتضح مما تقدّم، أن ابن برّي اطلع على ما ورد في كتب غريب الحديث وآراء علماء اللغة في الكلمة، وصواب استعمالها، فضلاً عما ورد عن اللفظة في لغة الفقهاء ورواة الحديث.

٥- من أغلاطهم في أسماء الفاعلين والمفعولين:

(المولى):

ورد في تعبير رواة الحديث والفقهاء قولهم:(لقد سألنا مالكاً عن المُوَلّى عليه، يدفع إليه وليه المال لِتحريه)[١٥٥]، وقولهم:(فإن ثبوت الولاية لحاجة المُوَلّى عليه إلى النظر)[١٥٦]. رفض ابن برّي نقلاً عن ابن مكي ومن سبقه من علماء التصويب اللغوي استعمال (المُوَلَّى) بضم الميم، وتخفيف اللام[١٥٧]. نقل عياض عن عامة الفقهاء والرواة ضبط (المُوَلى) بضم الميم وفتح اللام، إذ قال: هكذا سمعناه منهم، ونسب إلى صاحب تقويم اللسان أنه قال: إنَّ صوابه بفتح الميم وكسر اللام؛ لأنه اسم مفعول لا مفعل من ولي عليه أمره من اللفيق المفروق[١٥٨]. ذكر أبو الطيب اللغوي في أضداده ما للمولى من مواضع في كلام العرب وهي[١٥٩]: المُوْلَى: المُعْتق عبده، الذي اعتقه سيده، والمَوْلّى: ابن العم، والحليف، والعصبة، إذ جاء عن الحُطيْأة قوله[١٦٠]:

فأبقوا لا أبالكم عليهم فإن ملامة المولى شقاء

أما المَوْلى في الدين، فهو الوَليّ، إذ جاء في قوله تعالى: **﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾** [محمد: ١١]، ومنه الحديث الشريف: (من كنتُ مَوْلاهُ فعليٌّ مَوْلاه)[١٦١]، أما قوله تعالى: **﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾** ، أي أوْلى بكم، من الوجه الذي ذكرها المطرزي في مغربه: المَوْلَى، بمعنى الوليّ في الحديث: (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذْن وليها فنكاحها باطل)[١٦٢].

(مَحْليّ):

رفض ابن برّي استعمال الفقهاء مَحْليّ بفتح الميم في قولهم: (سيف مَحْليّ)؛ لأنَّ الأجود في ذلك أن تقول: (مُحَلّى) بضم الميم[١٦٣]. قال ابن درستوويه: تقول: (ما يُحلِي ولا يُسمِر) بضم الياء وكسر اللام والميم؛ لأن يُحلِى من أحلى فلان الشيء يُحليه إحلاء، إذ صيّره حلواً، فاسم الفاعل منه على (محلٍّ) بكسر اللام، واسم المفعول منه (مَحَلّى) بفتحها، أي الشيء مُحَلّى[١٦٤]، وعن الحريري أنهم يخلطون في حلا الشيء في صدري وفي عيني؛ لأنَّ العرب تقول: حلا في فمي، وحلي في عيني، فحلا ليس من جنس حلي؛ لأنه من ذوات

الواو، أما حلي، فإنه من الحلي الملبوس، والمصدر منها جميعاً الحلاوة[١٦٥]، و(مَحْلى) اسم مكان من إحلالي بفتح الحاء على القياس، وكسرها على السماع[١٦٦].

- **من أغلاطهم في استعمال اسم المفعول من الأجوف اليائي:**

(مبيوع/ معيوب):

روى ابن ماجه في سُننه: (لعن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، والمعصورة له، وحاملها، ومحمولها، والمحمولة له، وبائعها والمبيوعة له، وساقيها، والمستقاة له، حتى عَدَّ عشرة من هذا الضرب)[١٦٧]. اتبع ابن برّي، الحريري في عدم إجازته استعمال العامة لاسم المفعول من الأجوف اليائي من دون إخلال، إذ قال: إنَّ المحذوف عند سيبويه (الواو)، عند من كسر الحرف الذي قبل الياء للمجانسة، فالصواب أن تقول: مَبِيْع ومَعِيْب[١٦٨]. أما الأخفش، فيرى أن المحذوف هو (عين) المفعول؛ لا عن التقاء الساكنين يكون الأوْلى بالحذف أولاً، فكان على (مَبُوْع)؛ فقلبت الواو ياءً وأصبحت (مَبُيْع)؛ فقلبت الضمة كسرة؛ لمجانسة الياء فكان على (مَبِيْع)[١٦٩].

أما ابن السكيت فيجيز الوجهين في اسم المفعول من ذوات الياء، أي يأتي بالنقصان والتمام، أما ما كان من ذوات الواو فلا يأتي بالتمام إلاّ حرفان هما: مسك مَدْوُوف، وثوب مَصْوُون، وجاز مَدُوف، ومَصُون[١٧٠].أما عن إتمام بني تميم مفعولاً من (بيع، وعيب)، فيتفق ابن جني وابن السكيت؛ لأنَّ الضمة على الضمة، أثقل من الضمة على الياء[١٧١].

تؤكد معجمات اللغة ما ذهب إليه علماء اللغة، ففي الصحاح جاء: (والشيء مَبِيْع ومَبْيُوع، مثل: مخيط ومخيوط على النقص والتمام)[١٧٢] . أما علّة الجواز في إتمام بني تميم الياء في مفعول، قال ابن جني: احتملت الياء الضمة؛ لأنّها خفيفة فعندما اعتلت في الفعل (عَيب)، اعتلت في اسم المفعول منه (مَعِيْب)، ومن أَتمَّ على (مَعْيُوب)؛ لأنَّ ما قبل الياء ساكن، لذا جرى اسم المفعول فيه مجرى الصحيح[١٧٣]،أما فيما جاء في قول ابن الرومي[١٧٤]:

أهل ضعن متى يغيبوا يقولوا ويعيبوا وكلُّهم مَعْيُوب

يجيز الحريري للشاعر ما لا يجيزه لغيره بقوله: (وجميع ذلك ما يهجن استعماله إلاّ في ضرورة الشعر التي يجوز فيها ما خُطر؛ لإقامة الوزن)[١٧٥] .فيرفض الحريري ما أجازه ابن جني في إجراء (مَعِيْب) مجرى الصحيح، ويتبعه في الرفض ابن برّي.

- **أَما من أغلاطهم في استعمال اسم المفعول من الأجوف الواوي:**

(مصُون):

رفض ابن برّي متبعاً الحريري قولهم: (ثوبٌ مصون) إعلالهم المفعول في (صان . يصون)[١٧٦].نقل ابن السكيت عن الفراء: (ليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو

إلاّ حرفان، وهو مسك مَذْوُوف، وثوب مَصْوُون، فإن هذين جاءا نادرين)[١٧٧]، قال الفارابي: إنه باب يخالف في أنه يجيء بالتمام والنقصان، ولا يكون بالتمام إلاّ في حرفين[١٧٨]. التزم الحريري بالقياس، وأجاز قولهم: (مَصْوُن) من الفعل المجرد (صان)، إذ قال: إنَّ الأصل فيه (مَصْوُون)، واجتمعت واوان ساكنتان حُذِفت إحداهما، ونُقِلت حركة الواو إلى الحرف قبلها[١٧٩]. اختلف في الواو المحذوفة، إذ إن سيبويه يرى أن (واو) مفعول الزائدة أوْلى بالحذف، والأخفش يخالفه بأن الأصلية في الكلمة هي المحذوفة وواو مفعول باقية؛ لأنها جاءت لمعنى[١٨٠]. وفي معجمات اللغة جاء: (صنت الشيء مصوناً وصيانة، فهو مَصْوُن، وثوب مَصْوُن على النقص، ومَصْوُون على التمام)[١٨١]، ويرى ابن منظور أن التمام في (مَصْوُون) نادر؛ لأنها لهجة تميم[١٨٢].

(مخوف/ مخيف):

رفض ابن برّي متبعاً الحريري قولهم: (مكان مخيف)، إذ التبس على العامة الفرق بين (مخوف، ومخيف)[١٨٣]. فسّر الحريري الفرق بينهما في المعنى في أنك إذا قلت: الشيء مخوف، فهو إخبار عنا حصل الخوف منه، أما إذا قلت: مرض مَخيف، أي أنه يتولد الخوف لما شاهده[١٨٤].قال ابن برّي: (إذا قلت: خاف زيدٌ الطريق، فزيد الخائف، والطريق مخوف، وإذا قلت: أَخاف زيداً الطريق: فزيد المخوف، والطريق مخيف)[١٨٥]، فالطريق مخوف إذا أوجب أن تخافه، ومَخيف؛ لأنهُ يخيف الناس عما يتولد الخوف منه.

جاء في معجمات اللغة عن الخليل في (خوف): يَخْاف: وأصله يَخْوَف، فألقوا (الواو) بصرفها وأبقوا الصوت، واعتمدوا على فتحة الخاء، فصار منها ألفاً لينة، ... ومنه التخويف والإخافة، والتَّخوَّف، والنعت: خائف، وهو الفزع، وتقول: طريق مَخْوف يخافه الناس، ومُخيف: يخيف النالس)[١٨٦]. إذن (مَخُوف) اسم مفعول من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، ومُخيف اسم فاعل من الفعل المزيد (أخاف).

- **ومن أَغلاطهم في استعمالهم الوصف من الفعل اللازم بصيغة اسم المفعول:**

(مُستَفاض):

رفض ابن برّي قول بعضهم: (حديث مُستَفاض)، إذ إن الصواب هو: (حديث مُسْتَفيض)[١٨٧]، نقل شعر بعض المُحَدثين في قولهم[١٨٨]:

في حديث من أمـــــره وليس بالفصيح من كلامهم

رفض عامة اللغويين استعمال الوصف من الفعل اللازم بصيغة اسم المفعول، بقولهم: لا تقل حديث مُسْتَفاض، إذ قال كل من الفراء، والأصمعي، وابن السكيت: إن الصواب أَن تقول: مُسْتَفيض[١٨٩]، يعترض صاحب التاج بأن القياس لا ينافيه، إذ استعمله أبو تمام في قوله[١٩٠]:

صلتان أعداؤهُ حيث حلوا في حديث من ذكره مُسْتَفاض

قال الآمدي: إنَّ أبا تمام استعمل (مُسْتَفاض)، والصواب (مُسْتَفِيض) وذكر أنه أُحتيج له بأنه أراد مُسْتَفاض، أي جعلهم يفيضون في ذكره[١٩١]، وهذا ما ذكره الخليل بأنهم أفاضوا الحديث، أي أحذروا فيه، فالحديث المُسْتَفاض هو المأخوذ فيه[١٩٢].

- **من أغلاطهم في استعمال اسم المفعول من الفعل المجرد:**
- **(مبغوض، ومبطول، ومحروق):**

رفض ابن برّي متبعاً كل من الزَّبيدي والحريري وابن مكي الصقلي قول العامة: (مَبْطُول اليد، مَبْغُوض، خبر مَحْرُوق) اسم مفعول من الفعل الثلاثي المجرد[١٩٣]. إذ أَنكر ابن درستويه استعمال (فعل وأفعل) بمعنى واحد، ولا يكون ذلك عنده إلاّ في لغتين مختلفتين، فهو رفض أن يختلط اللفظان ويكون المعنى واحداً في لغة واحدة، وهذا ما جعل النحويين واللغويين يغلطون في تأويلهم ما لا يجوز مما سمعوا عن العرب الذين تكلموا بذلك على الطبيعة[١٩٤].

قال ابن جني كثيراً ما يتعاقب (فعل وأفعل) على المعنى الواحد، فزيادة الهمزة تعدي (أَفْعَل) إلى مفعولين[١٩٥]، وأبو بكر الزبيدي رفض قولهم: (مَبْطُول)؛ لأنَّ الصواب أن تقول: (مُبْطَل)، من أبطله الله، إذ بطل ويجيز استعماله إذا أَخرج (مَجْنُون) الذي أجازه ابن قتيبة[١٩٦]، يرى ابن قتيبة أن قولهم: (مَجْنُون) من فَعِل بغير ألف[١٩٧]، ويعارضه ابن البطليوسي إذ إنه نادر وخارج عن القياس في صياغة ما لم يسم فاعله، لا يغير فيه إلاّ الحركات، أما مع المفعول فغير معروف، أما أن تكون من الثلاثي أو يكون رباعياً[١٩٨]. فمن مفاضح اللحن عند الحريري أن تستعمل صيغة المفاعيل من الأصول الثلاثية؛ لأنَّ الصواب أن تكون أصول هذه المفاعيل رباعية، ويبنى مفعول الرباعي على صيغة (مَفْعل)[١٩٩]؛ لذا الصواب أن يصاغ (مُبْغَض) من الفعل (أَبغَض الشيء)، فهو مُبْغِض، ومُبْغَض[٢٠٠]، وأحرقته النار، فهو مَحْرِق، ومَحْرَق[٢٠١]، وابن برّي التزم القياس متبعاً علماء التصويب اللغوي، قال ابن هشام: لم يسمع بُطِل في الكلام ولم يستعمل ثلاثياً[٢٠٢].

- **أَما من غلطهم في استعمال اسم الفاعل من الفعل المزيد:**

(مُخْسِر، ومُرْبِح):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي استعمال العامة اسم الفاعل (مُخْسِر، ومُرْبِح) من الفعل المزيد، وتبعه ابن برّي في ذلك وسبقه ابن مكي في رفض اشتقاقه من المزيد(أَخْسِر وأَرْبَح)[٢٠٣]. أجاز أهل اللغة قولهم: (خَسَرْت الميزان، وأَخْسَرته)، إذ جعلوا أَخْسَر لغة في خَسِرَ[٢٠٤]، كما أجازوا ذلك في معجمات اللغة في قولهم: (أَخْسَرت الميزان، وخَسِرته، وأَخْسَر الرجل، إذ وافق خُسْراً في تجارته، فهو مُخْسِر، والخاسر هو من خَسِرت تجارته،

وخَسِرَ فيها، والرابح من ربحت تجارته[٢٠٥]. نقل الأزهري عن الليث: (ربح فلان وأَرْبحته، وهذا بيع مُرْبِح إذ كان يربح فيه العرب)[٢٠٦]؛ فالخاسر هو اسم فاعل من الفعل الثلاثي المجرد، والرابح من الفعل الثلاثي المجرد. قال ابن منظور: (وصفقته خاسِرة غير رابحة،... وصفق صفقة خاسِرة، أي غير مُرْبِحة)[٢٠٧]، فالفعل (خَسِرَ) يأتي من باب (فَعِل) مكسور الوسط، فهو يأتي من الثلاثي اللازم ومنه يأتي المتعدي بزيادة الهمزة فتقول: مُخْسِر من (أَخْسَر)، أي نقص الوزن، ويأتي من باب (ضَرَبَ)، إذ إن خَسَر لغة فيه[٢٠٨].

(مُقَصِر، مُعْذِر):

نبه ابن برّي على ما يضعه العامة في غير موضعه في استعمال اسم الفاعل (المُقْصِر) بالتخفيف موضع (المُقَصِّر) بالتشديد، وضعهم (المُعْذِر) موضع (المُعْذِّر، فضلاً عن أنهم لا يفرقون بينها في الاستعمال[٢٠٩]. نقل الحربي في غريبه عن ابن عباس أن في قوله تعالى: ﴿ **وَجاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرابِ**﴾[التوبة: ٩٠]، ومفرده المُعْذِّر على زنة المُفْعِّل، إذ قال الفراء: إنَّ المُعْذِر بالتخفيف هو الذي بلغ جهده في العذر وعذره صحيح[٢١٠]، أما ما نقله الجوهري عن (المُعْذِّر) بالتشديد، فهو الذي يظهر العذر بلسانه ولا عذر له[٢١١]، يؤيد ابن برّي رفضه واستشهد بقول ابن دريد الأزدي[٢١٢]:

ليسَ المُقصّر وانياً كالمُقْصِر حكم المُعَذِّر غير حُكْم المُعْذِر

قال أبو علي القالي مفسراً قول(مقصر) فيما قاله الأزدي، فهي بتخفيف الصاد وكسرها (المُقْصِر) المقصر من الشيء الذي ينزع عنه، وهو قادر عليه، أما بالتشديد، وفتح القاف (المُقَصِّر) هو العاجز الذي يعتذر بغير عذر[٢١٣]. يتضح مما تقدم أن ابن برّي كان مطلعاً على ما ورد في معجمات اللغة ملتزماً بالقياس، فضلاً عن أنه حلل وذكر شاهداً شعرياً.

- **من أَغلاطهم في استعمال اسم المفعول محل اسم الفاعل:**

(مُقارَب):

لم يجز الحريري وابن مكي الصقلي استعمال اسم الفاعل (مُقْارَب) من الفعل المزيد[٢١٤]، تبعهم ابن برّي في الرفض، إذ قال: إنَّ الصواب أن تقول: (متاع مُقْارِب)[٢١٥]. قال السرقسطي: سمعتُ الأخفش ينقل عن ابن الأعرابي قوله: (جبل مُقَارَب، وعَمَل مُقَارَب، وجميع أهل اللغة، فيخالفوه في هذا)[٢١٦]، إذ يعترض أهل اللغة على ذلك بقول ابن السكيت: لا تقل (مُقَارَب)؛ لأنَّ الصواب بكسر الراء، أي رجل مُقَارِب[٢١٧]، قال الخفاجي: (المقارب: بقاف وراء مهملة وموحدة ما بين الجيد والرديء، وما ذكره كله ظاهر للزوم أفعالها، والقياس ألا يبني منه اسم مفعول)[٢١٨]، فالقياس فيه أن لا يبنى اسم المفعول (مُقارِب) من الفعل اللازم (قَرُبَ، وقَرِب).

إذ جاء في معجمات اللغة بفتح الراء؛ فهو دلالة على الوسط بين الجيد والرديء[٢١٩]، إذ قالوا: (يُقاربها وقارَبته مُقاربة، فأنا مُقارِب بالكسر (اسم فاعل)،... ولا يُقال مُقْارَب بالفتح[٢٢٠]. نرى مما تقدم أنَّ ابن برّي فضلاً عن نقله عن الحريري والصقلي، إلاّ أنه كان مطلعاً على كتب اللغة ملتزماً بالقياس.

(مَهُول):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي، والصقلي ما يشاع على ألسنة العامة في استعمال اسم المفعول (مَهُول) محل اسم الفاعل[٢٢١]، تبعهم ابن برّي في أن الصواب أن يكون اسم الفاعل في قولهم: (أمر مَهُول) على (أمر هائل)[٢٢٢]. نقل أبو علي القالي عن الخليل قوله: (الهَوْل المخافة من الأمر لا يدري على ما يهجم عليه، كهَوْل الليل، وهَوْل البحر، تقول: هالني هذا الأمر وأمر هائل، ولا يُقال: مَهُول)[٢٢٣]، وقال ابن جني: إنه من لغة العامة، إلاّ أنه استعمل في الشعر الفصيح في قول الشاعر[٢٢٤]:

ومَهُول من المناهلِ وحش ذي عراقب آجن مدفان

إذا كان الشيء فيه (هَوْل) أخرجه العرب على فاعل، كقولهم: دارع لذي الدَّرع، فإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على (مفعول)، كقولهم: دارع ذي الدَّرع، فإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على (مفعول)، كقولهم: مَجْنُون للذي فيه جنون[٢٢٥]، فالهَوْل من هاله الشيء يهوله، فهو هائل[٢٢٦] ، وهو ما أجازه اللغويون في الإتيان بـ (مَهُول) من المصدر (هَوْل) بمعنى (مفعول)، فهو الخوف والأمر الشديد[٢٢٧].

- **من أغلاطهم في استعمال صيغة اسم المفعول محل اسم المكان:**

(مُصْلاّت):

رفض ابن برّي ما رفضه ابن مكي الصقلي استعمال العامة صيغة اسم المفعول (مُصَلات)، للحصير الذي يُصلي عليه[٢٢٨]، أطلق العامة (مُصَلِّية) على مكان المصلين، ونقل العسكري عن الأخفش أن المُصَلَّى هو ما يُصلى عليه من المنسوجات والفُرش[٢٢٩]، قال تعالى: ﴿**وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾[البقرة: ١٢٥]، وعن ابن عباس . رضي الله عنهما . إن مِصْلاَة موضع الصلاة[٢٣٠]. جاء في معجمات اللغة العربية: (المُصَلَّى: بصيغة اسم المفعول، موضع الصلاة أو الدعاء)[٢٣١]، مما تقدم إن (مُصَلَّى) تطلق على موضع الصلاة، فضلاً عن أنها الحصير الذي يُصلى عليه.

٦- من أغلاطهم في التأنيث والتذكير:

(ارتفع الضحى):

نقل أبو داود في سُننه ما رواه عن رواة الحديث في قولهم: (رأيتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعلي رضي الله

عنه يُعَبِّرُ عنه والناس بين قائم وقاعد)[٢٣٢]. رفض ابن برّي تذكيرهم الفعل في قولهم: (ارتفع الضحى)؛ لأنَّ الضحى مؤنث، إلاّ أنه أجازه معتمداً على قوله تعالى: **﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾** [البقرة: ٢٧٥][٢٣٣]. يذكر الفراء في أنه يُذكر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب المصدر؛ إذ إن من يؤنث الفعل إنما يؤنثه على أنه أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكره يذهب إلى تذكير المصدر، ويرى أنهم في الأسماء الموضوعة لا يُذكر العرب فعل مؤنث إلاّ في الضرورة الشعرية، وإذا كان الاسم لم يُخلق من فعل، وفيه معنى التأنيث وهو مذكر جاز تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وأُخرى على المعنى، وهذا ما جاء في قوله تعالى: **﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾**[الأنعام: ٦٦]، لم يؤنث الفعل، ونراه يؤنثه في قوله تعالى: **﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾** [الشعراء: ١٠٥][٢٣٤].

والأضحى مؤنث عند الفراء وابن الأنباري، وابن جني، قال ابن الأنباري: (فإن فتحت الضاد قُلت: الضَحاء، فهو مذكر)[٢٣٥]. وعن إجازة ابن برّي تذكير الفعل في الآية الكريمة التي استشهد بها، فالفعل ذُكر حمل على المعنى، أي أنه بمعنى من جاء وعظ، فضلاً عن أن موعظة مؤنث غير حقيقي، إذ إنها من الألفاظ التي لا مذكر لها[٢٣٦]. فالضُحاء بالمد ارتفاع النهار إلى الأعلى، والضحى مقصورة مؤنثة، وتعني شروق الشمس[٢٣٧]، يرى ابن هشام أن التأنيث فيها أكثر من التذكير[٢٣٨].

(جمادى الأول . جمادى الآخر):

نقل ابن برّي عن ابن مكي الصقلي رفضه ما شاع من غلط أهل الوثائق بوصفهم جمادى بـ (الأول والآخر)[٢٣٩]. نبه ابن مكي الصقلي على أن (جمادى) على زنة (فُعالى) كحبارى وبالدال المهملة[٢٤٠]، نُعتت هنا بالمذكر، والصواب أن الصفة تتبع الموصوف في الإفراد والتثنية، فضلاً عن التذكير والتأنيث[٢٤١]. جاء في معجمات اللغة العربية: جُمادى الأولى، وجُمادى الآخرة بفتح الدال فيها من أسماء الشهور، وهي على فُعالى، وسميت بذلك لجمود الماء فيها، فهي عند العرب الشتاء كله[٢٤٢]. نقل ابن سيده عن الفراء: (الشهور كلها مذكرة إلاّ جمادتين فإنهما مؤنثان)[٢٤٣]، وإن ما ذهب إليه ابن برّي يؤكده اللغويين الذين عملوا في التصويب اللغوي في أن جمادى مؤنث؛ لذلك لا بُدَّ من أن تتبع الصفة الموصوف وتؤنث فتقول: جمادى الأولى، وجمادى الآخرة؛ بزيادة التاء.

(شَوْرَة):

تبع ابن برّي ناقلاً عن أبي بكر الزَّبيدي وابن مكي رفضه ما شاع على ألسنة العامة في قولهم: (شَوْرَة العروس والبيت)[٢٤٤].قال أبو بكر الزَّبيدي: إنَّ الصواب هو (شَوَار)، ناقلاً عن أبي نصر أن شَوَار الرجل وشَارَته: هيأته، واستشهد بقول زهير بن أبي سلمى[٢٤٥] :

مُقْوِرَة تتبارى لا شوار لها إلاّ القطوع على الأكوار والورك

ويأتي شوار بضم الشين وفتحها وكسرها، وهو الهيأة الحسنة، وأيضاً العورة[٢٤٦]، إلاّ أن ابن مكي رفض الكسر في الشين[٢٤٧].

٧- من أغلاطهم في التسكين والتحريك:

- **من أَغلاطهم في تحريك ما جاء ساكناً:**

(بَكَرة):

رفض ابن برّي فتح الكاف في قولهم: (بَكَرة) لما يسقى عليه من البئر؛ لأنَّ الصواب عنده تسكينها، متبعاً الصقلي[٢٥٠]. جاء عن أبي بكر الزَّبيدي أن بعضهم يقحم الألف فيقول: بَكَارة، والصواب بتخفيفها، واستشهد بقول زهير عن وجوب تسكين الكاف فيها[٢٥١]:

عَزْب على بَكْرة أو لؤلؤة قلق في السلكِ خان به ربانه النظم

جاء في معجمات اللغة العربية: (قال الليث: والبَكْرة، والبَكَرة: خشبة مستديرة في وسطها مَحَز للجبل، وفي جوفها محور تدور عليه، وقيل هي المحالة السريعة)[٢٥٢]، نقل ابن سيده عن الخليل بأن (البَكْرَة والبَكَرة) لغتان، وهي على زنة (مَفْعَلة)، وعند أبو عبيد(البَكَرة)، وهو ما ذهب إليه ابن السكيت[٢٥٣]، وعن جمع (فَعْلَة) جاء: (كل ما كان على (فَعْلَة) بفتح الفاءِ وسكون العين، إذ جمعها بالألف والتاء، فإنك تفتح العين منها: كالبَكْرَة والبَكَرات)[٢٥٤]، قال صاحب التاج في جمع بَكْرَة بالفتح على (بَكَر) بالتحريك، فهو من شواذ الجمع؛ لأنَّ (فَعْلَة) (الجمع على (فَعَل)، إلاّ أحرفاً كقولك: حَلْقُة على حَلَق، قال: ومن جمع (بَكْرَة على بَكَرات الشاعر في: والبَكَرات شرهن الصائم بمعنى التي لا تدور[٢٥٥].

(عَرَض):

تبع ابن برّي، ابن مكي الصقلي في التنبيه على غلط أهل الفقه في فتح الراء في (عَرَض)، لواحد العروض من الأمتعة؛ لأنَّ الصواب أن يكون بتسكين الراء[٢٥٦]. نقل عياض عن الأصمعي: (العَرْض بفتح العين وسكون الراء،... وقال الأصمعي: هو ما كان من مال غير نقد...)[٢٥٧]،عن ابن فارس: (العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه)[٢٥٨]، وهذا ما ذكره ابن منصور الجبان في شرحه للفصيح[٢٥٩]، فضلاً عن معجمات اللغة العربية، فصاحب اللسان يذكر تلك الفروع التي ذكرها ابن فارس وعلى النحو الآتي[٢٦٠]: عَرَض بالتحريك: متاع الدنيا وحطامها، أما العَرَض، فهو المتاع أي أن تشتري المتاع بمتاع مثله، فهو خلاف النقد كما أشار إلى ذلك الأصمعي آنفاً، فضلاً عن أن قولهم: (فكل عرض داخل من العَرَض، وليس كل عَرَضٍ عَرْضاً)[٢٦١]. و(عَرَض) بالفتح اسم لما يدوم من متاع الدنيا لقوله تعالى: ﴿**تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ**﴾[الأنفال:٦٧]، وعُرْض الشيء وسطه، يجمع على أَعْراض، إذ يقال: رأيته في عُرْض، وجرى من عُرْض الحديث، أي وسطه[٢٦٢]،

أما عَرْض فيجمع على أعراض وهو ما يُمدح أمر يُذم من الإنسان، إذ يقال: شتم فلان عَرْض فلان(٢٦٣).

(المَذْي والوَذْي):

نقل ابن برّي عن ابن مكي الصقلي غلط أهل الفقه في إسكان الذال في (المَذْي)، واستعمال (الوَذْي) بالذال المعجمة(٢٦٤). إذ قال الصقلي: لا يكون (الوَدْي) إلاّ بالدال الساكنة، غير المعجمة(٢٦٥)، نقل الأزهري في معجمه عن ابن عبيدة قوله: (المَنيّ وحده مشدد، والمَذْي والوَدْي مخففان، وقال الأعرابي: هو الوَذِيّ والوَدِيّ، وقد وَذى وأَوْذَى ووَذَّى، وهو المَنَيّ والمَنْي،... قال الليث: المَذْي أرق ما يكون من النطفة)(٢٦٦).

فرّق أبو هلال العسكري بين (المَذْي، والوَذْي، والوَدْي) فالمَذْي بتسكين الذال المعجمة، ماء يخرج من الرجل عند ملاعبة أهله، والوَدْي بالدال المهملة: ماء أبيض يخرج عقب البول، كلها غير ناقضة للوضوء، طاهرة عند الفقهاء(٢٦٧)؛ فالوَذْي بالتخفيف والتشديد أيضاً يحمل معنى ما به من وَذْيَة، أي ما به علة أو جرح، فالمَذْي والوَذْي مخففا، إذ قد تستعمل المَذْيّ بالتشديد على وزن المَنيّ(٢٦٨).

(قْلَس):

نبه ابن مكي على غلط أهل الفقه بفتح اللام في قولهم: (قْلَس) لما يخرج من الفم دفعة واحدة(٢٦٩)، وتبعه في الرفض ابن برّي ناقلاً(٢٧٠). قال ابن مكي: إنه من: قَلَس يَقْلِس قَلْساً، إذا قاء، والقَلْس: الحبل، على زنة فَلْس(٢٧١)، جاء في غريب الحديث: (من قَاءَ أو قَلَس فليتوضأ، القَلَس بالتحريك، وقيل بالسكون، ما خرج من الجوف مِلء الفم، أو دونه، وليس بقيء، فأن عاد فهو القيء)(٢٧٢). جاء في معجمات اللغة في باب الثلاثي الصحيح: (القَلسُ)، حبل ضخم من الليف، والقَلْس: ما يخرج من الحلق ملء الفم أو دونه، إذ يقال: قَلَس الرجل، يَقْلِس قَلْساً، أي خرج القَلْس من حلقه، القيء، فالقَلَس بفتح اللام هو القيء، وبتسكينها المصدر منه(٢٧٣).

- **من أَغلاطهم من تسكين ما جاء متحركاً:**

(نفل):

اتبع ابن برّي الصقلي في رفضه تسكين ما حقه التحريك، إذ شاع على ألسنة أهل الفقه تسكين الفاء في قولهم الواحدة الغنائم: (نَفْل)، والصواب فتحها(٢٧٤). ورد في غريب الألفاظ ومعجمات اللغة قول الليث: (النَّفَل: الغنم، وجمعه الأَنفال،... ونَفَّلْتُ فلاناً: أعطيته نَفْلاً وغَنْماً، " وقال الله تعالى: ﴿ **يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ**﴾ [الأنفال:١]، قالَ: الأنفال: الغنائم، واحدها نَفَل)(٢٧٥).

في اللغة: إن أصل النَّفْل، الزيادة المستحق ومنها النافلة التي هي التطوع[٢٧٦]؛ لأنَّ الله زاد لهم فيها أهل من الغنائم، والنَفَل: هو الغنيمة والعطية والهبة، فضلاً عن دلالتها على البنت، والنَفْل: المصدر منه بمعنى الزيادة في العطية والهبة[٢٧٧].

(شَرْج):

لم يجز ابن مكي ما شاع في لغة أهل الفقه من تسكين الراء في قولهم: (الشَرْج)[٢٧٨]، وتبعه ابن برّي في الرفض، إذ إن الصواب فتحها، وذكر أن بعضهم أجاز التسكين فيها[٢٧٩]. جاء عن (الشّرْج) في معجمات اللغة: (أما الشَّرَج: فهي السواقي، أي الأنهار الصغار، جمع شَرْج بتسكين الراء، وهو مسيل الماء في الحَرَّة، والحَرَّة، اسم موضع، وقيل البشرة الصغيرة)[٢٨٠]، أما عن (الشَّرَج) بفتح الراء: الدُبر حتاره، أَي حلقته، ومنه قوله النجاسة، إذ جاوزت الشرج)[٢٨١]، فالشَّرَج هو العصبة التي بين الدُبر[٢٨٢]، أما عن قول ابن برّي في إجازة بعضهم تسكين الراء، إذ نقل صاحب المصباح عن ابن القطاع بأن (الشَّرْج) أيضاً مجمع حلقة الدُبر، إلاّ أن الصواب هو بفتح الراء[٢٨٣].

(حَزْرَات):

نقل ابن برّي عن ابن مكي الصقلي رفضه ما شاع في لغة أهل الفقه تسكين الزاي في حَزْرات، إذ إنَّ الصواب هو بفتحها[٢٨٤]. قال سيبويه: (أما ما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك كقولك: قَصْعة، وقَصَعات، وجَفْنة وجَفَنات)[٢٨٥]، وجاء في باب (فَعْل) بفتح الفاء، وتسكين العين مما أُلحقت الهاء به؛ إذ جاء في كتب اللغة: (وحَزْرة المال: خِياره، وجاء في الحديث: لا تأخذوا حَزَرات أموال الناس، يعني في الصدقة)[٢٨٦]. نقل الأزهري بيتين منسوبين إلى شمر استعمل حَزَرات مرة بالفتح، والثانية بالسكون في قوله[٢٨٧]:

الحَزَرات حَزَرات القلب اللبن الغزار غير اللجيب

وندافع عنهم كل يوم كريهة ونبذل حَزْرات النفوسِ ونصبر

فالحَزَرات، هي نقاوة المال، وقيل لخير المال حَزْرة، إذ إنَّ صاحبها كلما رآها يَحْزرها في نفسه[٢٨٨]، ومما استدركه صاحب التاج في أنها تجمع على (حَزَرَات) بالتحريك، وبالسكون أيضاً[٢٨٩]، مما تقدم، نرى أن ابن برّي التزم بالقياس الذي يقتضي جمع صيغة (فَعْلَة) على (فَعَلات) بفتح العين.

(جَذْعة):

تبع ابن برّي من سبقه من علماء التصويب في رفض ما شاع على ألسنة أهل الفقه في تسكين الذال في قولهم: (جَذْعة)[٢٩٠]، إذ قال ابن مكي: الصواب أنها بالفتح لأسنان الإبل[٢٩١]. جاء في معجمات اللغة: (فأما البعير؛ فإنه يجذع لاستكماله أربعة أَعوام، ودخوله

في السنة الخامسة، وهو قبل ذلك حِق، والذكر جَذَع، والأُنثى جَذَعة، وهي التي أوجبها النبي في صدقة الإبل، إذ جاوزن سنتين، وليس في صدقات الإبل سن فوق الجَذَعة)[٢٩٢]. فالجَذَعة هي التي استكملت أربعاً ودخلت في الخامسة، بفتح الذال[٢٩٣]، أما جَذْع بفتح فسكون في الذال، فهو حبس الدابة، والجِذْع بكسر فسكون في الذال؛ فهو سعف النخل[٢٩٤].

(وَقْص):

نبه ابن مكي الصقلي على ما شاع من أغلاط أهل الفقه تسكين القاف في قولهم لما بين الفريضتين: وَقْص[٢٩٥]، تبعه ابن برّي في أَن الصواب بفتح القاف[٢٩٦]. جاء في معجمات اللغة عن (وَقْص): (دق العنق وكسرها، والوَقَص بالتحريك قصر العنق)[٢٩٧]، جاء في مسند الإمام الشافعي(الوَقَص) بفتح الواو والقاف، وهو ما وجبت فيه من فرائض الصدقة من الغنم والإبل[٢٩٨]، والمشهور في كتب اللغة استعمال (الوَقَص) بالفتح، أما عند الفقهاء، فتستعمل الساكنة، فمن قال بإمكان اللفظة من أهل الفقه فقد خالف القياس اللغوي المشهور[٢٩٩]. جاء فيها لغتان أشهرها بالفتح، وهي المشهورة بين أهل اللغة الذين احتجوا بأن (فَعْل) الساكن المعتل الفاء لا يجمع على (أَفْعَال) . أَوْقاص، إذ لو كان جمعه على أَفْعَال؛ لكان واحده على (فَعَل) كقولك: جَمَل أَجْمَال[٣٠٠]، أما صاحب المصباح المنير فيجيز استعمال (وقص) بالفتح والسكون، في أنها قد تسكن القاف لما بين الفريضتين من نصب الزكاة[٣٠١].

(ضَفْر):

ورد في حديث أم سلمة رضي الله عنها: (إني أَشُدُّ ضَفْرَ رأسي)[٣٠٢]، اتبع ابن برّي، ابن مكي الصقلي، فتح الضاد وإسكان الفاء في حديث أم سلمة[٣٠٣]. إذ قال ابن مكي تَضِفُر شعرها بالضم، فقولك: ضَفَرت المرأة شعرها تَضْفِره وتَضِفُره، وهي بالكسر أكثر[٣٠٤]، أما جمعها فنبه ابن برّي على أنه على (ضُفُر)، كقولك: سفينة وجمعها على سُفُن[٣٠٥].

نبه ابن درستويه على أن العامة تجعلها بالظاء، والصواب أن تكون بالضاد؛ لأنَّ الضُفُر، هو سف الشعر على ثلاث قوى[٣٠٦]، والظفر بالظاء من الغلبة، أي الذي ظفر بحاجته، وبالضاد، هو عقيصة المرأة التي في رأسها، كل شيء أدخلته بعضه على بعض[٣٠٧]؛ فهو من باب (فَعَل . يَفْعِل) بفتح العين بالماضي وكسرها في المضارع منه[٣٠٨]، والمصدر فيه على ضَفْر[٣٠٩].قال أحمد بن فارس إن ضَفَر أصل صحيح، يأتي بمعنى ضم الشيء الى الشيء نسجاً، أي أن كل شعر ضُفِّرَ ليصير ذؤابة، أما قولك: تضافروا عليه؛ فإنه يتقارب في المعنى على ضَفْر الشعر، أي أن كل واحد منهم شد ضفيرته بضفيرة الآخر، ليضفروا بالنصر[٣١٠]. وفي معجمات اللغة العربية جاء: الضَّفْر: حقف من الرمل طويل عريض، قد يثقل،... والضَفْر، نسجك الشعر بعضه في بعض، والضَفِيرة خصلة من

الشعر منسوجة على حدتها، وهي بالهاء)[٣١١]؛ فالجمع الذي نبه إليه ابن برّي هو ما تجمع عليه الضَفِيرة، وتجمع أيضاً على ضفائر، وعلى القياس اللغوي تجمع على ضفيرات، إذ قال ابن منظور: يجمع على ضُفُر، ونقل عن الأصمعي: إن الضفائر واحدتها ضفيرة[٣١٢].

(سِحْنة):

اتبع ابن برّي من سبقه من علماء اللغة في تغليط من كسر السين وأسكن الحاء في سِحْنة في قولهم: (فلان حسن السِحْنة)[٣١٣].عن العياض إن الهروي ومن تبعه من اللغويين إن الصواب بفتح السين والحاء، وهذا ما حكاه الخليل، ونبه عليه ابن قتيبة في أنه من أغلاط العامة، فضلاً عن أنه مذهب ابن دريد وغيره من اللغويين[٣١٤]. فضلاً عن أنه نقل عن اللحياني في أن (السَّحنَة) بالفتح، وعند الكسائي بكسر السين، وسكون الحاء[٣١٥]، وهذا ما كان لحناً عند ابن هشام[٣١٦]، قال السرقسطي: (السَّحْنَاء، الهيأة، وفيه لغة ثالثة السَّحَن، والسَّحَنة)[٣١٧]. جاء في معجمات اللغة العربية: (السَّحْنة، والسَّحَنة وهي بشرة الوجه، وهيأته وحاله، وهي مفتوحة السين، وقد تكسر ويقال: فيها السَّحْناء أيضاً بالمد)[٣١٨]، وفي اللسان: السَّحْنة، والسَّحَنة، بشرة الوجه، والهيأة، واللون بالفتح أفصح، وقد تُكسر، إذ إنَّ (قد) فادت التقليل[٣١٩]، أي قليلة الاستعمال بالكسر؛ فابن برّي هنا ناقلاً عن ابن مكي الصقلي، ومطلعاً على آراء العلماء لقوله: (السحناء: بالمد والهمز).

- **فيما غيّروا حركاته:**

(البِراز):

نبه أبو بكر الزَّبيدي على أن العامة يخلطون في قولهم: (البِراز) بكسر الباء للغائط[٣٢٠]، نقل عنه ابن برّي منبهاً على أن الصواب أن تكون فتح الباء؛ لأنَّ الأصل فيه الفضاء الواسع، ويكنى به عن الحدث، وأيضاً عن الغائط[٣٢١]. يرى الخطابي أن أكثر من يغلط فيه هم رواة الحديث، إذ يقولون: (البِراز) بكسر الباء؛ وهو مصدر الفعل بَارَزتُ الرجلَ مبارزة وبِرازاً[٣٢٢]، ينقل صاحب التاج أن الجوهري يخالفه بأن البِراز أيضاً كفاية عن ثقل الغذاء، وهو الغائط ومن ثم قال: الفضاء الواسع بفتح الباء، وتَبَرَّز خرج للبِرَاز للحاجة[٣٢٣]؛ فالبِراز إذن بفتح الباء هو المكان من الأرض الواسع[٣٢٤]. جاء من المفتوح الباء في حديث للإمام علي . عليه السلام .: (إنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم رأى رجلاً يغسل بالبَراز، يريد الموضع المكتشف بغير سترة)[٣٢٥].

(قَطْنَّية):

رفض ابن برّي ما شاع من غلط أهل الفقه بفتح القاف لواحد القطاني: (قَطْنيَّة)؛ لأنَّ الصواب بكسرها[٣٢٦].جاء في كتاب غريب الألفاظ: (القِطْنيَّة: بكسر القاف، وإسكان الطاء واحد القطاني، كالعدس ونحوه، وحكى الهروي فيه لغة ثانية، القَطِنيَّة: بفتح القاف وسكون

الطاء،... سميت بذلك؛ لقطونها في البيت، يقال: قطن في المكان قطوناً: إذا أَقام)[٣٢٧]، عند ثعلب: قطنية بفتح القاف وكسرها؛ لأنها تُزرع خلف الصيف، كما يُزرع القطن[٣٢٨]، والقِطْنيّة بكسر القاف وتشديد الياء هي من الحبوب ما سوى الحنطة، والشعير، مثل العدس والماش والباقلي عن الدينوري هي خُضر الصيف، وقال آخر: هي اسم جامع لهذه الحبوب[٣٢٩].

(سَلَف) :

نبه ابن السكيت على أن العامة تقول: سِلْف الرجل) لزوج أُخت الزوجة[٣٣٠]، تبعه أبو بكر الزَّبيدي في الرفض؛ لأنَّ الصواب عنده أن تكون بكسر اللام، واستشهد بقول أوس بن حجر[٣٣١]:

والفارسية فيهم غير منْكَرة فكُلُّهم لأبيهِ صَيْزَنٌ سَلِفٌ

خالفهم ابن برّي في رفض المفتوحة اللام، إلاّ أنه اتفق معهم على أنها بالكسر[٣٣٢]، وردت اللفظة في معجمات اللغة: (سَلَف: أسلف مالاً، من القرض، والسَّلَف كل شيء قدمته،... والسُّلْفَة: ما يستلفه الرجل، فيأكل قبل غذائه، والأُمم السالفة الماضية،... والسِّلْفَان، رجلان تزوجا بأُختين، كل واحد منهما سِلْف لصاحبه)[٣٣٣]، يرى الصفدي أن (سلف) بفتح السين وكسر اللام، وكسر السين وسكون اللام دلالة على الرجل إذا تزوجا أُختين[٣٣٤]، يؤيد ذلك قول عثمان بن عفان[٣٣٥]:

معاتبة السِّلْفين تُحسُن مرة فإن إدْمنا إكثارها أفسدا الحُيا

فـ (سَلِف وسَلْف) مما يتفقان في المعنى وهذا ما ذكره ابن منظور في أنها مثل: كَذِبَ وكِذْب)[٣٣٦].

(القُصَّة):

نبه ابن مكي إلى أن أهل الفقه يغلطون في ضم القاف في (القُصَّة)[٣٣٧]، ونقل عنه ابن برّي أن الصواب فيها فتح القاف[٣٣٨]. جاء في كتب غريب الحديث، حديث عائشة حين قالت للنساء: (لا تغسلن من المحيض حتى ترين القَصَّة البيضاء أو الخرقة التي تحتشي بها المرأة، كأنها قَصَّة لا يخالطها صفرة ولا تربة، قال: وقد قيل: إن القَصَّة، شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم)[٣٣٩]، أما (القِصَّة) بكسر القاف، فهي الأمر والحديث، وأَقتصصت الحديث، ورويته على وجهة[٣٤٠]، والقُصَّة بضم القاف شعر الناصية أيضاً، إذ قيل في وصف فرساً[٣٤١]:

لهُ قُصَّة فشغت حاجبيه والعين تصرف ما في الظلم

ونقل صاحب التاج عن الصاغاني بأن الصواب هو الفتح في القاف في قولك: (القَصَّة)؛ لأنَّ الماء هو القَصَّة[٣٤٢]، لم يكن ابن برّي غير ناقلاً عن ابن مكي الصقلي فيما أورده الأخير في تثقيفه ولم يُحلل أو يذكر شاهداً يوضح أنه لم يكن غير ذلك.

(غَسْل):

رفض ابن مكي الصقلي ما شاع على ألسنة أهل الفقه في ضم الغين في قولهم: (غُسْل الجنابة)[٣٤٣]، نقل عنه ابن برّي الأجود فيها أن تكون بفتح الغين، (غَسْل)[٣٤٤]. ورد عن ابن السكيت في باب (فَعْل وفِعْل)، و(فِعْل وفُعْل) باختلاف المعنى في أن (الغَسْل) مصدر الفعل الثلاثي المتعدي غَسَلت الشيء، غَسْلاً، أما (الغِسْل) فهو الخطمي وغيره مما يُغسْل به الرأس، و(الغُسْل) فهو الماء، وهذا ما ذكره ابن قتيبة في باب ما يلتبس على العامة فربما وضع أحدهما موضع الآخر وتبعهم في ذلك علماء اللغة[٣٤٥]. استشهد ابن برّي في نقده لقولهم: (غُسْل) بالحديث الذي نقله ابن عباس: (قال: قالت ميمونة: وضعتُ للنبي صلّى الله عليه وسلّم، غُسْلاً فسترته بثوب قصب على يديه فغسلهما، وفي رواية أُخرى: (وضعتُ للنبي صلّى الله عليه وسلّم ماء للغَسْل فَغَسل)[٣٤٦]، قال ابن القطاع: (غَسَل الشيء غَسْلاً، ولغُسْل ما يُغتسل به،... والغُسْل يسمى مسحاً،... والغِسْل الخطمي)[٣٤٧].

فالغسل يأتي على : (غَسْل) بالفتح وهو المصدر، وبالضم، وهو الماء (غُسل)، وبالكسر (الغِسْل)،هو السدر أو الخطمي، إذ قال[٣٤٨]:

فياليل إن الغِسْل ما دُمْتِ أيماً عليَّ حرام لا يمسني الغُسْل

(رِجْعة):

من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي الصقلي في تثقيفه في باب غلط أهل الفقه، إذ رفض اللغويون استعمال (رِجْعة) بكسر الراء[٣٤٩]، تبعه ابن برّي في أن الصواب بفتحها: (رَجْعَة)[٣٥٠]. اختلفت آراء أهل اللغة في ضبط الراء في (رجعة)، منهم من يرى أنها بالكسر، ومنهم من يجيز الفتح فيها، ومنهم من قال إن الفتح أفصح. ذكر الفارابي في باب (فَعْل) بفتح الفاء وتسكين العين مما أُلحقت الهاء به من هذا البناء على (فَعْلَة)، أنها على"رَجْعَة"، و" رِجْعَة "؛ والفتح فيها أفصح[٣٥١]، عن الأزهري: (وكذلك الرّجْعَة بعد الطلاق بالكسر، وأما قولهم: فلان يؤمن بالرَّجْعَة فهو بالفتح، قلت: ويجوز الفتح في رِجْعَة الكتاب، ورِجعة الطلاق يقال: طلق فلان فلانة طلاقاً يملك فيه الرجعة)[٣٥٢]، إلاّ أن الجوهري قال: (والرُّجْعي، تقول: أرسلت إليك فما جاءني رُجعى رسالتي، أي مرجوعها،... وهو شاذ؛ لأنَّ المصادر من فَعَل يَفْعَل، إنما تكون بالفتح، وفلان يؤمن بالرَجْعَة، أي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، وقولهم:... وله مع امرأته رَجْعَة ورِجْعَة أيضاً، والفتح أفصح)[٣٥٣]، والرَّجْعَة بفتح الراء وكسرها اسم من الفعل رَجَعَ يَرْجِعُ رجوعاً[٣٥٤]، ومنهم من يرى أنها لغتان، قال ابن

الأثير: تفتح الراء فيها وتكسر على المرَّة والحالة[٣٥٥]. قال النووي: الرَّجعة بفتح الراء وكسرها، وذهب جمهور اللغويين إلى ترجيح الفتح في الراء، والأزهري قال بالكسر[٣٥٦]، وينفي صاحب التاج عن الأزهري أنه قال بأكثرية الكسر في الراء[٣٥٧]. ذهب ابن برّي مع جمهور اللغويين الذين رفضوا كسر الراء في الرجعة، إذ اتفق معهم على أنها بالفتح أفصح وهي مصدر المرَّة من الرجوع والرَجْع.

(قِسْم):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي والصقلي ما شاع على ألسنة العوام من كسر القاف في (القِسْم) في قولهم: (كتاب القِسْم)[٣٥٨]. تبعهم ابن برّي في الرفض، إذ لم يكن سوى ناقلاً[٣٥٩]. قال أبو بكر الزَّبيدي: (قَسَمْت المال بينهم قَسْماً وقِسْمة، فأما القِسْم بالكسر فهو الحظ والنصيب)[٣٦٠]، وجاء في العين: (قسم: القَسْم مصدر قَسَم يُقْسِم قَسْماً، والقِسْمة مصدر الاقِتسام، ويقال أيضاً: قَسَمَ بينهم قِسْمة، والقِسْم، الحظ والنصيب، ويجمع على أَقسام، والقَسَم: اليمين)[٣٦١]. عن ابن فارس: إن القاف والسين والميم، أصلان صحيحان الأول فيها يدل على الجمال، والثاني على التجزئة في الشيء؛ فالقَسْم بفتح القاف مصدر من الأصل الثاني، قَسَمْتُ الشيء قَسْماً، وهو مصدر الفعل الثلاثي الصحيح المتعدي (قَسَمَ)[٣٦٢]، وعند ابن درستويه الاشتقاق والأصل فيهما واحد، إلاّ أن العامة لا تفرق بين (القَسْم) المصدر، والقِسْم اسم النصيب، إذ يستعملون المكسورة القاف للتجزئة، والصواب استعمالها بالقاف المفتوحة، وذلك ما تحدث عنه ابن فارس[٣٦٣].

(تَلِغ):

نبه ابن مكي على غلط الفقهاء في كسر عين الفعل المضارع (يَلِغ)[٣٦٤]، تبعه ابن برّي بقوله: الصواب: الكلابُ تَلَغُ في الماء بفتح اللام[٣٦٥]. إن أغلب اللغويين وأهل الصرف يرون أن الأفصح في مضارع (ولَغ) فتح لام (يلَغ)، إلاّ أنهم اختلفوا في أصله، إذ قال ابن القطاع: إن منهم من يرى أنه من الثلاثي المعتل غير المزيد ويأتي على ثلاثة أمثلة هي: (فَعَل، وفَعِل، وفَعُل)، وهذا مما لا بد فيه من السماع؛ لأنَّ القياس فيه يبطل واستعملت العرب الوجهين في بعضه، واقتصرت على وجه في بعضه؛ إذ يذكر قول الفراء: إذا أشكل عليك (يَفْعُل) فاجعله بالكسرة؛ فإنه أخف من الضم، وأكثر في كلامهم[٣٦٦].

عن ابن السكيت أن فيه لغة؛ إلاّ أن الفتح فيه أفصح فهو من وَلَغ يَلَغ وَلْغاً [٣٦٧]. والفعل الثلاثي المجرد المعتل الأول لا يخلو من الاعتلال، فإذا كان أوله(واو) جاء على الأبنية الثلاثة التي ذكرها ابن القطاع؛ ففي المتعدي وغير المتعدي يكون المضارع فيه على (يَفْعِل) بحذف الواو[٣٦٨]، عن ابن درستويه إن مذهب الأصمعي الفتح في مضارع الفعل وَلَغ يَلَغ، وقال أبو زيد الأنصاري قال أنه بالكسر[٣٦٩].

قيل في أصله إنه من وَلَغ الكلب في الإناء، يَوْلغ، وَوَلَغ يَلِغ ويَلَغ، فهو يجيز فتح المضارع فيما كان فاءَه (واو)، ويحمل (يَوْلغ)، ويحمل على قياس (يوجل)؛ إلاّ ما كان أصله الكسر؛ وفتح المضارع لوجود حرف من حروف الحلق(الغين)؛ لأنه كـ (يسع، ويدع)[٣٧٠]، جعلها ثعلب في باب (فَعَلت) بفتح العين، من وَلَغ يَلَغ ويَوْلغ، أي أوْلَغه مستشهداً بقول ابن قيس الرقيات[٣٧١]:

ما مرَّ يوماً إلاّ وعندهما لحمُ رجالٍ أو يولغان دما

ذكر ثعلب أن فيها لغتان: الكسر والفتح، والفتح أفصح؛ لأنَّ الأصل فيها: يُوْلغ، حذفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسر، والفتح ليس من بناء الفعل، إنما فتح لأنها تنتهي بحرف الحلق (الغين)[٣٧٢]. إنَّ ما جاء في معجمات اللغة يؤكد ما ذهب إليه علماء النحو والصرف، إذ قال ابن منظور: (وَلَغ: الوَلْغ شرب السباع بألسنتها، وَلَغَ السبع فيها، والكلب وكل خطيم، ووَلَغ يَلَغ فيها وَلْغاً، شرب ماءً أو دماً)[٣٧٣]؛ فالمعجمات لم تذكر غير الأصلين: فَعَل يَفْعَل وفَعِل يَفْعِل، فضلاً عن أنها لم تذكر البناء الثالث (فَعُل)، هذا يدل على أن ابن برّي لم يكن ناقلاً حسب في نقده الكسر في عين المضارع من الفعل (يَلِغ)، إنما كان مطلعاً على ما ورد عن علماء اللغة والنحو والصرف، فهو نقل غير معارضاً لما نقده ابن مكي من غلط أهل الفقه.

(الصُمت):

قال لبيد[٣٧٤]:

وألقى تَكنّيه الشجاع استِكانَةً من الجوعِ صُمْتاً لا يُمرُّ ولا يُحلي

اكتفى ابن برّي بالنقل في رفض الضم في صاد الفعل (صُمت) في قولهم: (لمَنْ ضَربت أُذنه فصُمّت) عن ابن مكي الصقلي، الذي استشهد بقوله تعالى: **﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾** [المائدة:٧١]، فهو من قولهم: صَمَّ الرجل، يَصمُّ صَمَاً، وصَمِم، وأصمه الله[٣٧٥]، وفي اللغة ومعجماتها مصدران للفعل (صمت)، إذ قال ابن السكيت: صَمَتّ، وصَمْت، وصُمْت: هو من أُمسك عن الكلام[٣٧٦]، وهذا ما أكده ابن هشام بقوله: إنَّ في الصمت لغتان بفتح الصاد وبضم الصاد مما أنكره بعض اللغويين في لغة عامة زمانه[٣٧٧]. فـ (صَمْت، وصُمْت) من الفعل صَمَت يَصْمُت، الأول بالفتح والسكون متفق عليه، والثاني بضم فسكون بضبط الأصل، ويرى عياش، أن الصُمْت بضم الصاد اسم[٣٧٨].

(مِرْعز):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي فتح الميم في (مَرْعز) تبعه ابن برّي في أن الصواب فيها أن تكون بكسر أولها[٣٧٩]. قال سيبويه: إن مِرْعز على مِفْعل، وهو قليل[٣٨٠]، وقال أبو بكر الزَّبيدي: فيها لغات[٣٨١]، منها ما جاء على (مِفْعَلى): مرْعَزّى، صفة لـ (مِرْعَز)، وهو الزغب

الذي تحت شعر العنز[٣٨٢]. والمِرْعَزّى والمِرْعِزاء ليست من كلام العرب، نبطية مُعرّبة، ليس لها نظير، وأصلها مِرْمِزا[٣٨٣]، قال الهروي: هي بكسر الميم، وإن شئت فتحتها، وهذا من أغلاط العامة[٣٨٤]. جاء في معجمات اللغة: (المِرْعِزّى أصله بالنبطية مِريزَى، فقالت العرب: مِرعِزّى، ومِرْعِزاء)[٣٨٥]، وهذا يؤكد ما قاله الخليل: (وهذا في كلام العرب بناء نَزْر)[٣٨٦]، عن الرازي قال: إنَّ ابن مالك جعلها أصل، بدليل قوله: (كساء مُمَرْعَز)، ويلزم سيبويه أن يوافق على أنها أصل في لغة العرب[٣٨٧].

(بُوْر):

جاء في كتاب أرسله الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم لأكيدر: (إن لنا الضاحية من الضحل، والبُوْر والمعامي والأغفال والحلقة والسلاح والحاضر والحِصْن)[٣٨٨]، وروى ابن الأثير عن الإسماعيلية عندما أرسلوا (داعيتين لنشر مذهبهم في الأوطان، أحدهما يُعرف بالحلواني والآخر بأبي سفيان، وقالوا لهما: (إنَّ المغرب أرض بُوْرٌ، فاذهبا فاحرثا حتى يجيء صاحب البدر)[٣٨٩]. رفض ابن مكي استعمال العامة (بُوْر) بالضم لأنها نعت للجمع[٣٩٠]، تبعه ابن برّي في أن أهل الفقه يقعون في غلط ضم الباء في (بُوْر) للأرض التي لم تُزرع والصواب فتحها؛ لأنها بالضم صيغة جمع[٣٩١]. قال ابن مكي: البَوْر بالفتح أرض لا ينبت فيها وتجمع على بُوْر بضم الباء، من ثم قال: إذا جعلت الهلاك والموت في الأرض جاز لك أن تقول: أرض بُوْر؛ إلاّ أنه يؤكد فتح الباء؛ لأنه المسموع عن العرب[٣٩٢].

جاء في معجمات اللغة ما نقله أحمد بن فارس عن اليزيدي أن دلالة (البُوْر)، هي الأرض التي تترك سنة وتزرع من قابل، والبُوار كذلك[٣٩٣]، أما الزمخشري يرى أن (البور) بالفتح والضم، إذ ذكر أن الأصمعي قال: أرض بَوار، أي خراب، وبارت الأرض، لم تزرع مستشهداً بقول عدي بن زيد العبادي:

لم يبق منها إلاّ مراوح طا يات وبُوْرٌ تَضْغوا ثعالبها

فإذا فتح الباء، ذهب للمصدر، فضلاً عن أن الزمخشري يرى أن المصدر قد يكون بالضم أيضاً، مستدلاً على ذلك بقولهم: شيء بائر، وبار، وبُوْر[٣٩٤]. قال ابن الأثير من دلالات (بُوْر)، الهلاك، والامتحان، والاختبار، ومنه الحديث: (كنا نَبوُر أولادنا بحب علي (رضي الله عنه)[٣٩٥]. وما ذكره أبو حيان الأندلسي بأنها لغة الأزد مستشهداً بقول الحسن: (لا خير فيهم من قولهم أرض بُوْرٌ، أي معطلة لا نبات فيها، وقيل بُوْراً عمياً عن الحق)[٣٩٦]، وصاحب التاج نقل عن الأخفش بأن بعضهم حكى أنها لغة[٣٩٧]. اختلف اللغويون في دلالة (بُوْر) بضم الباء، منهم من قال هي مصدر يصف بها الواحد والجمع، ومنهم من قال إنها بالفتح؛ لأنه المسموع عن العرب، فمن أجاز على السماع قال بأن (بُوْر)

جمع لـ (بَوار) ومن أخضعها للقياس قال بأنها مصدر تطلق على المفرد والجمع، ومنهم من قال إنها لغة[٣٩٨]، وابن برّي اكتفى بالنقل عن ابن مكي الذي كان محللاً للفظة.

(حِشْوَة):

رفض ابن مكي ما شاع على ألسنة أهل الحديث في كسر الحاء في (حِشْوَة)[٣٩٩]، إلاّ أن ابن برّي رفض الفتح في الحاء، وخالف ابن مكي الصقلي في أن الصواب فيما أُخرج من البطن (حِشْوَة) بالكسر[٤٠٠]. ورد في متن النسائي: (أَن ملكين أتيا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فذهبا به إلى زمزم فشقا بطنه فأخرجا حَشْوَة في طست)[٤٠١]، قال ابن السكيت في باب (فِعْلَة، وفُعْلَة): (أخرج حِشْوَة الشاة، وحُشْوتها، أي جوفها)[٤٠٢]، قال الفارابي: (الحُشْوَة لغة في الحِشْوَة)[٤٠٣]، ويتفق معه النووي في إنهما لغتان مشهورتان[٤٠٤].

جاء في معجمات اللغة عن الأزهري: (سمعت العرب تقول لجميع ما في البطن: حِشْوَة ما عدا الشحم، فإنه ليس من الحِشْوَة)[٤٠٥]، وذكر ابن سيده في باب ما يختلف أوله بالكسر والضم في أن حِشْوَة وحُشْوَة، كلاهما لما أُخرج من البطن[٤٠٦]، وهذا مذهب الأصبهاني[٤٠٧]، ومما استدركه صاحب التاج أن (حِشْوَة وحَشْوَة) البطن بالضم والكسر أمعاؤه، والحَشْوَة القطن[٤٠٨]. إذن (الحَشْوَة): قطن دلالة على الواحد من الحشو[٤٠٩]، ورفض ابن برّي كسر الحاء في (حشوة) جاء مخالفاً لمذهب جمهور اللغويين كافة.

(خَلَاص):

من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن الحريري متفقاً معه في عدم إجازة فتح الخاء في (خَلاَص) في قولهم: (ذهب خَلاَص)[٤١٠]. فـ (خَلاَص) عند الحريري بالكسر، وإن اشتقاقه من أخلصته النار بالسبك، ناقلاً عن أبي الفتح البستي قوله: (إذا تقترن الولاء بالإخلاص صار كالذهب الخَلاَص)[٤١١]، من ثم قال: (فارتجلت على البديهية وقلت: من طلب جانب الخَلاَص، جانب طلب الخَلاَص، فثناه عن استنانه، وأغرق في استحسانه)[٤١٢]. جاء في معجمات اللغة عن دلالة (الخلاص): (خلص الشيء، خلوصاً، إذا كان قد نشب، ثم نجا وسلم، وخلصت إليه: وصلت إليه، والخَلاَص يكون مصدراً كالخلوص، للناجي، ويكون مصدراً للشيء الخالص)[٤١٣]. نقل الأزهري عن أبي عبيدة بأنه الأثر من الثقل الذي يبقى وفي الأسفل وهو الخلوص[٤١٤]؛ فالخَلاَص اسم من التخلص[٤١٥]، أي من النجاة والسلامة، والخِلاَص: الشيء الخالص.

(سَبْخَنَة):

رفض ابن مكي تسكين العامة الباء في (سَبْخَة)[٤١٦]، وخالفه ابن برّي في رفضه كسر الباء فيها، إلاّ أنهما يتفقان على أن الصواب أن تكون بفتح الباء في (سَبَخَة لواحدة السباخ من الأرض)[٤١٧]. ورد في معجمات اللغة أن (الصبخة) لغة في (السبخة) وبالسين

أعلى[٤١٨]، وردت (سبخة) في كتب الحديث بتسكين الباء فيما رويَ عن رسول الله – صلّى الله عليه وآله وسلّم – أنه قال: (أريت دارَ هجرتكم رأيت سَبْخَة ذات نخل لأبَّتَين وهما حارتان)[٤١٩]، وجاءت بكسر الباء عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم في قوله: (إني رأيت سَبِخَة ذات نخل بين جزئين)[٤٢٠]، أما بفتح الباء فنقل عنه . صلّى الله عليه وآله وسلّم . في قوله: (فانطلق إليه وركب حماراً، وانطلق المسلمون وهي أرض سَبَخَة) [٤٢١]، إنَّ العامة تكسر الباء في (سَبِخة)، والصواب فتحها، وهو ما ذهب إليه عياض[٤٢٢]. جاء في معجمات اللغة عن دلالة (سبخة)، إذ قال بطال: (سَبِخَة) بكسر الباء التربة الرديئة التي لا ينبت فيها لملوحتها، والسَبَخَة بفتح الباء: التربة المتغيرة التي لا تصلح للزراعة، والسَبْخَة مخففة منها[٤٢٣]. اشتقت من سَبِخت الأرض سَبْخاً من باب تَعِب، والتسكين للتخفيف، وأَسْبخت لغة فيها على سَبِخَات؛ لأنها مثل كَلِمَة كَلِمَات[٤٢٤]، مما تقدم يبين لنا سبب مخالفة ابن برّي لابن مكي في رفض تسكين الباء؛ لأنها بالكسرة صفة للأرض المالحة.

(الفُوَّة):

قال الزَّبيدي: تقع العامة في غلط فتح الفاء في قولهم: (الفَوَّة)، للنبات الذي تصبغ به الثياب[٤٢٥]، وتبعه ابن برّي في الرفض ناقلاً عن ابن مكي في أن الصواب فيها ضم الفاء[٤٢٦]، عن ضم الفاء في الكلمة، استشهد أبو بكر الزَّبيدي بقول أبي الأسود الدؤلي[٤٢٧]:

جرت بها الريحُ أذيالاً مظاهرة كما تجرُّ أذيال الفُوَّة العُرُسُ

وقال ابن هشام: (أرض مُفَوَّة، إذا كثرت فيها الفُوَّة، وثوب مُفَوَّى)[٤٢٨]، جاء في معجمات اللغة عن الخليل: إنها عروق تستخرج من الأرض تُصبغ بها الثياب والفُوَّة، والتاء فيها ليست أصلية، إنما جاءت للتأنيث[٤٢٩]. ورد عن أبي حذيفة: (الفُوَّة، عروق حُمر لها نبات دقيقاً في رأسه حب أحمر شديد الحمرة كثير الماء يُكتب بمائه وينقش)[٤٣٠]، أما عن (الفَوَّة) بفتح الفاء، أنها مدينة في البصرة[٤٣١].

(السَيْكران):

نبه الزَّبيدي على غلط العامة في فتح الكاف في قولهم: النبت الذي تدوم خضرته: السَّيْكران)[٤٣٢]، تبعه الصقلي ونقل عنهما ابن برّي أن الصواب بضم الكاف، مستشهداً بقول ابن الرقاع[٤٣٣]:

وشفشفَ حر الشمسِ كل بقيَّة من النبتِ إلاّ السَّيْكُرانا حُلْياً

قال ابن هشام: يطلق على ضرب من النبت سَيْكران بالفتح، والصواب بالضم[٤٣٤]، إذ جاء في معجمات اللغة عن أبي حنيفة: (السَّيْكران مما تدوم خضرته القيظ كله[٤٣٥]، فيه حب لونه أخضر[٤٣٦]، فضلاً عن أن معجمات اللغة ذكرت السَّيْكران بفتح الكاف بالمعنى نفسه[٤٣٧].

- **من أغلاطهم فيما غيّروا حركة أوله على زنة (فعول):**

من أمثلة أغلاط أهل الفقه والعامة ضم الأول في الاسم على وزن (فُعْول)، والصواب الفتح، نقل ابن هشام عن سيبويه: (إن المصدر حكمه أن يأتي على (فُعُول) كالجلوس والقعود، والاسم بالفتح إلاّ أسماء شذت من المصادر فجاءت مفتوحة في أولها منها: الوَضُوء والطهُور،... كما شذت أسماء فجاءت بالضم كالكُعُوب، وهو الغبار)[٤٣٨].

- **من أغلاطهم في ضم ما حقه الفتح في (فعول):**

(سُحْور):

تبع ابن برّي، ابن مكي في رفضه ضم السين في باب ما غيروا حركاته من الأسماء؛ لأنَّ الصواب بفتحها[٤٣٩]. قال ابن خالويه: ليس في كلام العرب اسم على (فعول) إلاّ ضربين، إما مصدر فهو على فُعُول بضم الفاء والعين، وسائر كلام العرب من الأسماء على فَعْول بفتح الفاء[٤٤٠]، قال عياض: (السَّحور هو بفتح السين اسم ما يؤكل، وكذلك الفَطور، اسم ما يُفطر به، وبالضم الفعل، وأجاز بعضهم أن يكون اسم الفعل بالوجهين، الأول أشهر وأكثر، والسَّحر، الوقت المعروف من آخر الليل)[٤٤١]، جاء في معجمات اللغة: (تقول: أصبحنا وتَسَّحرنا: أكلنا سَحُوراً على فَعْول وضع اسم لما يؤكل في ذلك الوقت)[٤٤٢]، أما السُّحُور بضم السين، فهو جمع سَحّر الأخذة التي تأخذ العين حتى تظن أن الأمر كما يُرى[٤٤٣]، إذ إنَّ (فَعُول) بفتح الفاء هو الاسم، وبالضم هو المصدر، قال ابن الأثير: بالفتح اسم لما يؤكل من طعام وشراب في وقت السّحر، وبالضم مصدر[٤٤٤].

(الفُطُور):

من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي الصقلي في تثقيفه وابن الجوزي في تقويمه[٤٤٥]، إذ رفض ضم الفاء فيها[٤٤٦]، جاء عن ثعلب في موطأه على الفصيح[٤٤٧]:

وقيل إن فتحت فهو الاسم وكل سَحُور، وفَطُور ويَرُد

إذ جاء عن أغلب اللغويين أن الاسم على زنة (فعول) بفتح الفاء، وما جاء في معجمات اللغة يؤكد ما ذهب إليه اللغويون: (أصل الفَطْر الشق، ومنه قول الله عزَّ وجل: ﴿ **إِذَا السَّماءُ انْفَطَرَتْ**﴾ [الانفطار:١]، أي انشقت وتفطرت قدماه، أي انشقت، ومنه أخذ فِطر الصائم؛ لأنه يفتح فاه، والفَطُور ما يفطر به)[٤٤٨]. إذن فَطَر الشيء شقه، وجمعه على فُطُور، ومنه قوله تعالى: ﴿**هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ** ﴾ [المُلك:٣]، من ثم أنشد ثعلب[٤٤٩]:

شققت القلب ثم ذررت فيه هواك فَلِيتم فالتأم الفُطُور

فابن برّي هنا ناقلاً عن ابن مكي، إذ لم تَرى أنه حلل أو ذكر شاهداً لرفضه.

(النُضُوج):

هي كالألفاظ السابقة نقلها ابن برّي عن ابن مكي في رفض ضم الأول من الاسم على زنة (فعول)، إذ يقولون (نُضُوج لضرب من الطيب، والصواب فتح النون (النَضُوج)[٤٥٠]. ورد عن الإمام الشافعي: (لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان، وكذلك لو صعد له الزعفران حتى يبيض ثم يلبسه المحرمان، وكذلك لو غُمس في نُضُوج أو ضياع)[٤٥١]. يأتي الاسم على زنة فَعُول فتح الفاء وضم العين منه النَّضوج، وهذا مذهب ابن السكيت وابن هشام وأغلب اللغويين[٤٥٢]. فالنَضُوج بفتح الفاء الاسم وبضمه الجمع منه، إذ جاء في معجمات اللغة: النَّضُوج، اسم لما يتطلب به، إذ يقال: وقد انتضح به، والنَّضح ما كان رقيقاً كالماء، ويجمع على نُضُوح من باب فَعُول بفتح الفاء في ضم العين[٤٥٣].

(الدُلوك، والسقوف، الذّرور، التقوع، المصوص):

من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي في تثقفيه وتقدم الحديث عن أن العامة يخلطون في استعمال الاسم منها على زنة (فُعول) بضم الفاء والصواب أنه بفتحها وهو مذهب اللغويين كما تقدم ذكره[٤٥٤]. والدُلوك كالسحور والفطور، ذكر ابن القطاع أن (فَعُول) يأتي في الكلام اسماً موصوفاً كقولهم: فرس عَقُوف ومصدراً مثل: الوُلُوع، أي بالفتح اسماً وبالضم مصدراً[٤٥٥]. جاء في معجمات اللغة عن (الدلوك): بضم الدال، الزوال، أي زوال الشمس من كبد السماء، أما الدَلُوك بفتح الدال، فهو الطيب أو غيره[٤٥٦]، كما جاء أيضاً: (في حديث عمر أنه كيت إلى خالد بن الوليد أنه بلغني أنه أَعِدَ لك دَلُوك عجن بالخمر، وإنّي أَ ظنكم آل المغيرة ذَرْو النار، والدَّلُوك: اسم الدواء أو الشيء الذي يُتدلك به كالسَّحُور؛ لما يُتسحر به، والفَطُور لما يُفطر عليه)[٤٥٧].

(السُفُوف):

نقل ابن الجوزي عن ابن قتيبة ما قاله ابن ناصر: (كأنما نَسِفُّهُم المل يُسِفُّهم السُفُوف والملّ الملة التراب الحار)[٤٥٨]، والسفيف هو ما تسفه أي تتناوله، ويقال لأدوية معروفة، والعامة تقول لبائع الأدوية، سُفُوفي بضم السين، والصواب فتحها[٤٥٩]. وفي القياس الصرفي المعروف يصاغ من الاسم الثلاثي الصحيح على فَعِل يَفْعَل، مما يخالف ماضيه مضارعه في البناء على (فَعُول) بفتح وضم[٤٦٠]. جاء في معجمات اللغة: (يقال: ساف من البناء، وسافات وثلاثة آسف، وهي السُوف)[٤٦١]، وعن صاحب اللسان جاء: (يقال: ساف من البناء وسافات، وثلاثة آسف، وهي السُقوف)[٤٦٢]، وقال الليث: (الساف من البناء، ألفه الواو في الأصل)[٤٦٣]. فعند الموازنة بين ما نقله الأزهري وما نقله صاحب اللسان وما ورد عن الليث بأن (ساف) من سوف؛ لأنَّ أصل الألف فيها الواو، فالصواب في الجمع الذي نقله الأزهري (سُوف)؛ لأنَّ الجمع الذي ذكره صاحب اللسان (سُفُوف) لـ (سَفُوف).

(الذُّرُور):

هي من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي الصقلي كالسُّفُوف والفُطُور[٤٦٤]، إذ جاء في معجمات اللغة يكتحل المحرم بالذَّرُور الأحمر، وهو اسم الدواء اليابس للعين، وهو بالفتح[٤٦٥]، أما (الذُّرُور) بالضم، قال الخليل: (وذُرُور والشمس طلوعها، وسقوطها على الأرض)[٤٦٦]، قال الشاعر[٤٥٦]:

حتى إذا ما لها بالجدر، واتخذت شمس الذُّرُور شعاعاً بينة قبب

(النُقُوع):

كالذُّرُور من الألفاظ التي نقلها ابن برّي عن ابن مكي والجوزي، إذ إنها من باب الأسماء التي تغير العامة حركة أوله بالضم، والصواب فتحه[٤٦٨]. جاء في معجمات اللغة (النَّقُوع): (من نقع الماء في منقعه السيل: يَنْقَع نَقْعاً ونُقُوعاً: اجتمع فيها وطال مكثه،... وانقعت الدواء في الماء إنقاعاً، والنَّقُوع: شيء ينقع فيه زبيب وأشياء، ثم يصفى ماؤه ويشرب، واسم ذلك نَّقُوع)[٤٦٩]، ربما استدركه صاحب التاج، وهو اجتماع الماء في المسيل[٤٧٠]، فهو من الثلاثي الصحيح فَعَل يَفْعَل، فالمصدر منه نَقْعاً ونَّقُوع الاسم[٤٧١].

(المُصُوص):

كالألفاظ السابقة لها فهي على وزن السُّفُوف والنُّضُوح والفُّطُور مما نقله ابن برّي عن ابن مكي في أنه لم يجز استعمال الاسم على زنة (فعول) بضم أوله؛ لأنَّ الصواب أنه بفتح الفاء[٤٧٢]؛ لأنَّ الاسم منه بفتح الفاء في (فَعُول) وهو مذهب جمهور اللغويين[٤٧٣]. جاء في معجمات اللغة: مَصَ ْمَص إناءه، إذا غسله، اسم لما يُمص من الفعل الثلاثي مَصَّ[٤٧٤]. ذكر ابن الأثير عن الإمام علي بن أبي طالب . عليه السلام . قوله: (أنه كان يأكل مُصُوصاً بخل خمر)[٤٧٥]، هو لم ينقع بالخل ويطبخ، إذ قال ابن الأثير: (ويحتمل فتح الميم فيكون فَعُولاً من المصَّ)[٤٧٦].

٨- من أَغلاطهم في استعمال الفعل:

- **في استعمال المبني للمعلوم بدلاً من المبني للمجهول:**

نبه ابن برّي على غلط الفقهاء في بنائهم الفعل (أَذن) للفاعل في قولهم: (أَذَّن العصر)[٤٧٧]، عن أبي بكر الزَّبيدي أنه من لحن العوام؛ كأن الصواب أن يكون بالبناء للمفعول مع حرف الصلة: (أُذِّن بالعصر)[٤٧٨]. يحذف العامة الفاعل، إذ إنك تعلم بأنَّ المؤذّن هو من أَذَّن العصر، أما أن تقول: أَذِّن العصر، فهو ما رفضه ابن برّي؛ لأنَّ الصواب عنده أن يكون بالبناء للمفعول، ويستعمل معه حرف الجر (الباء)[٤٧٩]. جاء في معجمات اللغة العربية: أَذِن بالشيء، علم به[٤٨٠]، قال ابن منظور: (قال سيبويه: أَذَّنت وآذْنت، فمن العرب من يجعلها بمعنى، ومنهم من يقول: أَذَّنت للتصويت بإعلان، وأَذَنْت

أَعلمت) [٤٨١].في صيغة المبني للمفعول تتغير صيغة (فَعَل) إلى صيغة (فُعِل) والمفعول به يكون نائب فاعل[٤٨٢]؛ لذا نبه ابن برّي ناقلاً عن أبي بكر الزَّبيدي على استعمال المبني للمفعول مع حرف الجر.

- **من أَغلاطهم في استعمال الفعل المبني للمفعول بدلاً من المبني للفاعل:**

(شُلَّت يده):

نبه ابن مكي الصقلي إلى غلط العامة في ضم الشين في الفعل في قولهم: (شُلَّت يده)، وتبعه ابن برّي ناقلاً[٤٨٣]. مما ورد عن الفقهاء قولهم: (قال ابن القاسم: فإن شُلَّت يد الضارب وإلاّ كان عقل السيد في مال الضارب)[٤٨٤]، إذ إنَّ الصواب بفتح السين[٤٨٥].

ورد عن علماء اللغة أن الضم في الشين لغة رديئة، والفتح فيها أفصح[٤٨٦]، قال ابن درستويه: (والعامة تقول: شُلَّت يده، بضم الشين، يظنون أنها بمعنى قطعت؛ وهو خطأ)[٤٨٧]، نقل الأزهري عن الأصمعي والفراء، إنما يقال: أَشلها الله، إذ إنها من الفعل (شَلَّت يَدهُ تَشَلُّ شَللاً، فهو أَشل، ولا يقال شُلَّتْ يده [٤٨٨]، فهو من الفعل الثلاثي الصحيح المتعدي (شَلَّ، يَشَلُّ شَلَل)[٤٨٩]،واستشهد ابن مكي على جواب فتح الشين بقول كثير[٤٩٠]:

وكنتُ كذي رجلين رجل صحيحةٍ ورجل رَمى فيها الزمان فشُلَّتْ

(رُعِف):

لم يجز ابن برّي ناقلاً عن أبي مكي استعمال أهل الفقه الفعل (رُعِف) بصيغة المبني للمفعول؛ لأنَّ الصواب أن يكون بالبناء للفاعل[٤٩١]. نقل أبو حاتم عن الأصمعي أنه لم يعرف(رُعِف ولا رَعُفِ) متفقاً مع أغلب علماء اللغة بأنَّ (رعَفَ يأتي المضارع منه على يَرْعَف ويَرْعُف)، أما (رُعِف، ورَعُف)؛ فإنها لغة ضعيفة[٤٩٢]. نقل البطليوسي والأصبهاني ما ورد من حديث الحسن أنه قال له النبيّ: (ما تقول في رجل رُعِف في الصلاة؛ فقال الحسن: إن هذا يُعرّب الناس وهو يقول: (رُعِف، أي يعلمهم العربية ويلحن، إنما هو رَعُف)[٤٩٣]، قاصداً سيبويه، إذ روى الزَّبيدي في طبقاته أن سيبويه جاء حماد الراوية قائلاً: (أَحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِف في الصلاة؛ فقال حماد: أخطأت، إنما هو رَعَف)[٤٩٤]، وعندما انصرف سيبويه إلى الخليل يسأله، قال له الخليل: إنَّ حماد صدق؛ لأنَّ مثله يقول هذا؛ وهي لغة ضعيفة؛ لأنَّ الصواب هو (رَعَف)[٤٩٥].

٩ – مما غيّروه بالزيادة والنقصان:

(شُرَّافة):

اكتفى ابن برّي بالنقل عن ابن مكي الصقلي رفضه استعمال أهل الفقه لفظة (شُرَّافة المسجد) في باب ما غيّروه من الأسماء في الزيادة، فضلاً عن رفضه جمعهم لها على (شُرَّافات)؛ لأنَّ الصواب: شُرْفة وتجمع على شُرَفات وشُرَف[٤٩٦]. تبعهم ابن هشام في

الرفض[٤٩٧]، إذ جاء في معجمات اللغة عن صاحب التاج، شُرَّافة كتفاحة، وتجمع على شَرَاريف، وهي من أغلاط الفقهاء التي نبه عليها ابن برّي، وأشار إلى أنَّ الدماميني نقلها في شرح التسهيل[٤٩٨]، وعن (شُرْفَة): (الشُرْفة: التي تَشْرفُ بها القصور، وجمعها شُرَف)[٤٩٩]، عن ابن السراج ما كان على (فُعْلَة) يجمع على فَعُلات كقولك: (غُرْفَة على غُرُفات)، بضم الفاء والعين، ومن العرب يفتح العين فيقول: غُرَفات، ومنهم من يُسكّن العين فتكون على غُرْفات، وإذا أردت جمع كثرة منه كان على (فُعَل)، غُرَف[٥٠٠]. وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه صاحب التاج في قوله: شُرْفَة: ويجمع على شُرْفَات؛ بضم الراء وفتحها وسكونها، فهو جمع قلة؛ لأنه جمع سلامة، وجمع الكثرة منه على شُرَف[٥٠١].

(النيل):

نقل ابن برّي ما رفضه ابن مكي الصقلي في تثقيفه استعمالهم كلمة (النيل) للذي يصيغ به في باب ما غيره العامة من الأسماء بالنقص[٥٠٢]. قال ابن هشام: فيه لغتان(النِيلَج ونيلَنْج) بزيادة النون[٥٠٣]، نُقل عن الصاغاني أن كلمة (النِّيل) كلمة هندية مُعرّبة للذي يُصبغ به، والقياس عند الفيومي فتح النون في (النَيلج)؛ لأنَّ كسرها من النوادر التي تحمل على النظائر العربية، لإلحاقها بباب جعفر من الرباعي[٥٠٤]. النيلج ما يُصبغ به، وهو نبات النِّيل الذي يستخرج منه اللون الأزرق[٥٠٥]، جاء في معجمات اللغة: (النِّيْلج بكسر أوله وسكون التحتية، النون الثانية، وفتح اللام، هكذا مضبوط على الصواب وفي نسخ اللسان نِيئَلج بتحتية بين نونين)[٥٠٦]، قال ابن الأعرابي ذكره ولم يفسره، والنيئَلج مُعرّب وهو دخان الشحم الذي يُعالج به الوشم ليكتسب اللون الأخضر[٥٠٧].

(نيرة الثوب):

نبه ابن مكي الصقلي في باب ما غيّره العامة من الأسماء بالزيادة على قولهم: (نِيْرةُ الثوبِ)[٥٠٨]، واتبعه ابن برّي ناقلاً إن الصواب فيه (نِير)، ويجمع على (نِيَرٌ)[٥٠٩]. جاء في معجمات اللغة (النيرة)، هي الخيوطة والقصبة إذا اجتمعتا، وأيضاً هي الخشبة التي يستعملها النسّاج في النسج[٥١٠]. قال ابن سيده: نِير من نِرْتُ الثوب، ويجوز أنه غير للضرورة، وقال: يمكن أن يكون النَيَّر لُغة في نيَّرته، وأَنَرْته[٥١١]. جعله ابن القطاع في باب المعتل من المجرد(نِرْت)، والمزيد منه (أَنْرَت)[٤١٢]، وقال الخليل في معجمه العين: (نَيْرُ الثوب: عَلَمه، ونير الطريق: أُخدوده الواضح)[٥١٣]. إذن نير من نِرْت الثوب، وأنَرْته، ونَيَّره، وأَنْيره، نِيْراً[٥١٤]، ويجمع نِيْر على أَنيار، ونَيَّرت على : نَيَر[٥١٥].

١٠ – من أَغلاطهم في الجمع: (الأَجِنَّة):

نبه أبو بكر الزَّبيدي على غلط العوام في قولهم للبساتين الأَجِنَّة[٥١٦]، تبعه ابن برّي بقوله: تأتي (أَجِنّة جمع جِنان، أو جمع جنين، إذ إنه جمع سماعي لا يقاس عليه[٥١٧]. قال

أبو بكر الزَّبيدي: أفْعَلة ليست من أبنية الجمع، فضلاً عن أن (أَجِنَّة) بالكسر جمعاً لجنين؛ لقوله تعالى: ﴿**وإذا أنتم أَجِنةٌ في بُطون أمهاتكم**﴾ [النجم: ٣٢][٥١٨]، تبعهم في الرفض عياض في أن جَنّة يجمع على جِنان، فهو كقولك: جَنَّة، وجِنات، كما أن (جنان) جمع، ولا يجوز جمعه على أَجِنّة، فيكون جمعاً للجمع، فضلاً عن أن صيغة الجمع على (أَفْعِلة) جمع قلة، وهذا ما ينافي جمعه لجمع التكسير جِنان[٥١٩]. جاء جمع جَنّة في معجمات اللغة:(والجَنّة: الحديقة ذات الشجر والنخيل، وجمعها (جِنان)، وفيها تخصيص، ويقال للنخل وغيرها، قال أبو علي في التذكرة:لا تكون الجنّة في كلام العرب إلاّ وفيها نخل وعنب، فإن لم يكن فيها ذلك، وكانت ذات شجر فهي حديقة وليست جنّة)[٥٢٠]. اختلف اللغويون في جمع (جِنّة) على (جِنان)، عن الفارابي: في باب فِعال بكسر الفاء، بأن الجِنان هو جمع جنّة[٥٢١]، نقل أبو حيان الأندلسي عن ابن القطاع إن وزن (جنان) على (فِعلان)، وفِعال ليس من أبنية الجموع[٥٢٢]، ذكر السيوطي أن جمع الأَجِنَّة لم يأتِ لجمع جَنَّة إلاّ في بيت واحد وهو:

وترى الحمام معانقاً شُرُفاتهِ يَهْدِلن بينَ أَجِنَّةٍ وحصادِ

إذ نبه على أنه جاز أن تكون (أَجِنَّة) الفراخ، أي جمع جنين[٥٢٣]، أما الزمخشري، فيرى أن الجَنّة اسم لدار الثواب بالآخرة، فضلاً عن أنها مشتملة على جِنان كثيرة، وجَنّات جمع قلة، وهو مخالفاً لما نقله أبو حيان الأندلسي آنفاً[٥٢٤]. لم يرد جمع جنان في القرآن الكريم لجَنّة منه قوله تعالى: ﴿ **الَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات أَن لَهُم جنَّات**﴾ [البقرة: ٢٥] و﴿**جَزاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ**﴾ [البينة:٨]، لذا لم يذكر الخليل في جمع (أجنَّة) غير جنات، وجنات جمع قياسي ورد على ألسن العرب، وجنات جمع سماعي، إذ قالوا: الخلد من أسماء الجنان[٥٢٥]. إذن (جنات) جمع قلة، وجنان جمع كثرة، والجنان مراتب، ورد في كلام العرب، إذ قيل: جَنَّة الفردوس، والجِنان الأربع التي تحوي على جِنان كثيرة، في الكثيرة ورق الشجر، ومنها جَنّة عدن، والفردوس، والنعيم، والمأوى؛ ولهذا فسّر الزجاج قول حسّان[٥٢٦]:

وإن ثواب الله كل موحدٍ جنان من الفردوسِ فيها يخلدُ

(آصع)"

ورد عن الفقهاء قولهم: (وسُئل مالك عن الرحل،... ومكيله ثمرها عشرة آصع،... وترك التي فيها عشرة أَصُع...)[٥٢٧]. لم يجز ابن مكي ما شاع على ألسنة العوام جمعهم صاع على آصع، وتبعه ابن برّي ناقلاً أن الصواب أن يكون على "أَصْوُع "[٥٢٨]. نقل أبو بكر الأنباري عن السجستاني غلط العامة في جمع آصُع؛ لكنه جاء على وفق القياس الصرفي، وإن لم يسمع من العرب؛ لأنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع (الفاء) فيقولون إنه كجمع (بئر على آبار)، مستشهداً بقول الشاعر[٥٢٩]:

شَرْبت غُلاماً بينَ حصنٍ ومالكٍ بأَصْواعِ تمر إذ خشيت المهالكا

أجاز ابن هشام الجمع رداً على ابن مكي فيما نقله عن أبي القاسم الأبرش إن الأصل فيه " أصْوُع " وفي العربية يُكره اجتماع حرفي حلق (الواو والعين)، لذا نُقلت الهمزة إلى أول الاسم؛ لاجتماع همزتين واستثقالهما في أول الكلمة أُبْدِلت إلى مدة[٥٣٠]. فضلاً عن أنه ذُكر في بعض الروايات التي قالت إن الأصل فيها (أَصْوُع) نُقلت حركة (الواو) الى (الصاد)، وحُذفت الواو للتخفيف، فتجمع صاع على أَصْوُع، وأَصْوُّع، وآصْع، وآصُع، فضلاً عن أن الصاع يُذكر ويؤنث[٥٣١]، أما النووي فيعترض على رفض الجمع؛ لأنه صحيح فصيح، ومستعمل في اللغات، والأحاديث الصحيحة؛ لأنه يشبه جمع دار على (آدر)، فهو باب معروف عند أهل التصريف، يسمى بباب القلب؛ لأنَّ (الفاء) في الكلمة (صاد) وعينها (واو)، قُلبت الواو همزة، ونقلت إلى موضع الصاد (فاء الكلمة)، فصارت على زنة (أَعْفل)[٥٣٢].

(أَفْرِية):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي جمع العوام (الفرو) على (أَفْرِية) تبعه ابن مكي، ونقل عنه ابن برّي بأن الصواب جمعه على (الفِراء)[٥٣٣]. قال الزَّبيدي: إنَّ أَفْعِلة لا تأتي جمعاً لفَعِل، وأمثاله من الفعل الثلاثي، ونقل ما رواه الأصمعي عن سؤاله للشيباني عن الفِراء في قول الشاعر:

يضرب كآذانِ الفِراء فضوله وطعن كما يزاغ المخاص بتورها

في أنه جمع فراء، والأصمعي أخطأ بالرواية وقال إنه فَرَأ وفَرَاء بالمد والقصر[٥٣٤]، ونبه ابن مكي على أنه يجمع جمع قلة على (أَفْرِ)، وجمع كثرة على (فِراء)[٥٣٥]، وعن ابن هشام فيه لغتان مقصورة مهموزة، وبغير همز ممدودة[٥٣٦]. جاء في معجمات اللغة: (الفَرأ : الحمار الوحشي، مهموز مقصور، والجمع الفِراء)[٥٣٧]، ويقال: افْتَريت الفَرو، أي لبسته[٥٣٨]، عن أبي علي القالي يقال: ثلاث أَفْر، وعند الكثرة يقال الفِراء، وهو جمع فرأ[٥٣٩].

(القَمَامِسَة):

نبه ابن برّي على غلط أهل الفقه فيما يقال: لرؤساء النصارى(القَمَامِسَة)، وتبعه في الرفض ابن هشام[٥٤٠]. إذ تدل عبارته: (لأن الواحد: قَوْمَس) أنه اطلع على ما ورد عن الزَّبيدي في رفضه قولهم: (قَمسَ)، فالصواب عنده: (قَوْمَس)، فهو مما تكلمت به العرب وهو من الرومية[٥٤١]، ويرى الصاحب بن عباد أنها من النبطية[٥٤٢]. فضلاً عن أن الجواليقي اعتمد على ابن دريد في أن فيه لغتان: قَوْمَس كجوهر، وقَمّس: السُكّر[٥٤٣]، جاء عن سيبويه فيما كان من الأعجمي وعلى أربعة أحرف عُرّب وكُسر على زنة(مَفاعِل)، ذكر أن الخليل زعم بأنهم قليل ما يلحقون جمعه بالهاء، فوجد كثير مما زعم الخليل كقولهم: جورب جواربة،

وقالوا: جوارب، فجعلوها كالصوامع والكواكب[٥٤٤]. فجمع (فَوْعَل) على (فَواعِل) جاء على القياس الصرفي، قيل جوهر جواهر وصومع صوامع[٥٤٥]، وابن برّى اتبع القياس بعد أن قال أن الواحد منه (قَوْمس) معتمداً على الزَّبيدي، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام في قوله: إن قَوْمَس بفتح القاف مثاله على زنة (فَوْعَل)[٥٤٦]. ورد جمع (قَمَامِسَة) في معجمات اللغة كقولهم: القَمَامِسَة، البطارقة[٥٤٧]، وعن ابن سيده: القَوْمَس: الملك الشريف،... والسيد، وهو القَمسّ، ... الجمع قَمَامِس وقَمَامِسَة، إذ أدخلوا الهاء؛ لتأنيث الجمع)[٥٤٨].

(قادوس) (قواديس):

رفض الزَّبيدي استعمال العامة (قادوس) لبعض الآنية وجمعها على (قواديس)[٥٤٩] ، تبعه ابن برّي في أنها على وزن (ناووس، ونواويس)، وأنه ليس من لغة العرب[٥٥٠] . قال ابن سيده: ناووس مقابر النصارى، فإذا حكت من الأصل نوس، أي عربية، كانت على وزن (فاعول)[٥٥١]. قال أبو بكر الزَّبيدي: صوابه أن تقول (أقْداس)؛ لأنه من (قَدَس)[٥٥٢]، وعن ابن هشام يقال للعصامير: القوادس، والصواب (أَقْدِاس)؛ لأنَّ العامة ترى أن مفردها (قادووس)، والصواب أنها (قَدَس)[٥٥٣]. نقل عن الزجاجي أنه سُمي بذلك؛ لأنَّه يتقدس ويتطهر به، ويصاغ على قدوس[٥٥٤]. مما تقدم، لم يكتفِ ابن برّي بالنقل عن الزَّبيدي، بل حلل وناقش؛ لأنه شبه جمعهم (أقْداس) بجمع أفْراس، وجمع (قواديس) بجمع (نواوس)، الذي ليس من كلام العرب.

١١ – من أغلاطهم في التشديد والتخفيف: (العارِيَة):

رفض ابن برّي ما شاع على ألسنة أهل الفقه تخفيف الياء في الاسم (العارية) المنسوب إلى العارة من الإعارة في قولهم: (كتاب العارية)، متبعاً ابن مكي ومن سبقه من اللغويين في وجوب تشديد الياء قي (العاريّة)[٥٥٥]. قال الهروي: إنها بالتشديد[٥٥٦]، والأزهري قال: إنها منسوبة إلى العار وهي اسم من الإعارة[٥٥٧]، وعن ابن درستويه أنها على وزن (فَعيلة)، والياء فيها للنسيب حدث إعلال في الكلمة؛ لأنَّ أصل الألف في (عارية) واو، التي هي عين الكلمة؛ لانفتاحها وانفتاح ما قبلها قُلبت إلى ألف؛ إذ إنَّ أصل الكلمة (عَوَرية)[٥٥٨].

قال ابن هشام: إنَّ أصلها عاروية على وزن (فاعولة) حدث فيها إعلال، إذ إنَّ العين معتلة، وعاروية اجتمعت فيها الواو والياء والواو سابقة قُلبت إلى ياء وأُدغمت الياء بالياء وكسر الحرف السابق لها، وقال: سُمع بتخفيف عارية؛ إلاّ أن التشديد فيها أكثر[٥٤٥]، إلاّ أن أبي علي الفارسي قال: لا تخلو عارية من أن تكون على وزن (فاعُولة أو فَعَلِيَّة)، فإذا كانت على (فاعُولة) تكون الألف فيها زائدة، والياء الثانية في عاريّة هي لام أُدغم فيها (واو) فاعُول، وقلبت الضمة في الراء إلى كسرة لمجانسة الياء؛ لأنَّ الواو إذا التقت بالياء قُلبت ياء، وأُدغمت فيها؛ لأنَّ الضمة إذا بقيت على حالها ولم تُقلب ياء تبقى واواً؛ لأنَّ الحرف

الذي قبلها مضموم[٥٦٠]. فإذا كانت (عاريّة) على زنة (فاعولة) ؛ فالفعل منها على (أَعْراه . وأَعْرَيتك)؛ لأنَّ الإعلال يكون في لام الكلمة؛ لذا يُلزم أن يكون الإعلال في لام الفعل لا عينها، وبما أن لام الفعل هو حرف (الراء)، والدليل على أن الإعلال حدث في عين الفعل لا لامها إنك ألقيت حركة العين التي هي الفتحة على (الفاء) التي هي حرف العين بـ أَعار، وعندما زدت تاء المتكلم على الفعل سكنت لامه على نحو: أَكرمْتُ، والعين قبل دخول ضمير المتكلم ساكنة أُلقيت حركتها على الفاء فاجتمع ساكنان: العين واللام حُذفت العين فبقى أَعْرت، لهذا رفض أبو علي الفارسي أن تكون (عاريّة) على (فاعولة)؛ لذا هي على زنة (فَعَلِيّة)، إذا لم تكن على زنة(فاعولة)؛ لأنَّ الياء فيها للنسب[٥٦١]. بعد اختلاف أهل اللغة في أنها على (فاعُولة)، أو على (فَعَلِيّة)، وزنة (فاعُولة) رأي ضعيف، ويؤكد أبو منصور الجبان بأنها على زنة (فَعَلِيّة)؛ لأنها قبل الإعلال كانت على (عورية)، وهي ليست من (العار)؛ لأنَّ العار من بنات الياء، والعاريَّة من بنات الواو؛ إذ تقول: تعورنا العواري بيننا، وتقول: عيّرته تعييراً من العار[٥٦٢].

(زِرَّيعة):

ورد في تعبير الفقهاء : (غُسْل أهل الجَنّة، فينبتون كما ينبت الزّرِيعة في غثاء السيل)[٥٦٣]. رفض ابن برّي تضعيف الراء على الحب الذي يُزرع نقلاً عن أبي بكر الزَّبيدي، وابن مكي الصقلي[٥٦٤]، قال أبو بكر الزَّبيدي بأنها فَعِيلة بمعنى مفعولة، فإن كانت التشديد فيها أصل، فهي زِريّعة بكسر الأول على وزن فِعّيلة[٥٦٥]. قال ابن دريد: الزَريّعة للشيء المزروع زَرِيعة، كما يقال زرّاع في معنى زارع[٥٦٦]، قال ابن هشام: (ليس في الكلام فَعْيل ولا فَعّيلة أصلاً)[٥٦٧]، والزّرْع الاسم من زَرَعَ يَزْرَعه زرْعاً وزِراعة، والزِّرَّيع ما ينبت في الأرض المستحيلة من الحب[٥٦٨]. ورد عن سيبويه في أنه ذكر دخول التاء في مؤنث فعيل بمعنى مفعولة[٥٩٦]، إذ قال بن عقيل: (وصوع فعيل بمعنى مفعول، مع كثرته غير مقيس)[٥٧٠]. زريعة بالتشديد لما يبذر، وبالتحقيق للحب الذي يزرع، لذلك اتفقت المعجمات الأصيلة على أنها بتخفيف الراء .

(مَرْوَرّوذ):

لم يجز ابن برّي استعمال كلمة (مَرْوَرّوذ) بتشديد الراء؛ لأنَّ الصواب بتخفيفها[٥٧١]. ذكر أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ما قاله حارثة بن بدر في هجاء زوجته التي طلّقها[٥٧٢]:

مُقيماً بمَرْوَرُّوذ لا أنا قَافِلٌ إليها ولا تدنو إذا هي حَلَّت

جاء عن علماء اللغة والأدب أن (مَرْوَرُوذ) بفتح الميم وسكون الراء الأولى وفتح الواو وضم الراء الثانية وبالذال المعجمة، هي من أشهر مدن خُراسان[٥٧٣]. جاء في معجمات اللغة العربية: مَرْوُ الرُّود، المَرْو الحجارة البيضاء التي تقدح بها النار، و الرُّود

بالذال المعجمة فارسية تعني النهر، وينسب إليها المَرْوَرُذِيّ، ومَرُّوذِي، بتسكين الراء الأولى، وضم الثانية، وبالتخفيف في الأولى، وبالثانية يحذف الواو والراء الثانية[٥٧٤]. انفرد ابن برّي في نقده لاستعمال الكلمة بالتشديد، إذ نراه هنا مطلعاً على ما ورد في كتب اللغة عارفاً بالغريب من الألفاظ منبهاً على تشديد ما حقه التخفيف في لغة الرواة وأهل الفقه.

١٢ – من أَغلاطهم فيما وضعوه في غير موضعه: الفَرْث:

جاء في أمثال العرب: (يحفظ الفرث ويفسد الحرث)؛ لمن يحفظ الحقير، ويضيع الجليل[٥٧٥]. نقل ابن برّي رفضه استعمال بعض الخواص: (الفرث؛ لما يخرج منه الدابة من سرجين[٥٧٦]، واستشهد بما قاله الحريري: (فلا يقال له فرث إلاّ ما دام في الكرش)[٥٧٧]. واستشهد الحريري بقوله تعالى: ﴿**مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ**﴾ [النحل:٦٦][٥٧٨]، جاء في معجمات اللغة عن دلالة (الفرث): (السرقين ما دام في الكرش)[٥٧٩]. أما فيما جاء في تفسير قوله تعالى في أن الله خلق اللبن بين فرث ودم، أي وسيط بينهما؛ إذ بينهما برزخ مما خلق الله تعالى من قدرته لا يبغي عليه أحدهم برائحة أو طعم، أو لون، فالفرث يستقر في الكرش والدم أعلاه وأوسطهما اللبن؛ فالدم يجري في العروق، واللبن في الضرع، والفرث في الكرش قبل خروجه[٥٨٠].

(الجِبْس، جِير):

لم يجز أبو بكر الزَّبيدي ما شاع على ألسنة العوام خلط بعضهم القول في : الجِبْس، والجِير؛ لما يلاط به البيوت، وتبعه ابن برّي في الرفض ناقلاً[٥٨١]. قال أبو بكر الزَّبيدي: أخبرني القالي أن الصواب: جِصٌ، وجَصٌ، وزاد الزَّبيدي: قَصّ وشِيد[٥٨٢]، إذ قال القالي ناقلاً عن الخليل: القصَّ لغة أهل الحجاز في الجصّ، وإنه بكسر الجيم، فضلاً عن أَنه وهم من كلام العجم[٥٨٣]، وخالفه ابن الجبان بقوله: جِص بالكسر، ما يستعمل مع الآجر واللبن، والجيم والصاد لا يألفان في لغة العرب[٥٨٤]، أنشد الزَّبيدي قول الفرزدق[٥٨٥]:

وجون عليهِ الجِصَ فيهِ مريضة تطلعُ من النفس والموت حاضر

أما عن دلالة (جِبْس) في معجمات اللغة: (الجِبس: الجبان الرَّدي، ويقال: الجبس من أولاد الريبة)[٥٨٦]، نقل الخطابي عن الرواة: (لاط الرجل حوضه إذ مدره بالطين، وقصصه من الجص، وجيره من الجيّار، وهو الصاروج)[٥٨٧]. عن دلالة (جير) التي رفض استعمالها أبو بكر الزَّبيدي، وابن مكي، ونقل عنهم ابن برّي، ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما: (أَنه مرَّ بصاحبه جير قد سقط فأعانه، فالجير هو الجَصّ)[٥٨٨]. عن ابن فارس أنها كلمة مَعَرّبة، فإذا خلط الرماد بالنورة والجَصّ فهو الجيّار، وقيل: إن النورة وحدها هي الجيّار والصاروج[٥٨٩]، قال الأخطل يصف بيتاً مما استشهد به الزَّبيدي لتصويب جِير إلى جيّار[٥٩٠]:

كأنها بروج رومي يشيده لُز بطين وآجر وجَيّار

(حنبل):

نبه ابن برّي ناقلاً عمن سبقوه من علماء التصويب اللغوي في أنهم يطلقون على بُسط الصوف(الحَنْبَل)[٥٩١]. قال ابن هشام: (إنما الحَنْبَل الرجل القصير، وحكى الشيباني إن الفَرْو يقال له حنبل)[٥٩٢]، جاء في معجمات اللغة عن الحنبل: القصير الضخم البطن[٥٩٣]، وهذا ما ذكره الهروي في باب القصار من الناس[٥٩٤]. وقيل هو الفَرْو، فضلاً عن أنه من أسماء الرجال[٥٩٥]، ويزيد صاحب التاج إن الحُنْبُل بالضم، طلع أم غيلان أو اللوبيا[٥٩٦]. قال محقق غلط الفقهاء إنه لم يعثر على القول الذي نسبه ابن برّي للشيباني، وبعد اطلاع الباحثة على الجيم، فقد نسب الحنبل إلى القبيح الخلق من الرجال، وبالضم لما لم تنفقا تمرته، وللقرد أيضاً وعلى القصير[٥٩٧].

(زَنْبِيل):

نبه ابن مكي على فتح الزاي في (زَنْبِيل) مع النون، نقل عنه ابن برّي (صوابه: زِنْبِيل، بكسر الزاي إذا كان في النون، وزَبِيل بفتح الزاي، إذا حُذفت النون)[٥٩٨]. قال كراع النمل: فيها لغات[٥٩٩]، وجعلها الفارابي مما جاء على زنة (فعيل)[٦٠٠]، وعن الجوهري: الزَبْيل معروف وهو السَرْجين، فإذا كسرت الزاي، وشددت الباء دون النون (الزِبّيل): القفة، ويفتح الزاي بالتخفيف (الزَبْيل)، وإذا ثبتت النون كسرت الزاي (زِنْبيل)؛ لأنه ليس من كلامهم (فَعْيل) بالفتح[٦٠١]، قال عياض بفتح الزاي إذا سقطت النون، وبكسرها إذا ثبتت؛ لأنَّ كلاهما صحيح؛ إذ إنها القفة الكبيرة ونحوها[٦٠٢]. قال صاحب التاج: إنها لغة نقلها الصاغاني عن الفراء، وهي القفة أو الجراب، أو الوعاء الذي يحمل فيه، ويجمع على زُبُل[٦٠٣].

(رَمَحَتْهُ الدابة ونَفَحَتْه):

ورد على ألسنة أهل القفة: (فإن ضربت برجليها فَنَفَحَت الدَّابة فأصابت رجلاً)[٦٠٤]، وفي موضع آخر: (فَرَبَطت دابَّتي في الدار فَرَمَحت فكسرت حائط الدار، أو رَمَحَت فقتلت ابن صاحب الدار)[٦٠٥]. نبه ابن مكي في باب ما يضعه العامة في غير موضعه[٦٠٦]، وتبعه ابن برّي في أنهم لا يفرقون بين: رَمَحَته الدابة، ونَفَحَته إذ وضح النفح باليد، والرمح بالرجل[٦٠٧].جاء في معجمات اللغة وغريب الحديث عن الخليل: (رَمَحَت الدابة برجلها ترمح بها رمحاً، وكل ذي حافر يرمح رمحاً، إذا ضرب برجليه)[٦٠٨]، كما استعير الرمح لكل ذي خف، إذ قال الشاعر[٦٠٩]:

يطعن كَرْمح الشول أمست غوارِزا جواذبها تأبى على المَتَغيّرِ

فالشول هي الناقة الحامل التي خف لبنها، عند طلب اللبن منها رمحته برجلها ومنعته، أي ضربته[٦١٠]، قال ابن الأثير: نفح الشيء، دفعه عنك، وبالحاء المهملة، إذ إنه

من نفحت الشيء، إذ رميته، ونفحت الدابة، رمحته برجلها[٦١١]، مما تقدم يتضح أن دلالة رمحته الدابة، رمته بحد حافرها ودفعته، والنفح برجل واحدة، والرمح بالرجلين معاً[٦١٢].

١٣ – أغلاطهم في استعمال الفعل المزيد: (أَبِيَع):

نبه ابن مكي على ما شاع من غلط العامة في استعمال الفعل المزيد (أَبْيع) كدلالة الفعل المجرد (بيع)[٦١٣]، تبعه ابن برّي ناقلاً، وموضحاً لدلالة (أبيع) في أنها تعني: عرض للبيع[٦١٤]. قال أبو بكر الزَّبيدي: الصواب إسقاط الألف فتقول: (بِيَع الثوب)، وإذا أخبرت عن نفسك تقول: بُعْتُ الثوب، ومن العرب من يقول: بِعْتُ الثوب[٦١٥]، اعترض ابن هشام على أبي بكر الزَّبيدي في عدم إجازته الفعل (أَبِيَع)؛ إذ قال: (يجوز على لغة من يقول: أَبيع الشيء بمعنى بِيعَ، وقد بِعْته وأَبْعتُه بمعنى واحد)[٦١٦]. قال ابن القوطية: يأتي الفعل بيع بمعنى بيع الشيء، أما أَبيع بمعنى طلب الشيء وعرضه[٦١٧]، قال الثمانيني: إنها لغة قليلة؛ لأنَّ الأصل في بُعْت: بُيعْت، أسقطت الكسرة في الياء، فسُكنت وقبلها ضم، قُلبت واو (بُوْعْت)، من ثمَّ سقطت الواو؛ لسكونها وسكون ما بعدها[٦١٨]. نبه أبو هلال العسكري على أن دلالة الفعل المزيد ليست كدلالة المجرد منه، إذ لا يجوز أن يكون (فعل) و(أفعل) بمعنى واحد، كما ظن الكثير من اللغويين، فضلاً عن أنهما لا يكونان ببناء واحد، إلاّ أن يجيء ذلك بلغة واحدة، فمن المحال أن يختلف لفظان والمعنى واحد[٦١٩]، جاء في معجمات اللغة: باع الشيء، يبيعه، وأباعه: عرضه للبيع، فهو من الأضداد؛ لأنَّ بعت الشيء، شريته، وقع الشراء، وأبعته، عرضته للبيع، لم يقع الشراء بعد[٦٢٠].

(أقْرُصي وقَرّصيه):

رويَ عن أسماء بنت أبي بكر في أنها سألت الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ عن دم الحيض، في الثوب، قال: (حُتيه ثم أُقْرُصيه ثم رشيه وصلّي فيه)[٦٢١]، وفي موضع آخر قال: (... فَلْتَقْرُصْهُ ثم لتنضحه بالماء ثم لُتصلِّ فيه)[٦٢٢]. نبه ابن برّي على أن دلالة الفعل المزيد (أُقْرُصي) تختلف عن دلالة الفعل (قَرِّصيه)[٦٢٣]، متبعاً ابن مكي الصقلي الذي قال: إنَّ دلالة قَرّصِيه بالماء، أي قطعيه[٦٢٤]. جاء في معجمات اللغة: القَرْص، الدلك بأطراف الأصابع، والأظفار وصب الماء عليه؛ ليذهب الأثر، أما قَرّصْيه بالتشديد أبلغ في غسل الدم من غسله بجمع اليد، إذ قال أبو عبيد: قَرّصيه بالتشديد بمعنى قطعيه[٦٢٥]؛ فالقرص: هو القبض على الثوب بأطراف الأصابع، ولإزالته بالحت والقرص، فليعمد الغاسل إلى ما يعينه على الإزالة كالدلك وحك الدم اليابس[٦٢٦]. فالفعل (قَرّصيه) على زنة المزيد (فَعَّل) مما كررت العين فيه، إذ إن إحدى معانيه الإزالة، فتقول: مَرَّضت الرجل، أي أَزلت مرضه[٦٢٧]، فقَرّصيه، أزيليه بعد حك الدم اليابس، والقَرْص، من ثم بالماء، فلا يجب

استعمال غيره في إزالة الدم، إذ قال الهروي في موضع آخر: حتيه ولو بضلع، أي حُكّيه[٦٢٨].

(يُعيّر):

نبه ابن برّي متبعاً ابن مكي ومن سبقه من اللغويين على غلط العامة في استعمال الفعل (يُعيّر الموازين)[٦٢٩]، قال ابن السكيت: لا تقل عَيَّرت الموازين، وإنما تقول: عَيَّرته بذنبه؛ لأنَّ الصواب في معرفة تساوي المكيالين، أن تقول: عايَرْت[٦٣٠]، وهذا ما ذهب إليه ابن درستويه في أن أصل الألف في (العار) ياء؛ لذلك قيل: عيَّرته تعييراً[٦٣١]. نقل الأزهري ما نقله أبو عبيد عن الكسائي والأصمعي في أن عايرت المكاييل وعاورتها، كقولهم: عَيّرتها، وهو ما ذهب إليه أبو الجراح في باب ما خالفت العامة فيه لغة العرب[٦٣٢]، قال الليث: الصحيح التام أن تقول: العيار، فعايرت به، أي سويته هو العيار، والمعيار؛ فقولهم: (عَيّرت) خاص بالدنانير، إذ تقول: عَيّرت الدينار، توازن به ديناراً ديناراً، من ثم قال: عيّرت تعييراً، إذ وزنت واحداً واحداً، وهذا في الكيل والوزن[٦٣٣]. فرّق الليث بين (عَيّرت) و(عايرت)، الأولى تستعمل في الميزان، والثانية في المكيال، ومذهب الأزهري، أن عّيّرت لا يكون إلاّ من العار، والتعيير[٦٣٤]، وهذا ما ذهب إليه ابن فارس[٦٣٥]، قال الجوهري: قل عايروا على زنة فاعلوا من العيار؛ لأنَّ عايَرْ أصله عاوَرْ، ولا تقل: عَيّروا[٦٣٦]. أما ابن منظور فيرى أن قولهم: (عَيّرت) صحيحة؛ لأنَّ عيّرت الميزان، وعاوَرْته، وعَايَرْته، وعايرت بينه معايرة، وعياراً، إذ قدر بينهما ونظر[٦٣٧].

١٤ – فيما ليس من كلام العرب:

(البرنكات):

ورد في لغة أهل الفقه: (أكان مالك يرى بأساً أن يُحْرم الرجل في البَرْكانات والطيالسة الكحلية)[٦٣٨]. نبه ابن مكي على غلط أهل الفقه والعامة في رفضهم استعمال كلمة (البَرْنكان)[٦٣٩]، تبعه ابن برّي في أن الصواب أن تقول: البَرْنكانِيّات، إذ يُطلق على بعض الألبسة السوداء[٦٤٠]. نقل ابن سيده عن أبي حاتم: ثوب بَرْنكاني؛ لضرب من الأكيسة، فهي من لحن العامة، إذ تقول: بركان، قيل للأصمعي: (هل يقال: تَبرْنكت، قال: لا أعرفه، قال: ولا يقال بركّان، إنما هو بَرْنكان، وبَرْنكاني صفتان)[٦٤١]. نقل الصاغاني ما ورد عن علماء اللغة، إذ قال الجوهري: هي البَرْنكان على وزن زعفران، والفراء يرفض استعمال المخففة الراء؛ فالصواب بتشديدها والفتح فيها، أي أن تقول: بَرَّكان، وبَرَّكاني، ولا يقال: بَرْنكان، أو بَرْنكاني[٦٤٢]، فضلاً عن انه نُقل عن ابن دريد بأنها بالمد (البَرْنكاء)، وزيدت النون عند النسب؛ فيقال: كساء بَرَنْكاني؛ لأنها ليست من كلام العرب، وتكلموا بها،

وتجمع على : بَرانِك[٦٤٣]، و أكد المطرزي على أنها بالتخفيف ولم يذكر أحد من اللغويين على ذلك، ونقل ابن منظور للأعرابي قوله[٦٢٩]:

إني وإنْ كانَ إزاري خلقا وبَرْنكاني سملاً قد أَخْلفا

(رُزْنَامِج):

اتبع ابن برّي، ابن مكي الصقلي في التنبيه على غلط أهل الفقه في كسر الميم في (الرُّزْنَامِج)، في أن الصواب منها فتح الميم[٦٤٥]. قال ابن برّي ناقلاً: (البرنانج، وهي ألواح يكتب فيها الحساب)[٦٤٦]. جاء في معجمات اللغة بأنه كتاب يُكتب فيه ما يجري كل يوم من نفقة، أو خراج أو غير ذلك[٦٤٧]، ورد اللفظ بالزاي مرة وبالراء أُخرى، وعن عياض في مشارقه قال: بفتح الباء وسكون الراء وفتح الميم، وقيل بكسرها، أي (البَرْنَامَج)، والفتح عنده أشهر، اتفق معه المطرزي في أنها كلمة فارسية مُعرّبة، في أنها سجل لتسمية متاع التجار وسلعهم[٦٤٨]. مما تقدم، نرى أن الكلمة ذُكرت مرة بالزاي دون الباء، ومرة بالباء والراء، أي (رزنامج، وبرنامج)، ومما ورد عن الفقهاء أنها ذُكرت بالزاي من دون الباء في قولهم: (...، وقد تجوز اليمين حيث لا تجوز الشهادة وذلك إذا رأى رزنامج أبيه وكان عدلاً عنده)[٦٤٩]، وعن (برنامج) جاء في قولهم: (البَرنامج الورقة الجامعة للحساب، مُعرَّب، بَرْنامه)[٦٥٠]. إذن هي من الدخيل المُعرّب، الذي شاع استعماله في لغة العرب، مرة بالباء والراء، وأُخرى بالزاي دون الباء.

(قلسطون):

نبه أبو بكر الزَّبيدي على أنه لم يسمع في كلام العرب بناء لمثل قولهم: (القَلَسْطُون)، إلاّ ما رواه يعقوب فيما يقال للرجل الطويل(سَمَرْطيل) على وزن (فَعَلول)[٦٥١]، تبعه ابن برّي رافضاً استعمالها باللام متفقاً معه على أنها بالراء، قَرَسْطون[٦٥٢]، قال الحسن: هو القبان، ويقال القفان وهو القلسطون، ويقال: القَرَسْطُون، ويقال: القسطاس الميزان)[٦٥٣] . قال القالي: هو القبان في لغة أهل الشام، والقلسطون باللام، سبق الخليل في تعريف دلالة الكلمة بفتح القاف والراء وسكون السين، وضم الطاء، إذ إنها لغة أقوام الموازين[٦٥٤]. يخالف ابن سيده، الزَّبيدي بأن الأعرابي قال: إنه عربي صحيح، ولا وضع له في العجمية[٦٥٥]، يتفق معه صاحب التاج في قوله: (القَرَسْطون أعجمي؛ لأنَّ فَعَلُّولا وفَعَلُّونا ليس من أبنتيهم كما في اللسان)[٦٥٦].

(نَوْفَر):

لم يجز ابن مكي استعمال العامة (نيْنُوفَر) بضم النون، ونيلَوْفَر باللام[٦٥٧]،تبعه ابن برّي ولكن يرفض (نَوْفَر) بالنقص في حروفها؛ لأنَّ الصواب أن تكون على: نَيْنَوفر، ونِيلَوْفر بفتح اللام[٦٥٨]. قال ابن الحنبلي: وتأتي على: (النَيْلُوفَر أو النَيْنُوفر)، إذ إنها بنون مفتوحة

بعدها ياء ساكنة، وبلام أو نون مضمومة في اللغتين[٦٥٩]. جاء في معجمات اللغة إنها كلمة أعجمية، مركبة من (نيل) هو ما يشيع به، و(فر) الجناح، فكأنه قال: مُجَنح بنيل؛ لأنَّ الورقة فيه كأنها مصبوغة الجناحين[٦٦٠]؛ لأنها مما أُهمل و(النَيْلَوفَر) بفتح النون واللام والفاء، و(النَيْنُوْفَر) بقلب اللام نوناً، يسميه أهل مصر بَشْنين، وهو ضرب من الرياحين، تنبت في الماء الراكدة[٦٦١]، قال عنه الخفاجي: إنه لفظ مولد فارسي[٦٦٢].

١٥ – في مسائل متفرقة:

(لا تُجْزى):

رفض ابن مكي عدم تفرقة أهل الفقه بين قولهم: (تُجزيك وتُجزى عنك)[٦٦٣]، تبعه ابن برّي في أن الصواب أن تكون بفتح التاء[٦٦٤]. قال ابن مكي عند تعدية الفعل بحرف الجر (عن) تفتح أول فعل المضارع منه من دون همز كما في قولك: تَجزى عنك وجَزى عن غيرك، وعندما يتعدى بنفسه من دون حرف الجر (عن) يضم الأول من مضارعه في المزيد بالهمزة نحو: أجزاك فِعلك، ولا يُجزِئك[٦٦٥]. نقل ابن سلام ما قاله الأصمعي: (وهو مأخوذ من قولك: قد جزى عني هذا الأمر، فهو يَجْزى عني، ولا همز فيه ومعناه لا يقضي عن أحد بعدك، يقول: لا تَجْزي، لا تقضي، وقال الله تبارك وتعالى: **﴿وَاتَّقُوْا يَوْماً لَا تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفَسٍ شَيْئًا﴾** [البقرة: ٤٨])[٦٦٦]، جاء في معجمات اللغة مما قاله الأزهري: (بعض الفقهاء يقولون: أجزأ بالهمز، وهو عندهم بمعنى كفى، قال الأصمعي: أجزأ في الشيء إِجْزاء مهموز؛ معناه كفاني)[٦٦٧]. قال الزجّاج في باب فعلت وأفعلت، والمعنى يختلف: جَزَأت بالشيء، أكْتفيت به، وأجْزاني، كفاني، وجَزَيْتهُ على فعله كافأته[٦٦٨]. مضارع الفعل الثلاثي يُضبط بالتاء المفتوحة[٦٥٢]، ويؤكد ذلك قوله تعالى: **﴿ لَا تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفَسٍ شَيْئًا ﴾** [البقرة:٤٨].

(يَضَرّ):

نبه ابن مكي الصقلي على ما شاع من أغلاط أهل الوثائق بفتح الياء وضم الضاد في الفعل (يَضُر)[٦٧٠]، تبعه ابن برّي في أن الصواب فيه ضم الياء وكسر الضاد مع تعديته بالباء[٦٧١]. قال ابن هشام: (إذا عديته بالباء أدخلت الهمزة في أوله)[٦٧٢]، قال الهروي فيه لغتان: ضَرّه، يَضُرّ بفتح الياء وضم الضاد في مضارعه، وأَضْرَّ به، وأَضره يُضِرّه بضم الياء وكسر الضاد[٦٧٣]. جاء في معجمات اللغة: (الضَرُّ ضد النفع، ضَرَّهُ يَضُرُّه ضَرّاً، وضِراراً، وأَضَرَّ به يُضِرُّ إضراراً، فمعنى قوله: لا ضرر؛ أي لا يَضُرُّ الرجلُ أَخاه فينقضه شيئاً من حقه)[٦٧٤]. إذن يتعدى الفعل بنفسه ثلاثياً، وعندما يتعدى بالباء يكون رباعياً، نُقل عن الأزهر يكون بضم الياء، إذا دلَّ على سوء الحال والفقر والشدة في البدن، أما بفتح الياء إذا كان ضد منفعة[٦٧٥].

(التقْصِير):

لم يجز ابن برّي لأهل الفقه استعمال المصدر (التقْصِير) من الفعل المضعف (قَصّرَ)، في قولهم: التقْصِير في الصلاة)؛ لأن الصواب أن يكون من الفعل الثلاثي المجرد، أي القَصْر في الصلاة[٦٧٦]. يرى ابن السكيت أن (قَصْر) مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المجرد (قَصَرت)[٦٧٧]، إذ جاء في معجمات اللغة عن الأزهر: (وقَصَرَ فلان صلاته، يَقْصُرها قَصْراً في السفر، قال الله تعالى: **﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلواةِ﴾** [النساء: ١٠١])[٦٧٨]، ومما ورد عن ابن عمر: (إنه كانت منه أشياء في قَصْر الصلاة في إقامته في السَّفر مختلفة)[٦٧٩]، وفي موضع آخر: (وقت ابتداء القَصْر إذا أراد المرء السفر، ... واختلفوا في تقصير الصلاة قبل الخروج عن البيوت)[٦٨٠]. ما ورد عن الفقهاء آنفاً يؤكد ما قاله الأزهري من أن فيها لغات؛ لجواز استعمال المصدر بالتخفيف والتشديد في قوله: (قَصَر الصلاة، وأَقْصَرها، وقَصَّرها كل ذلك جائز)[٦٨١]، ويعترض ابن الأثير؛ لأنه يرى في قولهم: (أقْصر الصلاة) لغة شاذة عن قَصَر[٦٨٢]. جاء عن دلالة المجرد والمزيد عن الجوهري في قوله: قَصَرْت من الصلاة بالفتح، أَقْصُرُ قَصْراً خلاف الطول، وقَصَرْتُ الثوبَ أَقْصُرُه قَصْراً، وقَصَّرتُ الثوب تقْصِيراً، والتّقْصِير من الصلاة مثله[٦٨٣]. أكد ابن فارس والنووي جواز استعمال القَصْر، والتَّقْصِير بالتخفيف والتشديد، ويذكر النووي أن القرآن استعمال التخفيف في الآية آنفاً[٦٨٤]. مما تقدم، يتضح أن ابن برّي التزم القياس في عدم الجواز في استعمال مصدر الفعل المزيد (تَقْصير) بدل من (القَصْر) مصدر الفعل المجرد.

(خاتمة البحث):

النتائج التي توصل إليها البحث:

توصل البحث إلى أن ابن برّي اعتمد على النقل في الألفاظ التي ذكرها في كتابه المعروف بـ (غلط الضعفاء من الفقهاء) إذ اعتمد الألفاظ التي ذكرها المتقدمون من علماء اللغة مما يغلط العامة والضعفاء من الفقهاء فيه، إذ أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله: (نقلتها عنهم كما ذكروها، واتبعت ذلك بزيادة بيان لا غير).

بعد البحث في الألفاظ التي ذكرها ابن بَرّي يتضح أَن ما تناوله وما نقله وما اطلع عليه هي ألفاظ شاعت بين فقهاء لا يتمتعون بثقافة لغوية، فهم رواة حديث لا يعلمون باللغة والمشكلات التي تعرضت لها، ولاسيما بعد دخول غير العرب في دين الإسلام، وذلك يتضح في كم الألفاظ المُعَرّبة التي نبه عليها ابن بَرّي ومن سبقه، إذ تبين بعد إحصاء الألفاظ التي نقدها ابن برّي، أَن ما ذكره محقق الكتاب الدكتور رمضان عبد التواب في أنه اعتمد على ثلاثة كتب في النقل هي: (لحن العوام)، لأبي بكر الزَّبيدي، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)،

لابن مكي الصقلي، و(درّة الغواص في أوهام الخواص) للحريري. مرفق الخاتمة جدول بالألفاظ التي نقلها ابن برّي، والألفاظ التي انفرد بذكرها.

اعتمد ابن برّي في النقل على ابن مكي الصقلي وذلك يتضح في عدد الألفاظ التي نقلها عنه، وهذا لا يدلُّ على أن ابن برّي كان متفقاً مع ابن مكي في كل ما ينقله، إذ نراه في مواطن يختلف معه في نقد اللفظة، إلاّ أنه يتفق معه في صوابها، كنقده قولهم: (استقا فقا)، إذ نبه علماء التصويب اللغوي على أَن العامة تترك الهمز فيها، ورفض ابن مكي كتابتها بالياء ومن غير همز؛ لأَنها على زنة استفعل من الفعل قاء، وفي النسبة الى البرنكان كان ابن مكي يرى أَن الصواب فيها إضافة ياء النسبة بعد النون، أما ابن بَرّي فكان يرى أن الصواب في النسب إليها أَن تكون على برنكانيات، وتكرر اختلافهم في اللفظة برنامج عند ابن مكي، ورزنامج عند ابن بري، للسجل الذي يُحفظ فيه ما يجري كل يوم من خراج أو نفقة أو غير ذلك، وفي نقده قولهم:(سَبْخَة) التي رفض ابن مكي تسكين العامة الباء فيها، بينما رفض ابن برّي كسر الباء فيها، إلاّ أنهما اتفقا في أن الصواب بفتحها، فضلاً عن أن الباحثة ترى أن عنوان كتابه (غلط الضعفاء من الفقهاء) إنما جاء نتيجة لتأثر ابن برّي بابن مكي وأسلوبه، ولاسيّما أنه أفرد باباً بعنوان غلط أهل الفقه، فضلاً عن أَنه أسلوب اتبعه علماء اللغة في نقد لغة أهل الفقه، إذ نجد أبي قتيبة الدينوري في كتابه إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث قائلاً(ص٤٢):(لعل ناظراً كتابي هذا ينفُ من عنوانه، ويستوحش من ترجمته، ويربأ بأبي عبيد –رحمه الله– عن الهفوة ويأبي به الزلة وينحلها قَضب العلماء وهتك أستارهم. ولا يعلم تقلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غريب الحديث، وتشييد ما أَسس، وإنَّ ذلك هو الذي ألزمنا إصلاح الفساد وسَد الخلل، على أنّا لم نقل في ذلك الغلط إنَّه اشتمال على ضلالة وزيغ عن سنة، وإنَّما هو فى رأي مضى به على معنى مستتر، أو حرف غريب مشكل. وقد يتعثّر في الرأي جلّة أهل النَّظر والعلماء المبرّزون، والخائفون لله الخاشعون، فهؤلاء صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – ورضي عنهم. وهم قادة الأنام ومعادن العلم وينابيع الحكمة، وأولى البَشَر بكلّ فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعصمة. ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم وفيه ما يرغب عنه آخرون).

على الرغم من أن كل ما تناوله ابن برّي كان نقلاً عمن سبقه من علماء التصويب اللغوي، إلاّ أن ذلك لا يدلُّ على قصور ابن برّي في المعرفة اللغوية، إذ من جاء بعده من علماء اللغة والتصويب شهدوا له بالالتزام وأنه لا يسارع في التخطئة، فضلاً عن أنه لا يغفل جهد العلماء ويحترم ما ورد منهم من اجتهادات، كما ذكر محقق الكتاب أَنه استشهد بآيتين كريمتين، وبثلاثة أحاديث نبوية شريفة، وبيتين، وهذا ما أكدته دراستنا لألفاظ الكتاب.

نجد ابن برّي يستشهد بأقوال العلماء السابقين في نقده لفظة (البداية) كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري، فضلاً عن أننا نراه لم يسهب كما أسهب علماء اللغة في تحليل قولهم: (الذهب بالذهب، ربا إلاّ هاوها) ، واكتفى بذكر الغلط وصوابه تاركاً للقارئ ما تناوله أهل اللغة في نقدها ، فضلاً عن أنه تناول ألفاظ تداولها أهل الفقه مما يدلُّ على سعة اطلاعه على كتب غريب الألفاظ والمعجمات اللغوية ولاسيّما في نقده لفظة (الباعوث) و(الناسور)، و(ميضأة)، و(مصلات).

إنَّ ما تناوله ابن برّي من ألفاظ يدلُّ على أن أغلاط العوام والخواص متشابهة بدءً من عصر الكسائي حتى عصر ابن برّي؛ لالتزام العرب بالمسموع، وعدم التوسع في القياس، وهذا لا يعني عدم اطلاع ابن برّي واستقراءه اللغوي، فضلاً عن درايته اللغوية العالية.

هذا ولا ننسى أن أغلاط التصحيف وإبدال العامة حرفاً من حرف، أو حذف حرفاً بالنقص أو زيادة في الكلمات التي نقدها ابن برّي تدلُّ على أثر النسّاخ في شيوع هذه الأغلاط فهي مشكلة قديمة حديثة لها أثرها الواضح في الأغلاط التي تداول معالجتها علماء التصويب اللغوي قديماً.

والله من وراء القصد

الألفاظ التي تناولها ابن بَرّي في كتابه

	الألفاظ التي نقلها عن أبي بكر الزبيدي	الألفاظ التي نقلها عن ابن مكي الصقلي	الألفاظ التي نقلها عن الحريري	الألفاظ التي اشترك العلماء في نقدها	الألفاظ التي انفرد بذكرها ابن بري
١	البِراز	توضأ	محلي	بكرة	البداية
٢	أذن العصر	استقا فقا	فرث	القسم	التقصير
٣	سلف	قلس	مبيوع	أبيع	عفاص
٤	الأجنة	استبريت	معيوب	مرعز	رزنامج
٥	بكرة	بكرة	خلاص	مصون	الباعوث
٦	القسم	ها وها	مصون	مخوف	الناسور
٧	جبس	لا تجري	مخوف	مبغوض	المقصر
٨	جير	الخنفسا	مبغض	مبطول	المعذر
٩	سابور	الوذي		محروق	
١٠	قلسطون	المذي		رابح	
١١	مرعز	شرج		خاسر	

١٢	مزدغة	القصة		شورة	
١٣	دشيش	غسل		الفوة	
١٤	القمامسة	حزرات		سيكران	
١٥	مربح	جذعة		أفرية	
١٦	مخسر	وقص		مهول	
١٧	شورة	نفل		حنبل	
١٨	قادوس – قواديس	الحمرة			
١٩	الفوة	البرنكان			
٢٠	سيكران	عرض			
٢١	أفرية	رجعة			
٢٢	مهول	الولا			
٢٣	حنبل	العارية			
٢٤	ميضاة	القسم			
٢٥	قطنية	المولى			
٢٦	أبيع	آصع			
٢٧	مروري، مرورذ	تلغ			
٢٨	استبريت	سحور			
٢٩	زريعة	فطور			
٣٠	عرض	نضوح			
٣١		الدلوك			
٣٢		السفوف			
٣٣		الذرور			
٣٤		النقوع			
٣٥		المصوص			
٣٦		شلت يده			
٣٧		صمت			
٣٨		أبيع			
٣٩		اقرصيه – قرصيه			
٤٠		رمحته ونفحته			

٤١		زريعة			
٤٢		رعف			
٤٣		غبيط			
٤٤		بشيمة			
٤٥		يهدر			
٤٦		نخاص			
٤٧		برنامج			
٤٨		جبس			
٤٩		جير			
٥٠		مرعز			
٥١		دشيش			
٥٢		ارتفع الضحا			
٥٣		بور			
٥٤		يعير			
٥٥		حشوة			
٥٦		مستفاض			
٥٧		مخوف			
٥٨		مبغوض			
٥٩		مبطول			
٦٠		محروق			
٦١		رابح			
٦٢		خاسر			
٦٣		مقارب			
٦٤		ضفر			
٦٥		شرافة			
٦٦		نيل			
٦٧		نيرة			
٦٨		شورة			
٦٩		سبخة			

٧٠		الفوة			
٧١		سيكران			
٧٢		أفرية			
٧٣		مهول			
٧٤		حنبل			
٧٥		نوفر			
٧٦		زنبيل			
٧٧		سحنة			
٧٨		يضر			
٧٩		جمادى الأول والآخر			

هوامش البحث:

(١) ابن برّي، أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش برّي بن عبد الجبار بن برّي المقدسي الأصل، الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية، كان علاّمة في عصره وحافظ وقته ونادرة دهره(وفيات الأعيان(١٠٨/٣).

(٢) يُنظر: وفيات الأعيان (١٠٨/٣)، والأعلام للزركلي(٧٤/٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٥).

(٣) يُنظر: وفيات الأعيان(١٠٨/٣).

(٤) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٥)، وحواشي ابن برّي وابن ظفر على درّة الغواص في أوهام الخواص(٨).

(٥) معجم الأدباء (١٥١٠/٤).

(٦) يُنظر: الأزهر وأثره في النهضة العربية الحديثة(٦٨/٣).

(٧) يُنظر: في البحث اللغوي عند العرب: ٢٤٢.

(٨) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٠).

(٩) يُنظر: حواشي ابن برّي وابن ظفر على درّة الغواص في أوهام الخواص(١٦).

(١٠) غلط الضعفاء من الفقهاء(١٠).

(١١) يُنظر: المصدر نفسه(١١).

(١٢) يُنظر: المصدر نفسه(١١).

(١٣) يُنظر: المصدر نفسه(١١).

(١٤) المصدر نفسه(١٨).

(١٥) المصدر نفسه(١٨).

(١٦) سر صناعة الإعراب(٧٣٩/٢).

(١٧) سر صناعة الإعراب(٧٣٩/٢)، ويُنظر: تخريج البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى(٦٩).

(١٨) يُنظر: سر صناعة الإعراب(هامش٣٦٩/٢).

(١٩) يُنظر: كتاب الأفعال، لابن القطاع (٩٩-١٠٠)، وتخريج البيت في ديوان عبد الله بن رواحة(١٤٢).

(٢٠) يُنظر: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث(١٣٩/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(١٠٩/١).

(٢١) يُنظر في: المحيط في اللغة (٣٧٥/٩)، والمحكم (٣٨٣/٩)، والمغرب في ترتيب المعرب (٣٥)، ولسان العرب(٦٧/١٤)، وتاج العروس(١٣٨/١).

(٢٢) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦١)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).

(٢٣) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦١).

(٢٤) يُنظر: سر صناعة الإعراب(٣٦٩/٢).

(٢٥) يُنظر: معاني القرآن للأخفش(٣٣٥/١).

(٢٦) يُنظر: إصلاح المنطق(١١٤).

(٢٧) يُنظر: أدب الكاتب(٣٦٦).
(٢٨) الصحاح(٨١/١)، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (المقدمة٢٩).
(٢٩) تاج العروس(٤٩٠/١).
(٣٠) يُنظر: لحن العوام(١٧٤-١٧٥)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٣١) يُنظر: لحن العوام(١٧٤-١٧٥).
(٣٢) العين(٧٧/٦)، ولسان العرب(١٩٥/١).
(٣٣) يُنظر في: لحن العوام(١٧٥)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٣٨٠/٤)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٥٠٥)، والمهذب في علم التصريف(٢٩٨).
(٣٤) يُنظر: لحن العوام(١٧٥).
(٣٥) يُنظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي(٥٧).
(٣٦) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٣٧) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦١).
(٣٨) يُنظر: إصلاح غلط المحدثين(٢٢)، وغريب الحديث للخطابي(٢٣٠/٣)، وتحرير ألفاظ التنبيه(١٢٥).
(٣٩) العين(٢٤٠/٥).
(٤٠) يُنظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفلقهية(٢٣٠).
(٤١) يُنظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار(١٩٧/٢)، والكتاب(٧٠/٤) [باب استفعلت].
(٤٢) يُنظر: العين(٢٤٠/٥)، وديوان الأدب(١٩١/٤-٢٢٤)، وتحرير ألفاظ التنبيه(٤٦).
(٤٣) يُنظر: سر صناعة الإعراب(٥١٢/٢-٦٦٤)، ولسان العرب(١٣٥/١).
(٤٤) يُنظر: شرح التصريف للثمانيني(٥١٦)، ولسان العرب(١٣٥/١).
(٤٥) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٥)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٤٦) يُنظر: طلبة الطلبة(٩)، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب(المقدمة٢٩).
(٤٧) جمهرة اللغة(١٠٩٣/٢).
(٤٨) يُنظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار(٨٢).
(٤٩) المغرب في ترتيب المعرب(٣٩).
(٥٠) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٩)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٥٣)، وتخريج الحديث الشريف في مسند الإمام أحمد(٣٠١)، وردت بالهمز، وفي السُنن الكبرى للبيهقي وردت بالقصر(٤٥٣/٥).
(٥١) يُنظر: تهذيب اللغة(٢٥٤/٦).
(٥٢) يُنظر: إصلاح غلط المحدثين(٤٥)، وغريب الحديث للخطابي(٢٤١/٣).
(٥٣) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٥٣).
(٥٤) مطالع الأنوار على صحاح الآثار(١٠٠/٦).
(٥٥) العين(١٠٣/٤).
(٥٦) البحر المحيط(٢٥٣/١٠)، ويُنظر: معالم السُنن(٦٨/٣).
(٥٧) يُنظر: البحر المحيط(٢٥٣/١٠).
(٥٨) يُنظر: تهذيب اللغة(٢٥٤/٦)، ومشارق الأنوار(٢٦٣/٢).
(٥٩) يُنظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار(٢٦٣/٢).
(٦٠) يُنظر: مشارق الأنوار(٢٦٣/٢)، وسر صناعة الإعراب(٣١٩/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٢٣٧/٥).
(٦١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش(٢٣/٣-٢٦).
(٦٢) يُنظر: الكتاب(٢٤٤/١)، وحروف المعاني والصفات(٧٣)، والبديع في علم اللغة (٥٢٩/١)، ولسان العرب(٤٨٢/١٥)، وتاج العروس(٥٣٣/٤٠).
(٦٣) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٤٧٥)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٦٤) العين(٣٣١/٤)، وتهذيب اللغة(٢٦٨/٧)، ولسان العرب(٧٤/٦).
(٦٥) يُنظر: سر صناعة الإعراب(٩٩/١-١٠٠).
(٦٦) يُنظر: شرح التصريف للثمانيني(٢٤٠-٣٢١).
(٦٧) يُنظر: المصدر نفسه(٢٤٠-٣٢١).
(٦٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش(٣٩١/٥).
(٦٩) يُنظر: المصدر نفسه(٤٦١/٣).
(٧٠) يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه(٤٧٥)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٢).
(٧١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش(١٨٨/٤)، والممتع الكبير في التصريف (٩٢-٩٦)، والكناش في فنيّ النحو والصرف(٣٧٠/١).
(٧٢) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٧)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).

(٧٣) يُنظر: مدخل إلى تقويم اللسان (١٣٠).
(٧٤) العين(٣٦٥/٨)، ويُنظر: جمهرة اللغة(٢٤٦/١).
(٧٥) يُنظر: الصحاح(٢٥٣٠/٦)، والإبانة في اللغة العربية(٥٤٨/٤)، وفي الكتاب استعمل سيبويه القول: (فيرى المخاطب أنك بعتها الأول، فالأول على الولاء)(٣٩٣/١).
(٧٦) المخصص(٤٤٣/٤).
(٧٧) يُنظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي(٣٦٣)، والزاهر في معاني كلمات الناس(١٣٦/٢). تخريج البيت: ديوان الحارث بن حلزة(٥٨).
(٧٨) يُنظر: حلية الفقهاء(٢٠٨)، وشمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم(٧٢٨٤/١١)، والمطلع على ألفاظ المقنع(٣٧٨).
(٧٩) الكافي في فقه أهل المدينة(٤٢٢/١).
(٨٠) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٨١) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٤).
(٨٢) المخصص(٢٧٢/٣).
(٨٣) المحكم(٢٣٤/٣)، ويُنظر: متن اللغة(١٥٧/٣).
(٨٤) يُنظر: لسان العرب(٢١٣/٤)، وتاج العروس(٨٤/١١).
(٨٥) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٧٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(٨٦) سُنن الدارمي(٦٣٨/١).
(٨٧) الحاوي الكبير أو شرح مختصر المزني(٣٨٥/١).
(٨٨) يُنظر: سُنن الدارمي(٧٢٢/١)، والسُنن الكبرى للنسائي(٢٣١/٨)، وكتاب الفوائد لأبي بكر الشافعي(٤٨١)، وسُنن الدارقطني(٤٣٨/٤)، والسُنن الكبرى للبيهقي(٤٧٣).
(٨٩) يُنظر: العين(٣٨٨/٤)، والمحكم(٤٥٦/٥)، والمخصص(٢٠٩/٢)، ومشارق الأنوار(١٤٨/٢)، ولسان العرب(٣٦٠/٧)، وتاج العروس(٥٠٧/١٩).
(٩٠) العين(٢١/٢)
(٩١) حلية الأولياء وطبقة الأصفياء(٤٧١/٩).
(٩٢) غريب الحديث للخطابي(٧٢٢/١).
(٩٣) يُنظر: غريب الحديث للدينوري(٢٩١/٢).
(٩٤) يُنظر: غريب الحديث للخطابي(٧٢٢/١).
(٩٥) يُنظر: الفائق في غريب الحديث(٤٢٥/١).
(٩٦) يُنظر: لحن العوام(٢٠).
(٩٧) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٨١).
(٩٨) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٩٩) يُنظر: تهذيب اللغة (١٨٣/١١-١٨٤).
(١٠٠) يُنظر: لسان العرب(٢٧٣/٦).
(١٠١) يُنظر: تثقيف اللسان(٨٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(١٠٢) غريب الحديث للقاسم بن سلاّم(٢٤٤/٣)، وتثقيف اللسان(٨٢).
(١٠٣) لسان العرب(١٧٢/٤)، وتخريج الحديث يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٣٥٣/١).
(١٠٤) يُنظر: المحكم(٢٥٤/٣)، وتاج العروس(٥٥٤/١٠).
(١٠٥) يُنظر: الكليات(٩٨٦).
(١٠٦) تاج العروس(٤١٦/١٤).
(١٠٧) يُنظر: تثقيف اللسان(٧٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(١٠٨) لطائف الإشارات، تفسير القشيري(٣٦٩/٣).
(١٠٩) الجامع لأحكام القرآن(١٠٣/٢).
(١١٠) يُنظر: نوادر الأصول في أحاديث الرسول(١٨٦/١)، والفتح الكبير في ضم الزيادة، الجامع الصغير(٣٥٣/٢).
(١١١) المنتخب في كلام العرب(١٤٤)، وتهذيب اللغة(٢٩٨/١١).
(١١٢) يُنظر: المصباح المنير(٣٢٩)، وتاج العروس(٤٨٤/٣٢).
(١١٣) العين(٢٧٢/٦).
(١١٤) يُنظر: تاج العروس(٢٩٠/٣١).
(١١٥) يُنظر: تثقيف اللسان(٩٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(١١٦) المدخل إلى تقويم اللسان(١٢٤).
(١١٧) يُنظر: جمهرة اللغة(٦٠٠/١).

(١١٨)المحكم(٨٢/٥).
(١١٩)يُنظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب(٥٢/١).
(١٢٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(١٢١)سُنن ابن ماجه(٨٣٦/٢).
(١٢٢)مسند الإمام أحمد بن حنبل(٢٩).
(١٢٣)العين(٣٠٧/١).
(١٢٤)يُنظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، البخاري ومسلم(١٣٧).
(١٢٥)المغرب في ترتيب المعرب(٢٧٣).
(١٢٦)يُنظر: غريب الحديث للقاسم بن سلاّم(٢٠١/٢)، وتهذيب اللغة(٣٤٠/١).
(١٢٧)الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي(٣١-١٧٦)، والصحاح(١٣٥/٢).
(١٢٨)يُنظر: تاج العروس(٣٦/١٨-٣٧).
(١٢٩)يُنظر: لحن العوام(١٩٣)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(١٣٠)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٨١).
(١٣١)تاج العروس(٢٨٥/١٢).
(١٣٢)يُنظر: جمهرة اللغة(١٢٠٧/٢).
(١٣٣)يُنظر: تهذيب اللغة(٤٨/١٠).
(١٣٤)المحكم(٤٨٧/٨).
(١٣٥)يُنظر: الغريب والمعرب، المعروف بحاشية ابن برّي(٨٢).
(١٣٦)يُنظر: لحن العوام(١٩٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥-٢٦).
(١٣٧)يُنظر: الكنز اللغوي من اللسن العربي(٤٢).
(١٣٨)يُنظر: البارع في اللغة(٣٤٧-٣٤٩).
(١٣٩)لحن العوام(١٩٤)
(١٤٠)يُنظر: مقاييس اللغة(٥٠/٣).
(١٤١)الصحاح(١٣٢٣/٤).
(١٤٢)يُنظر: المخصص(١٨٢/٤).
(١٤٣)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(١٤٤)غريب الحديث للخطابي(٧٣/٢).
(١٤٥)يُنظر: غريب الحديث للخطابي(٧٤/٢)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(١٣٩/١).
(١٤٦)يُنظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب(٣٠٥/٢).
(١٤٧)يُنظر: غريب الحديث للخطابي(٧٤/٤).
(١٤٨)يُنظر: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث(١٧٢/١).
(١٤٩)لسان العرب(١١/٢).
(١٥٠)المعجم الكبير للطبري(١٠٩/١١).
(١٥١)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧-٢٨).
(١٥٢)الصحاح(٨٢٧/٢)، وشفاء الغليل(٢٣٨).
(١٥٣)يُنظر: المحكم(٤٨٩/٨).
(١٥٤)يُنظر: لسان العرب(٥٩/٤).
(١٥٥)المدونة(٧٣/٤).
(١٥٦)المبسوط للسرخسي(٧/٢١).
(١٥٧)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٨)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(١٥٨)يُنظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار(٢٨٧/٢)، وأنيس الفقهاء(٨٦).
(١٥٩)يُنظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي(٤١٤).
(١٦٠)تخريج البيت يُنظر: ديوان الحطيئة(٨٨).
(١٦١)تخريج الحديث: تفسير الإمام الشافعي(١٢٥٧/٣)، ويُنظر: تاج العروس(٢٤٦/٤٠).
(١٦٢)يُنظر: المغرب في ترتيب المعرب(٤٩٥)، وتخريج الحديث في تفسير الإمام الشافعي(٥٩٧/٢)، وتاج العروس(٢٤٦/٤٠).
(١٦٣)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢)، ومدخل إلى تقويم اللسان(١٦٤).
(١٦٤)يُنظر: أسفار الفصيح(٨٣١/٢).
(١٦٥)درّة الغواص في أوهام الخواص(٢٠٠).
(١٦٦)يُنظر: المطلع على ألفاظ المقنع(٢٠٥).
(١٦٧)سُنن ابن ماجه(١١٢٢/٢).

(١٦٨) يُنظر: الكتاب(٣٤٨/٤)، ودرّة الغواص في أوهام الخواص(٧١-٧٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(١٦٩) يُنظر: المقتضب(١٠٠/١).
(١٧٠) يُنظر: إصلاح المنطق(١٦٤).
(١٧١) يُنظر: المنصف(٢٨٣-٢٨٤).
(١٧٢) الصحاح(١١٨٩/٢).
(١٧٣) يُنظر: المنصف(٢٨٤).
(١٧٤) تخريج الحديث في ديوان ابن الرومي(٢٢٢/١).
(١٧٥) درّة الغواص في أوهام الخواص(٧٢).
(١٧٦) يُنظر: درّة الغواص في أوهام الخواص(٧٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(١٧٧) إصلاح المنطق لابن السكيت(١٦٤).
(١٧٨) يُنظر: معجم ديوان الأدب(٤١٢/٣).
(١٧٩) يُنظر: درّة الغواص في أوهام الخواص(٧٠).
(١٨٠) يُنظر: المصدر نفسه(٧٠).
(١٨١) الصحاح(٢١٥٣/٦).
(١٨٢) يُنظر: لسان العرب(٢٥٠/١٣).
(١٨٣) يُنظر: درّة الغواص في أوهام الخواص(٢٣٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(١٨٤) يُنظر: درّة الغواص(٢٣٩).
(١٨٥) الحواشي على درّة الغواص(٨٣١).
(١٨٦) العين(٣١٢/٤).
(١٨٧) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(١٨٨) يُنظر: تهذيب اللغة(٥٦/١٢).
(١٨٩) يُنظر: إصلاح المنطق(٢١٩)، وتهذيب اللغة(٥٦/١٢)، وتاج العروس(٥٠٤/١٨).
(١٩٠) يُنظر: تاج العروس(٥٠٤/١٨)، ويُنظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري(٨٦/١).
(١٩١) يُنظر: المصدر نفسه(٨٧/١).
(١٩٢) يُنظر: العين(٦٥/٧).
(١٩٣) يُنظر: لحن العوام(١٦٩، ٢٩٣)، درّة الغواص في أوهام الخواص(٤٤)، وتثقيف اللسان(١٦٨)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(١٩٤) يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه(٧٠).
(١٩٥) يُنظر: الخصائص(٢١٦/٢).
(١٩٦) يُنظر: لحن العوام(١٦٩).
(١٩٧) يُنظر: أدب الكاتب(٥٤١/٢).
(١٩٨) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب(٢٤١/٢).
(١٩٩) درّة الغواص في أوهام الخواص(٤٤).
(٢٠٠) يُنظر: الفصيح(٢٧٧).
(٢٠١) يُنظر: الصحاح(١٤٥٧/٤).
(٢٠٢) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(٢٠٤).
(٢٠٣) يُنظر: لحن العوام(١٦٩)، وتثقيف اللسان(١٦٨)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(٢٠٤) يُنظر: أدب الكاتب(٤٢٩)، وديوان الأدب(١٥٤/٢)، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد(٣٨).
(٢٠٥) يُنظر: تهذيب اللغة(٧٦/٧)، ولسان العرب(٢٣٩/٤).
(٢٠٦) تهذيب اللغة(٢١/٥).
(٢٠٧) لسان العرب(٢٣٩/٤).
(٢٠٨) يُنظر: المصباح المنير(١٦٨/١)، وتاج العروس(١٦٤/١١).
(٢٠٩) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٣١).
(٢١٠) يُنظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي(٢٧٣/١-٢٧٤).
(٢١١) يُنظر: الصحاح(٧٤١/٢)، والفروق اللغوية(٤٩٩).
(٢١٢) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٣١)، وتخريج البيت من ديوان الأزدي (٦٨).
(٢١٣) يُنظر: أمالي القالي(١١٣/٢)، والصحاح(٧٤١/٢).
(٢١٤) يُنظر: درّة الغواص في أوهام الخواص(٤٩)، وتثقيف اللسان(١٧٠).
(٢١٥) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٧).
(٢١٦) يُنظر: الدلائل في غريب الحديث(١٠١٢/٣).
(٢١٧) يُنظر: إصلاح المنطق(٢٢٠).

(٢١٨)شرح درّة الغواص للخفاجي(١٩٥).
(٢١٩)يُنظر: الصحاح(١٩٩/١)، ومقاييس اللغة(٨٠/٥-٨١).
(٢٢٠)يُنظر: المصباح المنير(٤٩٥/٢).
(٢٢١)يُنظر: لحن العوام(١٦٩)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان(١٦٧).
(٢٢٢)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩).
(٢٢٣)العين(٨٦/٤)، والبارع في اللغة(١٠٥).
(٢٢٤)يُنظر: البارع في اللغة(١٠٥)، وتاج العروس(١٦٧/٣١).
(٢٢٥)يُنظر: العين(٨٦/٤)، والبارع في اللغة(١٠٥).
(٢٢٦) يُنظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٥٠٠).
(٢٢٧)يُنظر: تهذيب اللغة(٢١٨/٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٢٨٣/٥)، ولسان العرب(٧١١/١١).
(٢٢٨)يُنظر: تثقيف اللسان(١٧٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٢٢٩)يُنظر: التخليص في معرفة أسماء الأشياء(١٦٢).
(٢٣٠)يُنظر: مختار الصحاح(١٧٨).
(٢٣١)المصباح المنير(٣٤٦/١).
(٢٣٢)سُنن أبي داود(١٩٨/٢).
(٢٣٣)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٢٣٤)يُنظر: معاني القرآن للفراء(١٢٥-١٢٦).
(٢٣٥)يُنظر: المُذكر والمُؤنث للفراء(٧٧)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري(٥٧٧/١)، والمذكر والمؤنث لابن جني(٧٧).
(٢٣٦)يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي(١٤٣/١)، والتبيان في علوم القرآن(٢٢٤/١).
(٢٣٧)يُنظر: تثقيف اللسان(١٧٨)، وغريب الحديث للهروي(٣١٩/٥).
(٢٣٨)يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري(٢٦٥/١).
(٢٣٩)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٧٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠-٣١).
(٢٤٠)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٧٠).
(٢٤١)يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب(١٥١).
(٢٤٢)يُنظر: المحكم(٣٤٩/٧)، ولسان العرب(١٣٠/٣).
(٢٤٣)يُنظر: لسان العرب(١٣٠/٣)، والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه(٥٧٣).
(٢٤٤)يُنظر: لحن العوام(١٤١)، وتثقيف اللسان(١٢٨)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٢٤٥)يُنظر: لحن العوام(١٤١)، وتخريج البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى(٤٢).
(٢٤٦)يُنظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام(٣٤٨/٢).
(٢٤٧)يُنظر: تثقيف اللسان(١٢٨).
(٢٤٨)تهذيب اللغة(٢٧٧/١١).
(٢٤٩)يُنظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت(١٥٠).
(٢٥٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٢٥١)يُنظر: لحن العوام(١٩٠)، وتخريج البيت: ديوان زهير بن أبي سلمى(٦٠).
(٢٥٢)تهذيب اللغة(١٢٦/١٠).
(٢٥٣)يُنظر: المخصص(٤٦٧/٢).
(٢٥٤)أسفار الفصيح(١٩٣/١).
(٢٥٥)يُنظر: تاج العروس(٢٣٧/١٠).
(٢٥٦)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٥)، وغلك الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٢٥٧)مشارق الأنوار على صحاح الآثار(٧٣/٢).
(٢٥٨)مقاييس اللغة(٣٧١/٤).
(٢٥٩)يُنظر: شرح الفصيح في اللغة(١٨٣).
(٢٦٠)يُنظر: لسان العرب(١٧٠/٧-١٧١-١٧٦).
(٢٦١)لسان العرب(١٧٠/٧-١٧١).
(٢٦٢)يُنظر: المصدر نفسه(١٧٦/٧).
(٢٦٣)يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس(٦٢/٢)، ولسان العرب(١٧٠/٧)، وتاج العروس(٣٩٦/١٨).
(٢٦٤)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٢٦٥)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٢)، وإصلاح غلط المحدثين(٢٣).
(٢٦٦)تهذيب اللغة(٢٤/١٥-٢٥)، ويُنظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي(٣٠).
(٢٦٧)يُنظر: معجم الفروق اللغوية(٤٩١)، وحلية الفقهاء(٥٦)، وغريب القرآن للأصبهاني(٢٦٢).

(٢٦٨) يُنظر: جمهرة اللغة(٢٣٤/١)، وتاج العروس(١٧٩/٤٠).
(٢٦٩) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦١).
(٢٧٠) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٢٧١) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦١).
(٢٧٢) النهاية في غريب الحديث والأثر(١٠/٤).
(٢٧٣) يُنظر: العين(٧٨/٥)، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية(٨).
(٢٧٤) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٢٧٥) تهذيب اللغة(٢٥٦/١٥).
(٢٧٦) الفروق اللغوية(١٧١).
(٢٧٧) يُنظر: الصحاح(١٨٣٣/٥)، ومجمل اللغة(٨٧٧/١)، وتحفة الأريب بما في القرآن من غريب(٢٢٩)، وتاج العروس(١٨/٣١).
(٢٧٨) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٦٢).
(٢٧٩) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٢٨٠) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية(١٥٦)، والتحرير والتنوير(١١٢/٥).
(٢٨١) المغرب في ترتيب المعرب(٢٤٧).
(٢٨٢) يُنظر: لسان العرب(٣٠٧/٢).
(٢٨٣) يُنظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٣٣٥)، والمصباح المنير(٣٠٨/١).
(٢٨٤) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٢٨٥) الكتاب(٥٧٨/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢٥٨/٣).
(٢٨٦) معجم ديوان الأدب(١٣٨/١)، والنهاية في غريب الحجيث والأثر(٣٧٧/١).
(٢٨٧) يُنظر: تهذيب اللغة(٢٠٨/٤).
(٢٨٨) يُنظر: المصدر نفسه(٢٠٨/٤).
(٢٨٩) يُنظر: تاج العروس(١٥/١١).
(٢٩٠) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٢٩١) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٤).
(٢٩٢) تهذيب اللغة(٢٢٦/١)، ويُنظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي(٩٦).
(٢٩٣) يُنظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية(١٦).
(٢٩٤) يُنظر: المحكم(٣٩/١).
(٢٩٥) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٤).
(٢٩٦) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٢٩٧) المغرب في ترتيب المعرب(٤٩٢).
(٢٩٨) يُنظر: مسند الشافعي، بترتيب السندي(٢٣٧/١)، والنظم المستعذب في ترتيب غريب ألفاظ المهذب(١٤٤/١).
(٢٩٩) يُنظر: تحرير ألفاظ التنبيه(١٠٤).
(٣٠٠) النظم المستعذب في ترتيب ألفاظ المهذب(١٤٤/١)، ولسان العرب(١٠٧/٧).
(٣٠١) يُنظر: المصباح المنير(٦٦٨/٢).
(٣٠٢) حلية الفقهاء(٥٨).
(٣٠٣) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٣٦)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٣٠٤) يُنظر: تثقيف اللسان(٢٣٦).
(٣٠٥) يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٣٠٦) يُنظر: تصحيح التصحيف وشرحه(٥٣).
(٣٠٧) يُنظر: الفرق بين الضاد والظاء لابن الصابوني(٣٧، ٣٨).
(٣٠٨) يُنظر: ديوان الأدب للفارابي(٢٤٧/١).
(٣٠٩) يُنظر: كتاب الأفعال لابن القطاع(٢٧٣/٢).
(٣١٠) يُنظر: مقاييس اللغة(٣٦٦/٣-٣٦٧).
(٣١١) العين(٢٨/٧)، ويُنظر: لسان العرب(٤٩٠/٤).
(٣١٢) يُنظر: لسان العرب(٤٩٠/٤).
(٣١٣) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٢١)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠).
(٣١٤) يُنظر: أدب الكاتب(٣٨٥)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار(٢٠٩/٢).
(٣١٥) يُنظر: مشارق الأنوار(٢٩/٢).
(٣١٦) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(٩٧).

(٣١٧)الدلائل في غريب الحديث(٤٩٥/٢).
(٣١٨)النهاية في غريب الحديث والأثر(٣٤٨/٢).
(٣١٩)يُنظر: لسان العرب(٢٠٤/١٣).
(٣٢٠)يُنظر: لحن العوام(٢٦٢).
(٣٢١)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٣٢٢)يُنظر: معالم السُنن للخطابي(٩)، وتاج العروس(٢٦/١٥).
(٣٢٣)يُنظر: الصحاح(٨٦٤/٧)، وتاج العروس(٢٦/١٥).
(٣٢٤)يُنظر: العين(٣٦٤/٧)، والمغرب في ترتيب المعرب(٤١).
(٣٢٥)تاج العروس(٢٦/١٥).
(٣٢٦)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٣٢٧)النظم المستغرب في تفسير غريب ألفاظ المهذب(١٥٢).
(٣٢٨)يُنظر: المصدر نفسه(١٥٢).
(٣٢٩)يُنظر: الصحاح ورد بالكسر فقط(٢١٨٣/٦)، والمغرب((٣٨٩).
(٣٣٠)يُنظر: إصلاح المنطق(١٢٨).
(٣٣١)يُنظر: لحن العوام(٨٠-٨١)، وتخريج البيت بديوان أوس بن حجر(٧٥).
(٣٣٢)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٣٣٣)العين(٢٥٩/٧)، ومقاييس اللغة(١٦٩/٣).
(٣٣٤)يُنظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٣١٨).
(٣٣٥)يُنظر: تخريج البيت في المعجم المفصل للشواهد العربية(١١٢/١) بأن البيت ذُكر في المحكم(٥١/٨)، ولسان العرب(١٦٠/٩)، وتاج العروس(٤٦٠/٢٣).
(٣٣٦)يُنظر: لسان العرب(١٦١/٩).
(٣٣٧)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٣).
(٣٣٨)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٣٣٩)تهذيب اللغة(٢١٢/٨)، ويُنظر: غريب الحديث للقاسم بن سلاّم(٢٧٨/١)، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي(٤٧)، وغريب الحديث للخطابي(٣٧٢/١).
(٣٤٠)يُنظر: الصحاح(١٠٥٣/٣).
(٣٤١)يُنظر: الصحاح(١٠٥٣/٣)، وتخريج البيت في ديوان عدي بن زيد العبادي(١٦٩).
(٣٤٢)يُنظر: العباب الزاخر(٤٦٥)، وتاج العروس(١٠٠/١٨-١٠٨).
(٣٤٣)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٢).
(٣٤٤)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠).
(٣٤٥)يُنظر: إصلاح المنطق(١٦-٣١)، وأدب الكاتب(٣١٢)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها(٢٥٨/٢).
(٣٤٦)غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٠)، وتخريج الحديث يُنظر في: صحيح البخاري(٦٠/١-٦٣)، (ميمونة بنت الحارث ، هي زوج الرسول وخالة عبد الله بن عباس(النهاية(١٣٦٧/٣).
(٣٤٧)كتاب الأفعال لابن القطاع(٤٢٣/٢).
(٣٤٨)يُنظر: النظم المستعذب (٤٠/١)، وإكمال الأعلام بتثليث الكلام(٤٦٦/٢)، وتخريج البيت في: إصلاح المنطق(٦)، ومقاييس اللغة(٤٠٤/٤)، وفي لسان العرب نسبه ابن منظور إلى عبد الرحمن بن درة(٤٩٤/١١).
(٣٤٩)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٥).
(٣٥٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٣٥١)معجم ديوان الأدب للفارابي(١٩٨/١).
(٣٥٢)تهذيب اللغة(٢٣٧/١).
(٣٥٣)الصحاح(٢١٦/٣).
(٣٥٤)يُنظر: المحكم(٣١٨/١).
(٣٥٥)يُنظر: غريب الحديث والأثر(٢٠١/٢)، وشرح حدود ابن عرفة(١٩٩).
(٣٥٦)يُنظر: تحرير ألفاظ التنبيه(٣٦٨).
(٣٥٧)- يُنظر: تاج العروس(٧٧/٢١).
(٣٥٨)- يُنظر: لحن العوام(١٥٣)، وتثقيف اللسان(٢٦٧).
(٣٥٩)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٣٦٠)لحن العوام(١٥٣)، ويُنظر: شرح الفصيح في اللغة(٢٢٨).
(٣٦١)العين(٨٦/٥)، والمحيط في اللغة(٢٩٨/٥).
(٣٦٢)يُنظر: مقاييس اللغة(٨٦/٥).

(٣٦٣)يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه(٣١٩).
(٣٦٤)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٢).
(٣٦٥)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٣٦٦)يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع(٣٢٨).
(٣٦٧)يُنظر: إصلاح المنطق(١٤٢)، وتصحيح الفصيح وشرحه(٣٩).
(٣٦٨)يُنظر: في المسائل الحلبيات(١٢٧).
(٣٦٩)يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه(٣٩).
(٣٧٠)يُنظر: المسائل الحلبيات(١٢٨)، والكامل في اللغة والأدب: إن حروف الحلق هي: (تقول: ولَغ السبع يَلَغ، فهذا فَعَل يَفْعَل والأصل: يَفْعِل، ولكن فتحته (الغين)؛ لأنَّ حروف الحلق تفتح ما كان على فَعَل يَفْعُل، ويَفْعِل، وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والحاء، والخاء، وهن يفتحن إذا كنَّ في موضع العين واللام) (٧٤/١).
(٣٧١)يُنظر: الفصيح(٢٦٢) ، وتخريج البيت في ديوان عبد الله بن قيس الرقيات(١٥٤).
(٣٧٢)يُنظر: أسفار الفصيح(٣٤١/١).
(٣٧٣)لسان العرب(٤٦٠/٨)، وتاج العروس(٥٩٣/٢٢).
(٣٧٤)يُنظر: تخريج البيت في ديوان لبيد بن ربيعة(١٥٠).
(٣٧٥)يُنظر: تثقيف اللسان(١٥٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٣٧٦)يُنظر: إصلاح المنطق(٨٧).
(٣٧٧)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٠٠).
(٣٧٨)يُنظر: مشارق الأنوار(٤٦/٢)، ولسان العرب(٥٤/٢).
(٣٧٩)يُنظر: لحن العوام(١٦٧)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(٣٨٠)يُنظر: الكتاب(٢٧٣/٤).
(٣٨١)يُنظر: لحن العوام(١٦٧).
(٣٨٢)يُنظر: الأصول في النحو(٢٠١/٣ـ٢٠٨).
(٣٨٣)يُنظر: ليس من كلام العرب(٣١٩)، ولحن العوام(١٦٨)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢٥٨/٢).
(٣٨٤)يُنظر: أسفار الفصيح(٧٥٧/٢).
(٣٨٥)جمهرة اللغة (١٣٢٥/٣).
(٣٨٦)العين(٣٣٤/٢).
(٣٨٧)يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(١٥٣٧/٣).
(٣٨٨)الفائق في غريب الحديث والأثر(٤١٧/٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(١٦١/١). وأَكيدر دومة: أكيدر بن عبد الملك رجل من كندة وكان ملكاً عليها، وكان نصرانياً(حياة الحيوان الكبرى١٢٢١/١).
(٣٨٩)يُنظر: الكامل في التاريخ(٥٨٣/٦).
(٣٩٠)يُنظر: تثقيف اللسان(١٩٢).
(٣٩١)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٣٩٢)يُنظر: تثقيف اللسان(١٩٢).
(٣٩٣)يُنظر: مقاييس اللغة(٣١٧/١).
(٣٩٤)يُنظر: الفائق في غريب الحديث والأثر(٤١٧/٣)، وتخريج البيت في ديوان عدي بن زيد العبادي(٤٨).
(٣٩٥)يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(١٦١/١).
(٣٩٦)البحر المحيط في التفسير(٩٢/٨).
(٣٩٧)ينظر تاج العروس(٢٤٠/١٠)
(٣٩٨)البحر المحيط في التفسير(٩٢/٨).
(٣٩٩)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٥٦).
(٤٠٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٤٠١)السُنن الكبرى للنسائي(٢٠٠/١).
(٤٠٢)إصلاح المنطق (٩١)، ويُنظر: أدب الكاتب(٥٤).
(٤٠٣)معجم ديوان الأدب(١٢/٤).
(٤٠٤)يُنظر: تحرير ألفاظ التنبيه(٢٩٥).
(٤٠٥)تهذيب اللغة(٩٠/٥).
(٤٠٦)يُنظر: المخصص(٤٥٦/٤).
(٤٠٧)يُنظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث(٤٥٦/١).
(٤٠٨)يُنظر: تاج العروس(٤٣٣/٣٧).
(٤٠٩)يُنظر: تكملة المعاجم العربية(٢٠٨/٣).

(٤١٠)يُنظر: درّة الغواص في أوهام الخواص(١٠١)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٤١١)يُنظر: درّة الغواص(١٠١)، وتقويم اللسان(١٠١).
(٤١٢)يُنظر: درّة الغواص(١٠١).
(٤١٣)العين(١٨٦/٤).
(٤١٤)يُنظر: الصحاح(١٠٣٧/٣).
(٤١٥)يُنظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم(١٨٨٧/٣).
(٤١٦)يُنظر: تثقيف السان(١١٩).
(٤١٧)يُنظر: تثقيف اللسان(١١٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩).
(٤١٨)يُنظر: جمهرة اللغة(٢٩٠/١)، وتهذيب اللغة(٧٢/٧).
(٤١٩)مسند إسحاق بن راهويه(٣٢٣/٢).
(٤٢٠)المصدر نفسه(٢٥٦/٢).
(٤٢١)صحيح مسلم(١٤٢٤/٣).
(٤٢٢)يُنظر: مشارق الأنوار(٢٠٤/٢).
(٤٢٣)يُنظر: النظم المستعذب(٢٧٢/١).
(٤٢٤)يُنظر: المصباح المنير(٢٦٣/٨)، وتاج العروس(٢٦٩/٧).
(٤٢٥)يُنظر: لحن العوام(٦٣).
(٤٢٦)يُنظر: تثقيف اللسان(١٢٥)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩).
(٤٢٧)يُنظر: لحن العوام(٦٣)، وتخريج البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي فيما يشك في نسبته إليه(٦٥).
(٤٢٨)المدخل إلى تقويم اللسان(١٢٩).
(٤٢٩)يُنظر: العين(٤٠٩/٨)، وتهذيب اللغة(٤١٨/١٥).
(٤٣٠)المحكم(٥٤٤/١٠)، ولسان العرب(١٦٧/١٥).
(٤٣١)يُنظر: تاج العروس(٣٦٠/٣٩).
(٤٣٢)يُنظر: لحن العوام(١٢٤).
(٤٣٣)يُنظر: تثقيف اللسان(١٢٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩)، وتخريج البيت في المخصص(١٩٩/١٠)، وتاج العروس(٦١/١٢). ذكر الدكتور إميل بديع يعقوب في معجمه المفصل في شواهد العربية إن البيت آنفاً غير مذكور في ديوان عدي بن الرقاع(١٣١/١).
(٤٣٤)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٣٠).
(٤٣٥)المحكم(٧١٤/٦).
(٤٣٦)يُنظر: المصدر نفسه(٧١٤/٦).
(٤٣٧)يُنظر: لسان العرب(٣٥٤/٤).
(٤٣٨)يُنظر: شرح الفصيح لابن هشام(١٣٠)، والكتاب(٢٧٤/٤).
(٤٣٩)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٤٤٠)يُنظر: ليس في كلام العرب(٢٢٣-٢٥١).
(٤٤١)مشارق الأنوار(٢٠٨/٢).
(٤٤٢)العين(١٣٦/٣)، ويُنظر: معجم ديوان الأدب(٣٩١/١).
(٤٤٣)المحكم(١٨٢/٣).
(٤٤٤)يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٢٤٧/٢).
(٤٤٥)أشار إلى ذلك محقق الكتاب في مقدمته (غلط الضعفاء من الفقهاء١١).
(٤٤٦)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وتقويم اللسان(١٤٤).
(٤٤٧)متن موطأ الفصيح نظم فصيح ثعلب(٩٣).
(٤٤٨)تهذيب اللغة(٣٢٥/١٣-٣٢٦).
(٤٤٩)يُنظر: المحكم(١٥٢/٩)، ولسان العرب(٨٠/١).
(٤٥٠)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٤٥١)الأُم للشافعي(١٦١/٢).
(٤٥٢)يُنظر: إصلاح المنطق (٢٣٥)، والمدخل إلى تقويم اللسان(١٣٢).
(٤٥٣)يُنظر: العين(١٠٧/٣)، ومعجم ديوان الأدب(٣٨٩/١)، وتصحيح الفصيح وشرحه(٢٨١).
(٤٥٤)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢، ٢٣).
(٤٥٥)يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر(٢٨٦).
(٤٥٦)يُنظر: العين(٣٢٩/٥-٣٣٠).
(٤٥٧)تهذيب اللغة(٦٩/١٠)، ولسان العرب(٤٢٧/١٠)، وتاج العروس(١٥٦/٢٧).
(٤٥٨)غريب الحديث لابن الجوزي(٣٧٣/٢).

(٤٥٩)يُنظر: البصائر والذخائر(١٥٣/٥)، وشرح الفصيح في اللغة(١٠٩)، والمدخل إلى تقويم اللسان(١٣٢).
(٤٦٠)يُنظر: إصلاح المنطق(٢٣٦)، وتصحيح الفصيح وشرحه(٥٦، ٦٤)، ودرّة الغواص في أوهام الخواص(١٢١)، وتحفة المجد الصريح(١٦٥).
(٤٦١)تهذيب اللغة(٦٣/١٣).
(٤٦٢)لسان العرب(١٦٦/٩).
(٤٦٣)تهذيب اللغة(٦٣/١٣)، لسان العرب(١٦٦/٩).
(٤٦٤)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٤٦٥)يُنظر: العين(١٧٥/٨)، والأزمنة وتلبية الجاهل(١٦)، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي(٢٥٢).
(٤٦٦)يُنظر: العين(١٧٥/٨).
(٤٦٧)جمهرة أشعار العرب(٧٦٨).
(٤٦٨)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢)، وتثقيف اللسان(١٣٢)، وتقوم اللسان(١٨٠).
(٤٦٩)العين(١٧١/١)، وتهذيب اللغة(١٧٥/١)، ولسان العرب(٣٦١/٨).
(٤٧٠)يُنظر: تاج العروس(٢٨٣/٢٢).
(٤٧١)يُنظر: كتاب الأفعال لابن القوطية(١٠٦).
(٤٧٢)يُنظر: تثقيف اللسان(١٣٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٤٧٣)يُنظر: أدب الكاتب(٢٩٣)، ومعجم ديوان الأدب(٣٨٩/١)، ودرّة الغواص في أوهام الخواص(١٢١).
(٤٧٤)يُنظر: الصحاح(٣٠٥٧/٣)، والمحكم(٢٨١/٨).
(٤٧٥)المجموع المغيث في غريبيّ القرآن والحديث(٢١٤/٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٣٣٧/٤).
(٤٧٦)النهاية في غريب الحديث والأثر(٣٣٧/٤).
(٤٧٧)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٨).
(٤٧٨)يُنظر: لحن العوام(٤٩).
(٤٧٩)يُنظر: المصباح المنير(٩/١)، والتوقيف على مهمات التعريف(٤٦).
(٤٨٠)يُنظر: لسان العرب(٩/١٣-١٠)، وتاج العروس(١٦١/٣٤).
(٤٨١)لسان العرب(٩/١٣-١٠)، ويُنظر: الكتاب(٦٢/٤).
(٤٨٢)يُنظر: شرح الرضي على الكافية(٢١٥/١).
(٤٨٣) يُنظر: تثقيف اللسان(١٥٠-١٥١)، غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٤٨٤)تخريج الحديث ورد عن مالك بن أنس في المدونة(٥٦٥/٤).
(٤٨٥)يُنظر: تثقيف اللسان(١٥٠-١٥١)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٤٨٦)يُنظر: تهذيب اللغة(١٨٩/١١)، وأسفار الفصيح(٣٥٨/١)، ولسان العرب(٣٩١/١١)، وتاج العروس(٢٧٨/٢٩).
(٤٨٧)تصحيح الفصيح وشرحه(٦٧)، ويُنظر: أدب الكاتب(٣٩٣)، وشرح الفصيح في اللغة(١١٢).
(٤٨٨)تهذيب اللغة(١٨٩/١١).
(٤٨٩)ينظر: لسان العرب(٣٦٠/١١)
(٤٩٠)يُنظر: تثقيف اللسان(١٥١)، وتخريج البيت في ديوان كثير(٩٩).
(٤٩١)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤).
(٤٩٢)يُنظر: إصلاح المنطق(١٤١)، ومعجم ديوان الأدب(٢٧٥/٢)، والأفعال لابن القوطية(٢٥٦)، وغريب الحديث للخطابي(٣٨٦/٢)، وشرح الفصيح في اللغة (هامش/١٠٠).
(٤٩٣)مشكلات موطأ مالك بن أنس(٦٢)، والمجموع المغيث في غريبيّ القرآن والحديث(٤٢٠/٢).
(٤٩٤)طبقات النحويين واللغويين(٦٦).
(٤٩٥)يُنظر: طبقات النحويين واللغويين(٦٦)، وشرح الفصيح في اللغة (هامش/١٠٠).
(٤٩٦)يُنظر: تثقيف اللسان(١٠٦)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٤٩٧)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٢٦).
(٤٩٨)يُنظر: تاج العروس(٥٠٩/٢٣).
(٤٩٩)العين(٢٥٢/٦).
(٥٠٠)يُنظر: الأصول في النحو(٤٤٠/٢).
(٥٠١)يُنظر: تاج العروس(٥٠١/٢٣).
(٥٠٢)يُنظر: تثقيف اللسان(١١١)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨).
(٥٠٣)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(٩٧).
(٥٠٤)يُنظر: المصباح المنير(٦٣٢/٢).
(٥٠٥)يُنظر: المصدر نفسه(٦٧٢/٢).
(٥٠٦)يُنظر: تاج العروس(٢٤٩/٦).

(٥٠٧)يُنظر: المصدر نفسه(٢٤٩/٦).
(٥٠٨)ينظر: تثقيف اللسان(١٠٤)
(٥٠٩)ينظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٨)
(٥١٠)تهذيب اللغة(١٦٨)، وإكمال الأعلام في تثليث الكلام(٤٣٢/٢).
(٥١١)المحكم (٣٠٤/١٠)
(٥١٢)ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع(٢٧٣/٣)
(٥١٣)العين(٢٧٨/٨).
(٥١٤)ينظر: الصحاح(٨٤١/٢)، ولسان العرب(٢٤٦/٥).
(٥١٥)ينظر: لسان العرب(٢٤٦/٥).
(٥١٦)يُنظر: لحن العوام(١١١).
(٥١٧)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٥١٨)يُنظر: لحن العوام(١١١).
(٥١٩)مشارق الأنوار(١٥٦/١)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف(٢١٦).
(٥٢٠)لسان العرب(١٠٠/١٢).
(٥٢١)يُنظر: معجم ديوان الأدب(٩٥/٣).
(٥٢٢)ارتشاف الضرب(٤٠/١).
(٥٢٣)يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها(٢٠١/١).
(٥٢٤)يُنظر: الكشاف(١٣٥)، وارتشاف الضرب(٤٠/١).
(٥٢٥)يُنظر: العين(٢٣١/٤)، وتصحيح الفصيح وشرحه(٢٣٠).
(٥٢٦)يُنظر: تفسير مقاتل بن سليمان(٣٩/٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٣١٥/٣).
(٥٢٧)الموطأ(١٥٣/٢).
(٥٢٨)يُنظر: تثقيف اللسان(١٨٩)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٢).
(٥٢٩)يُنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري(٤٨١/١)، تخريج البيت ورد في الأضداد لابن الأنباري(٧٤) ويقول محقق كتاب الأفعال لابن الحداد إنه لم يقف على قائله(١٦٢/٢).
(٥٣٠)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(٥٧).
(٥٣١)يُنظر: المصدر نفسه(٥٧).
(٥٣٢)يُنظر: تحرير ألفاظ التنبيه(١٤٤).
(٥٣٣)يُنظر: لحن العوام(٤٤)، وتثقيف اللسان(١٨٨)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩).
(٥٣٤)يُنظر: لحن العوام(٤٤-٤٥).
(٥٣٥)يُنظر: تثقيف اللسان(١٨٨).
(٥٣٦)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٠١).
(٥٣٧)الاشتقاق لأبي بكر بن دريد الأزدي(٢١٠).
(٥٣٨)يُنظر: الصحاح(٢٤٥٣/٣).
(٥٣٩)تاج العروس(٢٢٥/٣٩).
(٥٤٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦)، والمدخل إلى تقويم اللسان(١٨٨).
(٥٤١)يُنظر: لحن العوام(٢٨٨).
(٥٤٢)يُنظر: المحيط في اللغة(٣٠١/٥).
(٥٤٣)يُنظر: الجمهرة في اللغة(١٣٢٤/٣)، والمعرب للجواليقي(٤٨٨).
(٥٤٤)يُنظر: الكتاب(٦٢٠/٣).
(٥٤٥)يُنظر: أسفار الفصيح (هامش ٧٦٧/٢).
(٥٤٦)يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان(١٨٨).
(٥٤٧)يُنظر: المحيط في اللغة(٣٠١/٥).
(٥٤٨)المحكم(٢٥٠/٦).
(٥٤٩)ينظر: لحن العوام(٢٨٦).
(٥٥٠)ينظر غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩)،
(٥٥١)ينظر المحكم(٦١٦/٨).
(٥٥٢)ينظر: لحن العوام(٢٨٦).
(٥٥٣)ينظر: المدحل الى تقويم اللسان(١٧٠).
(٥٥٤)ينظر: شفاء الغليل(١٧٠).
(٥٥٥)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٧)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٥٥٦)يُنظر: أسفار الفصيح(٧٥٤/٢).

(٥٥٧)تهذيب اللغة(١٠٥/٣).
(٥٥٨)يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه(٣٨٥)، وشرح الفصيح في اللغة (٢٥٦).
(٥٥٩)يُنظر: شرح الفصيح لابن هشام(١٨٣-١٨٤).
(٥٦٠)يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه(٣٣٤/٣).
(٥٦١)يُنظر: المصدر نفسه(٣٣٤/٣).
(٥٦٢)يُنظر: شرح الفصيح في اللغة(٢٥٦).
(٥٦٣)مصنف بن أبي شيبة(٥٨/٧).
(٥٦٤)يُنظر: لحن العوام(٢٧٤)، وتثقيف اللسان(١٦١-١٦٢)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٥٦٥)يُنظر: لحن العوام(٢٧٤).
(٥٦٦)يُنظر: جمهرة اللغة(٧٠٥/٢).
(٥٦٧)المدخل إلى تقويم اللسان(١٣٥).
(٥٦٨)يُنظر: لسان العرب(١٤١/٨).
(٥٦٩)يُنظر: الكتاب(٦٣٤/٣)، والمساعد في تسهيل الفوائد(٣٠٥/٣).
(٥٧٠)المساعد على تسهيل الفوائد(٣٠٥/٣)، ويُنظر: لسان العرب(١٤١/٨)، وتاج العروس(١٤٧/٢١).
(٥٧١)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠).
(٥٧٢)الأغاني(٤٢١/٨).
(٥٧٣)يُنظر: صبح الأعشى (٣٩٣/٤)، وجامع الأصول لأبي السعادات(٩٣٥/١٢).
(٥٧٤)يُنظر: المغرب في ترتيب المعرب(٤٤٠)، ومعجم البلدان(١١٢/٥)، والمصباح المنير(٥٦٩/٢).
(٥٧٥)درّة الغواص في أوهام الخواص(١٩٦).
(٥٧٦)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(٥٧٧)درّة الغواص في أوهام الخواص(١٩٦).
(٥٧٨)يُنظر: المصدر نفسه(١٩٦).
(٥٧٩)العين(٢٢٥/٨).
(٥٨٠)يُنظر: الكشاف(٦١٥/٢-٦١٦)، والمدخل إلى تقويم اللسان(١٨٦).
(٥٨١)يُنظر: لحن العوام(١٤٤-١٤٥)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(٥٨٢)يُنظر: البارع في اللغة(٥٧٩)، ولحن العوام(١٤٤).
(٥٨٣)يُنظر: العين(١٢/٥)، والبارع في اللغة(٥٨٠).
(٥٨٤)يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها(٢١٤/١).
(٥٨٥)يُنظر: لحن العوام(١٤٥)، وتخريج البيت في ديوان الفرزدق(٣٥٦/١)[إذ وردت الكلمة بفتح الجيم(جَص)].
(٥٨٦)العين(٥٨/٦).
(٥٨٧)غريب الحديث للخطابي(١٥٨/٣).
(٥٨٨)النهاية في غريب الحديث والأثر(٣٢٤/١).
(٥٨٩)يُنظر: مقاييس اللغة(٤٩٨/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر(٣٢٤/١).
(٥٩٠)الصحاح(٦١٩/٢)، وتخريج البيت في ديوان الأخطل(١٣٩/١)، ولسان العرب(١٥٦/٤).
(٥٩١)لحن العوام(٢٦٨)، وتثقيف اللسان(٢٠٧)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٩).
(٥٩٢)المدخل إلى تقويم اللسان(١٦٥).
(٥٩٣)يُنظر: العين(٣٣٨/٣).
(٥٩٤)يُنظر: لغريب المصنف(٣٣٦/١)، وكتاب الألفاظ لابن السكيت(١٦٣).
(٥٩٥)شمس العلوم في دواء كلام العرب من الكلوم(١٥٩٨/٣).
(٥٩٦)يُنظر: تاج العروس(٣٥٩/٢٨).
(٥٩٧)يُنظر: الجيم(١٥٣/١-١٨٠-١٨٦-١٩٩-٢٠٨).
(٥٩٨)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٢٠)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠).
(٥٩٩)يُنظر: المنتخب من كلام العرب(٣٣٢).
(٦٠٠)يُنظر: في ديوان الأدب (٤٢٠/١).
(٦٠١)يُنظر: الصحاح(٧١٥/٤)، ولسان العرب(٣٠١/١١).
(٦٠٢)يُنظر: مشارق الأنوار(٣٠٩/١).
(٦٠٣)يُنظر: تاج العروس(١١٢/٢٩).
(٦٠٤)المدونة(٦٦٦/٤).
(٦٠٥)المصدر نفسه(٥٢١/٣).
(٦٠٦)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٠٦).

(٦٠٧)غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٦٠٨)العين(٢٢٦/٣).
(٦٠٩)يُنظر:العين(٢٢٦/٣)،والصحاح(٤١٢/١)،وتهذيب اللغة(٣٥/٥)،وتخريج البيت في ديوان الهذليين(٩٤/٣).
(٦١٠)يُنظر: ديوان الهذليين(هامش ٩٤/٣).
(٦١١)يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٩٠/٥).
(٦١٢)يُنظر: لسان العرب(٤٥٤/٢-٦٢٢).
(٦١٣)يُنظر: تثقيف اللسان(١٥٣).
(٦١٤)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٦١٥)يُنظر: لحن العوام(٢٠٤).
(٦١٦)المدخل إلى تقويم اللسان(٤٠).
(٦١٧)يُنظر: كتاب الأفعال لابن القوطية(١٣٢).
(٦١٨)يُنظر: شرح التصريف للثمانيني(٥٢٨).
(٦١٩)يُنظر: الفروق اللغوية(٢٤).
(٦٢٠)يُنظر: مختار الصحاح(٤٣)، ولسان العرب(٢٤/٨-٢٥).
(٦٢١)الأُم للشافعي(١٩/١).
(٦٢٢)المصدر نفسه(١٩/١).
(٦٢٣)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٣).
(٦٢٤)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(١٩٨-١٩٩).
(٦٢٥)يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر(٤٠/٤)، والمجموع المغيث في غريبيّ القرآن والحديث(٦٨٦/٢)، وكتاب الأفعال للسرقسطي(١٠٧/٢).
(٦٢٦)يُنظر: الفائق في غريب الحديث والأثر(١٧١/٣)، ونهاية المطلب في دراية المذهب(٣٠٢/٢).
(٦٢٧)يُنظر: معجم ديوان الأدب(٣٣٨/٢-٣٤٧)، وإحياء الصرف(١٤).
(٦٢٨)يُنظر: الغريبين في القرآن والحديث(٤٠٤/٢).
(٦٢٩)يُنظر: تثقيف اللسان(١٩٤)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٦).
(٦٣٠)يُنظر: إصلاح المنطق(٢١٢).
(٦٣١)يُنظر: العين(٢٣٩/٢)، وتصحيح الفصيح وشرحه(٢٨٦).
(٦٣٢)يُنظر: تهذيب اللغة(١٠٧/٣).
(٦٣٣)يُنظر: المصدر نفسه(١٠٧/٣).
(٦٣٤)يُنظر: تهذيب اللغة(١٠٧/٣)، ومجمل اللغة (٦٣٩).
(٦٣٥)يُنظر: مجمل اللغة(٧٣٩).
(٦٣٦)يُنظر: الصحاح(٧٦٤/٢).
(٦٣٧)يُنظر: لسان العرب(٦٢٣/٤).
(٦٣٨)المدونة(٣٩٥/١).
(٦٣٩)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٥).
(٦٤٠)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢١).
(٦٤١)المخصص(٣٩١/١).
(٦٤٢)يُنظر: تهذيب اللغة(٢٣٨/١٠)، والتكملة والذيل(١٧٩/٥).
(٦٤٣)يُنظر: جمهرة اللغة(١١٢٤/٢)، والتكملة والذيل(١٧٩/٥).
(٦٤٤)يُنظر: لسان العرب(٤٠/١٠)، وتخريج البيت: المعجم المفصل في شواهد العربية(١٨٥/١١)، إذ ورد البيت فيه بلا نسبة، وذُكر في اللسان في مادة (برنك).
(٦٤٥)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٦)، وغلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(٦٤٦)حاشية ابن برّي(٥٠).
(٦٤٧)يُنظر: مفاتيح العلوم(٨١)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم(١٥٧).
(٦٤٨)يُنظر: مشارق الأنوار(٨٥/١)، والمغرب في ترتيب المعرب(٣٩).
(٦٤٩)نهاية المطلب في دراية المذهب(٦٢٢/١٨).
(٦٥٠)القاموس المحيط(١٨٠).
(٦٥١)يُنظر: لحن العوام(٧٢).
(٦٥٢)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٥).
(٦٥٣)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(٤٦٨/٣)، والبحر المحيط(٤٦/٧).
(٦٥٤)يُنظر: العين(٢٤٩/٥)، والبارع في اللغة (٥٥٤).

(٦٥٥)يُنظر: المحكم(١٣٩/٦).
(٦٥٦)تاج العروس(٥٥٥/٣٥)، ويُنظر أيضاً في: لسان العرب(٣٤٢/١٣).
(٦٥٧)يُنظر: تثقيف اللسان(٢١٩).
(٦٥٨)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠)، والمدخل إلى تقويم اللسان(٩٨).
(٦٥٩)يُنظر: سهم الألحاظ في وهم الألفاظ(٣٤)، وخير الكلام في تقصي أغلاط العوام(٤٩).
(٦٦٠)يُنظر: المصباح المنير(٩٣٢/٢).
(٦٦١)ينظر: تاج العروس(٢٧٣/١٤).
(٦٦٢)يُنظر: شفاء الغليل(٢٢٤-٢٢٥).
(٦٦٣)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٣).
(٦٦٤)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(١٩).
(٦٦٥)يُنظر: تثقيف اللسان(٢٦٣).
(٦٦٦)غريب الحديث للقاسم بن سلاّم(٥٧/١).
(٦٦٧)تهذيب اللغة(٩٩/١١).
(٦٦٨)يُنظر: فعلت وأفعلت للزجاج(٦٣).
(٦٦٩)يُنظر: شرح السُّنة للبغوي(٣٢٨/٤).
(٦٧٠)يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان(٢٦٩).
(٦٧١)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٣٠).
(٦٧٢)المدخل إلى تقويم اللسان(١٤٤).
(٦٧٣)يُنظر: تحرير ألفاظ التنبيه(٢٣٣).
(٦٧٤)النهاية في غريب الحديث والأثر(٨١/٣).
(٦٧٥)يُنظر: المصباح المنير(٣٦٠/٢).
(٦٧٦)يُنظر: غلط الضعفاء من الفقهاء(٢٤)
(٦٧٧)يُنظر: إصلاح المنطق(٤١).
(٦٧٨)تهذيب اللغة(٢٧٨/٨).
(٦٧٩)الأوسط في السُنن بالإجماع والاختلاف(٣٥٦/٤).
(٦٨٠)المصدر نفسه(٢٥١/٤).
(٦٨١)تهذيب اللغة(٢٧٨/٨).
(٦٨٢)يُنظر: غريب الحديث والأثر(٧٠/٤).
(٦٨٣)يُنظر: الصحاح(٧٩٤/٢).
(٦٨٤)يُنظر: حلية الفقهاء(٨٥)، وتحرير ألفاظ التنبيه(٨١)، ومختار الصحاح(٢٥٤).

The lingustics correction of Ibn-Barry in this book Ghalat Al-Thuafaa from Jurists

Baidaa A. Hasan Radam
Center of revival heritage
Baghdad university

Abstract:

Ibn Barry has considered as one of the first linguistics corrector who took care of purifying about what had published of state books that call kings in the side of correcting mistakes .

The research had contained Ibn Barry who depended on transferring wordsof the famous book **(Ghalat Al-Thuafaa from Jurists)** to choose words that linguists ,scientists signed towards them in an introduction . After searching in words , Ibn Barry clarified what had taken and transferred from jurists by Hadith narrators who did not know the problems that faced them , specially after entrance Arabs into Islam . it is clearly to use wards of Ibn Barry to take care of them and criticized them , Dr. Ramadan had mentioned them to depend on 3 books in transferring which are :

(Lahan Al-Awan) of Ibn Baker Al-Zubaidy ,Tathqeef Al-Lessan wa Talqeeh Al-Jenan of Ibn Maki Al-Masqalawy and Durrat Al-Ghawas fee Awham Al-Khawas of Al-hariry.

Ibn Barry depended on transferring of Al-Sagly for clarifying wards numbers , this dose not mean that Ibn Barry agree with Ibn Makky in transferring ,but he may in different with other of this point .

It is clear that Ibn Barry cited from previous scientists in criticizing the word (Al-Bedaya-beginning)as A-Asmaie and Ibn Ziad Al-Ansary did, in addition to what we had seen about scientsts did, who participated in criticizing some of their works . He was enough in mentioning mistakes & corrections and leave what the specialist in language towards the reader in criticizing some words as (Al-Baaoth)(Al-Nasoor)(Maythaa)(Maslaat).

Mistakes of Ibn Barry in choosing words are similar started from Al-Kessaiy period until to Ibn Barry because of Arab commitment with what comprehension .

This is an ancient problem with modern effect in using mistakes that scientists tried to correct them from previous .